

مشكلة

بناء وترميم الكنائس
بين الإسلام والواقع المصري
والحل قانون دور العبادة الموحد



دكتور / نبيل لوقا بياهى



مقدمة

أولاً: أعاد لنا الرئيس مبارك الزمن الجميل في وحدتنا الوطنية... أعاد لنا وحدتنا الوطنية التي إفتقدناها حينما ارتفع صوت التطرف المرتدي ثوب الإسلام رغم أن الإسلام منه بريء أعاد لنا مبارك روح المحبة والصداقة والإخوة التي كانت سائدة أيام سعد زغلول أثناء ثورة ١٩١٩، فقد إستطاع مبارك بحكمته وحكته السياسية أي يضبط إيقاع المجتمع المصري نحو خلق وحدة وطنية حقيقية وسط عشرات التوازنات والثقافات الموروثة.

ثانياً: الأقباط لهم مشاكل مثل ما للمسلمين من مشاكل، ولكن ما يجب أن نحافظ عليه هو حل مشاكل الأقباط والمسلمين معاً في إطار الوحدة الوطنية، بحيث تحل مشاكل مصر لكل الطوائف الدينية على اعتبار أنها مشاكل داخلية مثل مشاكل العشوائيات أو مشاكل التصدير أو إهمال التنمية في صعيد مصر، فكلها مشاكل داخلية تحل من خلال الشرعية الدستورية والشرعية القانونية، وعلى ذلك فلجوء بعض الأقباط في المهجر إلى جهات خارجية مثل أعضاء الكونجرس الأمريكي لا يحل المشاكل بل يزيدّها تعقيداً لأنه استفزاز للغالبية من المسلمين، فإن إستعداد نظام خارجي على النظام المصري والمطالبة بقطع المعونة الأمريكية عن مصر، سوف يكون على الأقباط والمسلمين معاً وتحريض أعضاء الكونجرس الأمريكي على مصر تستغله بعض المنظمات الصهيونية في اللعبة السياسية... كذلك يجب أن يكون حل للمشاكل الداخلية للأقباط.. صناعة مصرية وليس صناعة أجنبية.

ثالثاً: ومشاكل الأقباط في مصر كلها قابلة للحل في ظل مناخ الوحدة الوطنية في عهد مبارك الذي رفع بمصداقية شديدة شعار الدين لله والوطن للجميع ولكن هناك توازنات أمام الحكومة يجب مراعاتها لحل مشاكل الأقباط وهناك ثقافات موروثة ولنجاح حل مشاكل الأقباط في مصر يجب مراعاة بعض النقاط الحاكمة في حل مشاكل الأقباط من الحكومة ذاتها والأقباط والمسلمين والمؤسسات التشريعية والتنفيذية ومنظمات المجتمع المدني وهذه النقاط هي:-

(١) أن هناك توازنات أمام الحكومة يجب أن تراعيها الحكومة.

- (٢) أن هناك ثقافات موروثة وخاصة في صعيد مصر يجب أن تراعى ولا نتجاهلها.
- (٣) أن يقبل الأقباط بالحلول الجزئية أو تدرج الحلول تبعاً للمناخ العام السائد في قبول الحلول.
- (٤) أن نجاح حل مشاكل الأقباط مرتبط بالمناخ العام والثقافة العامة في قبول الآخر من خلال معيار المواطنة وأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا بعيداً عن التعصب الأعمى من المتعصبين المسلمين والمتعصبين الأقباط.
- (٥) لا بد من تحديد المشاكل القبطية تحديداً دقيقاً بعيداً عن المبالغة والتهميل.
- (٦) أن تحل المشاكل القبطية في إطار من الوحدة الوطنية بالتوازي بتقديم حلول لمشاكل أخرى خاصة بالمسلمين في المجتمع المصري لأن المسلمين لهم مشاكل أيضاً.
- (٧) أن يتم حل مشاكل الأقباط من خلال الحوار الهادئ الموضوعي بعيداً عن استفزاز الآخرين.
- (٨) ضرورة أن يكون للدور الإعلامي والدور التعليمي فضل المبادرة في خلق مناخ عام مصري تسوده روح المحبة والألفة والمودة بين أفراد الشعب المصري.
- (٩) تدعيم الإلتقاء الإسلامي والمسيحي من خلال الأنشطة الاجتماعية المشتركة على غرار أسلوب قداسة البابا شنودة والدكتور محمد سيد طنطاوي والمرحوم القس صموئيل حبيب رئيس الجالية الانجيلية الأسبق.
- (١٠) خلق رأي عام مستنير يرفض استمرار مشاكل الأقباط ووضع ملف مشاكل الأقباط على مائدة الحوار الوطني بدون حساسية في إطار حل مشاكل المجتمع المصري ككل في إطار حل مشكلات باقي مكونات المجتمع المصري.
- (١١) ضرورة اندماج الأقباط في الجماعة الوطنية والخروج من شرنقة السلبية وبدأ ذلك بالفعل بعد تحسن المناخ العام في فترة الرئيس مبارك فها هم الأقباط يضحون المليارات في شرايين الاقتصاد المصري بلا خوف بعد أن أحسوا بالأمان والاستقرار.
- (١٢) أن يعمل الشعب المصري مسلميه وأقباطه على إستعادة أيام الماضي

الجميلة في الوحدة الوطنية وهنا دور كبير للدولة ومنظمات المجتمع المدني وقد بدأ إستعادة أيام الماضي الجميل في الوحدة الوطنية بفضل مهندس الوحدة الوطنية محمد حسني مبارك.

رابعاً: إن مشاكل الأقباط في مصر لا تخصهم وحدهم بل تخص الوطن بأسره، مسلمين وأقباط لأنها تمس تجانس الوطن وتلاحمه ومستقبل وحدته وبدلاً من أن نضع رؤوسنا في الرمال مثل النعام لا بد من مواجهة المشاكل وحلها من خلال مبدأ المواطنة مع الحفاظ على التوازنات أمام الحكومة لأن ترك المشاكل بلا حل وترحيلها من وزارة إلى وزارة يجعلها تتفاقم جيلاً بعد جيل ويصعب حلها وخاصة أن الخطاب الرسمي في عهود سابقة على عهد الرئيس مبارك هو خطاب غير مقنع لأحد في الداخل والخارج وهو خطاب مضمونه هو عدم وجود مشاكل للأقباط، فقد أصاب ذلك الخطاب الرسمي تجانس الأمة المصرية بكثير من الأضرار وجعل أعداء الأمة المصرية في الداخل والخارج يستغلون هذه التغيرات علاوة على عدم وجود مصداقية في الخطاب الرسمي في عهود ما قبل الرئيس مبارك لأن الخطاب الرسمي يتحدث عن عدم وجود مشاكل بينما نسيج الأمة المصرية، مسلميها وأقباطها يحسون بهذه المشاكل ويتحدثون عنها في حواراتهم الداخلية.. لذلك لا بد من التصدي للمشاكل وحلها حلولاً تدريبية تراعي الإمكانات، المتاحة والمناخ العام والتوازنات أمام الحكومة وخاصة الثقافات الموروثة لأن عدم مراعاة التوازنات أمام الحكومة في حل مشاكل الأقباط سوف يجلب من الضرر أكثر مما يجلب من النفع.

خامساً: دائماً يستغل أعداء الأمة المصرية مشاكل الأقباط في مصر لوضع أنفهم في شئون مصر الداخلية وعلى سبيل المثال فقد صدر قانون الحد من الإضطهاد الديني الأمريكي وقد وافق عليه الكونجرس الأمريكي وأعتمده الرئيس الأمريكي كلينتون عام ١٩٩٧ وهو لا يخاطب دولة معينة بل يخاطب جميع دول العالم لحماية حرية الأديان وبمقتضى ذلك القانون تم إنشاء مكتب لرصد الإضطهاد الديني ويلحق بمكتب الجهاز التنفيذي للرئيس الأمريكي مباشرة، ويقدم هذا المكتب تقريراً سنوياً للرئيس الأمريكي عن البلاد التي تمارس الإضطهاد الديني ونوع الإضطهاد الديني

وقد قمت بتحليل نصوص هذا القانون فوجدت أنه لا ينطبق على مصر ولكن رغم ذلك يتم إرسال لجنة سنوياً لمصر كلجنة تفصي حقائق لمعرفة أحوال الأقباط والشيعية والبهايين والإخوان المسلمين ويضعون سنوياً تقريراً به تدخل في الشئون الداخلية لمصر، وفي كل التقارير السابقة في عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ التي وضعتها اللجنة الأمريكية تثبت وجود اضطهاد للمسيحيين في مسألة بناء الكنائس وبمقتضى ذلك القانون سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن وضعت عقوبات على السودان وعلى أندونيسيا، لذلك يجب أن تكون الحلول صناعة مصرية وليست صناعة أجنبية لأن المصلحة العامة العليا لمصر تقضي بحل مشاكل المسلمين والمسيحيين في إطار الوحدة الوطنية لتنقية المناخ العام بعد أن ظهرت الآثار الإيجابية للتحرك الواعي لمبارك في حل الكثير من مشاكل الأقباط مثل حل مشاكل الأوقاف القبطية لدى وزارة الأوقاف وحل مشكلة ترميم الكنائس إلى الأبد، وجعل يوم الأحد عيد قومي لكل المصريين وهو عيد الميلاد المجيد وغيرها من المشاكل التي تم حلها في إطار الوحدة الوطنية.

سادساً: ومن أهم المشاكل التي سوف نتعرض لها في هذا الكتاب هي مشكلة بناء وترميم الكنائس والخط الهمايوني بين الإسلام والواقع المصري والحل الجذري وهي مشكلة قائمة في مصر منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة وأعداء الأمة المصرية يستغلونها دائماً لتشويه الإسلام وتشويه مبادئ الإسلام وتشويه الأوضاع في مصر لذلك سوف نبحث مشكلة بناء الكنائس وترميمها من الناحية الإسلامية حيث ثبت أن دستور الإسلام في الكتاب والسنة يقرر بصورة صريحة حرية مباشرة العقائد الدينية للمسيحيين وحرية إقامة الكنائس لهم بشرط الترخيص للمحافظة على النظام العام والاستقرار لأن حرية مباشرة الطقوس الدينية وحرية إقامة الكنائس التي تقام فيها الطقوس الدينية وجهان لعملة واحدة لذلك سوف نبحث كذلك حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الرسول ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين وعهد ما بعد الخلفاء الراشدين والخط الهمايوني ومدى تواجد الخط الهمايوني في نظامنا القانوني المصري وحل مشكلة بناء وترميم الكنائس حلاً جذرياً من خلال ثلاث مراحل آخرها مرحلة صدور قانون موحد لتنظيم

ببناء وترميم دور العبادة لجميع الطوائف الدينية داخل مصر، وفي النهاية
بحثنا عدم انطباق قانون الإضطهاد الديني على الأوضاع في مصر وذلك
في خمسة أبواب على النحو التالي:

- الباب الأول : حرية العقيدة للمسيحيين في الإسلام.
- الباب الثاني : حرية بناء دور العبادة للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين.
- الباب الثالث : الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس.
- الباب الرابع : مشروع قانون تنظيم بناء وترميم دور العبادة الموحد لجميع الطوائف الدينية.
- الباب الخامس : قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي ومدى انطباقه على مصر.

دكتور

نبيل لوقا بباوي



الباب الأول

حرية العقيدة للمسيحيين في الإسلام

حرية العقيدة للمسيحيين في الإسلام وبناء وترميم الكنائس وحرية العقيدة للمسيحيين وغيرهم من غير المسلمين واردة في القرآن والسنة النبوية ومن المعروف أن حرية العقيدة للمسيحيين لها وجهان:

الوجه الأول : حرية مباشرة الطقوس الدينية

والوجه الثاني : حرية إقامة دور العبادة التي تقام فيها الطقوس الدينية

ولذلك فحرية مباشرة الطقوس الدينية وحرية إقامة دور العبادة وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهم في أي زمان ومكان أو في أي عصر تاريخي، فلا يوجد أي معنى في الواقع العملي في إقرار القوانين والدساتير بحرية العقيدة وحرية مباشرة الطقوس الدينية والشعائر الدينية ومن جهة أخرى تضع العراقيل في وجه بناء دور العبادة التي يتم فيها مباشرة الطقوس الدينية والشعائر الدينية، لذلك عند تقرير حرية العقيدة في القوانين والدساتير لابد أن تشمل في ذلك وجهي العملة ألا وهي حرية مباشرة الطقوس الدينية وحرية إقامة دور العبادة التي تقام فيها الطقوس الدينية. وتختلف أحد الوجهين يعني إنتقاص من حرية العقيدة لغير المسلمين التي قررها الإسلام في الكتاب والسنة.

وحيث أن دستور الإسلام هو الكتاب والسنة لذلك سوف نبحث موضوع حرية العقيدة للمسيحيين في الإسلام في عدة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : حرية العقيدة للمسيحيين في القرآن.

الفصل الثاني : حرية العقيدة للمسيحيين وغيرهم في السنة وعهد الرسول ﷺ.

الفصل الثالث : حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخلفاء الراشدين.

الفصل الأول

حرية العقيدة للمسيحيين في القرآن

أولاً: حرية العقيدة لغير المسلم ومنهم المسيحيين هي حرية في اتباع الدين الذي يريده بحرية مطلقة فقد ورد في القرآن ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(١) فالدين الإسلامي لا يجبر غير المسلم على اعتناق الدين الإسلامي رغم إرادته الحرة وحتى الرسول ﷺ ذاته لا يملك إجبار أحد على تغيير دينه فقد ورد في القرآن ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢) لأن الإسلام حينما يقرر حرية العقيدة لغير المسلمين في القرآن انطلاقاً من إعجاز القرآن كما يقول الدكتور حسن حنفي فإن القرآن إعجازه في النظم والبلاغة فهو إعجاز أدبي بمعنى استحالة التقليد، ومن جوانب إعجاز القرآن الإخبار بالغيب ويتجلى بالإخبار عن القدماء في القصص القرآني، وإخبارنا بأخبار الأولين معارضاً للقصص القائمة بقصص أخرى تؤكد الثوابت المادية، والإعجاز القرآني هو إعجاز تشريعي كذلك من خلال الأوامر والنواهي وما يجب وما لا يجب^(٣) ومن الأمور التي قررها الإسلام على المسلمين حماية حرية العقيدة لغير المسلمين.

ثانياً: لأن الإسلام يلزم تابعيه بأن تكون الدعوة إلى اعتناق الإسلام بالحسنى والموعظة الحسنة فقد ورد في القرآن الكريم ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِلَا تِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٤)

ثالثاً: إن الإسلام يحمي حرية العقيدة لغير المسلمين ومنهم المسيحيين فلكل

(١) سورة البقرة آية ٢٥٦.

(٢) سورة يونس آية ٩٩.

(٣) د / حسن حنفي: "من العقيدة إلى الثورة" المجلد الرابع، النبوة - المعاد، الناشر: مكتبة مدهولي ١٩٨٨ ص ١٩٨ - ٢٠١.

(٤) سورة النحل آية ١٢٥.

شخص دينه ومذهبه لا يجبر على تركه إلى دين غيره طبقاً لما ورد في القرآن في سورة البقرة آية ٢٥٦ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ وفي تفسير هذه الآية يذكر البعض أن امرأة مقلدة قليلة النسل وتعهدت على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده وهكذا كان يفعل بعض النساء من الأنصار في المدينة في الجاهلية من قبيلة الأوس والخزرج، ولكن بعد ذلك اعتنقوا الإسلام ولكن عندما جلا يهود بنو النضير من المدينة بعد غزوة بنو النضير بعد نقضهم لعقد الصحيفة مع الرسول ﷺ الذي يلزمهم بالدفاع عن المدينة ضد كفار قريش، انضموا إلى مساعدة كفار قريش ضد المسلمين فعند جلاء بنو النضير من المدينة كان بينهم أبناء للأنصار على دين اليهودية فرفض ذلك الأنصار آبائهم وقالوا لا ندعهم يعتنقون اليهودية، فأنزل الله سورة البقرة ومنها الآية ٢٥٦ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ فلا يمكن إكراه اليهود على اتباع الدين الإسلامي كما كان يريد بعض الأنصار المسلمين بالنسبة لأبنائهم اليهود. (١)

رابعاً: إن الإسلام صان حرية العبادة لغير المسلمين وقد جعل القرآن من أسباب الإذن في القتال حماية حرية العبادة لغير المسلمين وذلك في قول القرآن الكريم ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ هُلِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا. (٢)

(١) ابن كثير: ابن كثير، هو أبو الفداء اسماعيل بن عمر المتوفى ٧٧٤ هجرية: "البداية والنهاية"، الناشر: مكتبة المعارف - بيروت لبنان ١٩٨١م، ج ١ ص ٣١٠.
(٢) سورة الحج آية ٣٩ - ٤٠.

خامساً: وقد ورد بالقرآن الكريم سور كثيرة وآيات كثيرة تبيح حرية العقيدة لغير المسلمين، وتنهى عن إكراه أي شخص على اعتناق الإسلام.. والقرآن في نزوله ينقسم إلى مدتين، قبل هجرة النبي ﷺ وبعدها، الأولى مدة إقامة الرسول ﷺ في مكة وهي إثنا عشر عاماً من يوم ١٧ رمضان سنة ٤١ يوم الفرقان إلى أول ربيع الأول سنة ٥٤ من ميلاده وما نزل في مكة ونواحيها قبل الهجرة فهو مكّي، والمدة الثانية هي مدة نزوله بعد الهجرة إلى المدينة وما نزل بها فهو مدني، والقرآن عبارة عن ١١٤ سورة منها ٨٦ سورة نزلت في مكة، و٢٨ سورة نزلت في المدينة^(١) فلا بد لمن يسلم أن يسلم عن اقتناع وإيمان، وليس على المسلمين إلا البلاغ فقط، والبلاغ بالحسنى وترك حرية الاختيار للمتلقي من غير المسلمين فقد ورد بالقرآن الكريم ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَلْبَلَعُ ۖ ۝ (٢) 》

سادساً: ولا بد على المسلمين أن يذكروا الآخرين فقط وإبلاغهم بالدعوة وتبشيرهم بدون إجبار أو تسلط، وعدم إجبار أحد على ترك دينه والانخراط في الإسلام فهذا متروك لإرادة المتلقي فقد ورد بالقرآن الكريم ﴿ فَذَكِّرْ ۚ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۚ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ۝ (٣) 》 وكذلك ورد في القرآن عن حرية العقيدة لغير المسلمين ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۖ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۖ ۝ (٤) 》 فمن أراد أن يؤمن

(١) أبي عبد الله الزنجاني: "تاريخ القرآن"، الناشر: مؤسسة الحلبي حققه طه عبد الرؤوف سعد، بدون تاريخ ص ١١.

(٢) سورة الشورى، آية ٤٨.

(٣) سورة الغاشية الآيات ٢١، ٢٢.

(٤) سورة الكهف آية ٢٩.

بالإسلام فليؤمن ومن يرد ألا يؤمن بالإسلام فللإنسان حرية مطلقة في ذلك فليختار الإنسان لنفسه ما يريد من ديانة بكامل حريته.

سابعاً: وقد ورد أن الله القادر على كل شيء خالق السموات والأرض إنه لو أراد أن يؤمن العالم كله بالإسلام فهو قادر على ذلك ولكن إرادة الله أن يكون هناك أكثر من ديانة سماوية يتنافس أصحابها في عبادة الله الواحد، أو في التنافس على العمل الصالح، فقد ورد في القرآن ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾^(١) وفي نفس المعنى ورد في القرآن ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

وعلى ذلك لو شاء الله لجعل البشر جميعاً مسلمين، إن الله قادر لو انصرفت إرادته أن يكون العالم كله مسلمين لفعل ذلك، ولكن الله أنزل ثلاث ديانات سماوية لكي يختار الإنسان الديانة التي يريد بها بكامل حريته وقناعته.

ثامناً: ومن سمات حرية العقيدة في الإسلام أنه حتى كفار قريش الذين كانوا يريدون قتل الرسول ﷺ في المواقعات الحربية والذين أرادوا إجهاض الدعوة في مهدها والذين عذبوا المسلمين الأوائل بكل أنواع العذاب، حتى هؤلاء الكفار يقول عنهم القرآن الكريم إن الله أعلم بما يقول كفار قريش وأن الرسول ﷺ ليس عليهم بجبار يجبرهم ويكرههم على اعتناق الإسلام وعليه أن يذكرهم بالقرآن والعذاب الذي ينتظرهم فقد ورد بالقرآن الكريم ﴿لَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَن تَخَافُ وَعِيدِ﴾^(٣).

تاسعاً: فالإسلام يبيح حرية العقيدة للمسيحيين في عدم إكراههم على ترك دينهم

(١) سورة يونس آية ٩٩.

(٢) سورة النحل آية ٩٣.

(٣) سورة ق آية ٤٥.

وحريتهم في مباشرة عقائدهم الدينية وطقوسهم الدينية ولذلك لابد أن تقام هذه العقائد الدينية وهذه الطقوس الدينية داخل دور عبادة خاصة بالمسيحيين لأنه لا يمكن للمسيحيين أن يمارسوا عقائدهم الدينية وطقوسهم الدينية إلا داخل دور عبادة، لذلك فإن الإسلام في القرآن حينما يقرر حرية العقيدة لغير المسلمين من المسيحيين يقرر حرية مباشرة الطقوس الدينية وموافقة ضمنية بإقامة دور العبادة التي تقام بها الطقوس الدينية للمسيحيين بحرية مطلقة لأنه لا معنى لتقرير حرية مباشرة العقائد الدينية دون تقرير أماكن لإقامة العقائد الدينية بها فإقامة الكنيسة ركن جوهري في حرية العقائد الدينية للمسيحيين.

الفصل الثاني

حرية العقيدة للمسيحيين في السنة

أولاً: من المقرر في الشريعة الإسلامية بالنسبة لغير المسلمين قاعدة (واتركهم لما يدينون) ^(١) بحيث لا يجوز التعرض لغير المسلمين في عقائدهم، فحرية العقيدة لغير المسلمين حق أساسي يحافظ عليه الإسلام.

ثانياً: وقد جاء في كتاب الرسول ﷺ إلى أهل نجران ^(٢) (ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وملتهم وبيعتهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ولا بغير أسقف من أسقفيتيه ولا راهب من رهبانية ولا كاهن من كهانته...) ومعنى ذلك أن أهل نجران وهم من النصارى لهم الأمان من الله والرسول والمسلمين على أموالهم وملتهم أي عقيدتهم لا يجوز المساس بها ولا يجبروا على تغييرها وهذا العهد النبوي صريح بأن أهل نجران من المسيحيين لهم الأمان في مباشرة عقائدهم داخل كنائسهم فلمهم الأمان على ملتهم.

ثالثاً: ذكر ابن هشام في السيرة النبوية أن وفد نجران وهم من النصارى قدموا على رسول الله ﷺ بالمدينة ودخلوا عليه بمسجده بعد العصر، فكانت وقت صلاتهم فقاموا يصلون في مسجد الرسول ﷺ ولكن بعض الناس أرادوا منعهم من الصلاة داخل المسجد، فقال الرسول ﷺ لهم (دعوه) فاتجهوا نحو المشرق وصلوا صلاتهم ومعنى ذلك أن الرسول ﷺ أباح لغير المسلمين من المسيحيين حرية مباشرة شعائرهم الدينية في أي وقت ولو كان الرسول ﷺ لا يسمح لغير المسلمين بمباشرة عقائدهم الدينية في حرية مطلقة لكان منعهم، وليس معنى ذلك أنه يسمح لغير المسلمين بالصلاة داخل المساجد، ولكنه ظرف خاص استثنائي، وهذا شبيه بما

(١) الماوردي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المولود في سنة ٦٦٤ هجرية ٩٧٤ ميلادية المتوفي في سنة ٤٥٠ هجرية ١٠٥٨ ميلادية: "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، الناشر: دار ابن خلدون - الاسكندرية مصر، بدون تاريخ . ص ١٤٥.

(٢) ابن هشام: هو محمد عبد الملك بن هشام المغافري: "السيرة النبوية"، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة مصر عام ١٩٥٥م ج ١ ص ٦٠٤.

يحدث الآن، ففي شهر رمضان يدعو قداسة البابا شنودة كل قيادات الدولة ووزير الأوقاف وشيخ الأزهر ومفتي ديار المسلمين وجمعاً كبيراً من مشايخ الأزهر يدعوهم إلى حفل إفطار في شهر رمضان داخل الكاتدرائية بالعباسية وأثناء اجتماعهم يأتي وقت صلاة المغرب بعد أذان المغرب فيقوم شيخ الأزهر بإمامة جميع الحاضرين من المسلمين، ويصلون داخل الكاتدرائية المرقسية، إنه ظرف خاص استثنائي لأن الديانات السماوية لا تعرف التعصب الأعمى.

رابعاً: وبعد غزوة تبوك في رجب ورمضان من العام التاسع للهجرة التي جهز فيها الرسول ﷺ جيشاً من المسلمين بلغ حوالي ثلاثين ألفاً منهم عشرة آلاف فارس لمواجهة جيوش هرقل إمبراطور الدولة البيزنطية التي كانت تزيد على مائة ألف مقاتل ولكن قوات هرقل انسحبت لتحتمي داخل حصون بلاد الشام، وقد أقام الرسول ﷺ وقواته في تبوك حوالي عشرين يوماً، وقد أتى إلى الرسول ﷺ بحر إرادتهم ليدخلوا في فلك الدولة الإسلامية زعماء الولايات الآتية:

(١) زعماء آيلة وعلى رأسهم يوحنا بن رؤية وطلبوا رغم أنهم من النصارى الدخول في فلك الدولة الإسلامية لحمايتهم من الدولة البيزنطية وكثرة الضرائب التي تحصل منهم، وتم الاتفاق على دفع جزية قدرها ثلاثمائة دينار كل عام، وقد أعطاهم الرسول ﷺ العهد والأمان على مباشرة عقائدهم الدينية وأن يكونوا في أمان في ذمة الله والرسول ﷺ والمسلمين، وهذا نص عهد الأمان (بسم الله الرحمن الرحيم هذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا بن رؤية وأهل ايله سفنهم وسياراتهم في البحر والبر لهم ذمة الله ومحمد النبي ومن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر فمن أحدث منهم حدثاً فإنه لا يحول ماله دون نفسه وأن طيب لمن أخذه من الناس وأنه لا يحل أن يمنعوه ماء يردونه ولا طريقاً يردونه من بر أو بحر)^(١) ومعنى ذلك أن المسيحيين لهم الأمان من الله والرسول ﷺ على مباشرة عقائدهم الدينية ومباشرة العقائد الدينية تكون داخل

(١) عبد السلام محمد هارون: "تهذيب سيرة ابن هشام"، الناشر: مكتبة القرآن للنشر عام ١٩٩٦ ص ٢١١.

الكنائس ولن تكون في الطرقات.

(٢) وكذلك أثناء تواجد الرسول ﷺ في تبوك بعد غزوة تبوك لمدة عشرين يوماً حضروا إلى الرسول ﷺ بكامل إرادتهم الحرة للدخول في فلك الدولة الإسلامية زعماء جرباء وأذرح ليمارسوا كامل حريتهم الدينية مقابل دفع الجزية للدفاع عنهم من أي اعتداء خارجي، وهذا نص عقد الأمان لأهالي جرباء وأذرح الذي وقعه الرسول ﷺ مقابل مائة دينار كل رجب (بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب محمد النبي رسول الله لأهل جرباء وأذرح أنهم آمنوا بأمان الله وأمان محمد وأن عليهم مائة دينار في كل رجب ومائة أوقية طيبة، وإن الله عليم كفيل بالنصح والإحسان إلى المسلمين ومن لجأ إليهم من المسلمين)^(١) وهذا يعني أنه بعد دفع الجزية أو الضريبة يمارسون شعائرهم الدينية بحرية داخل كنائسهم.

ويزري المؤلف مما تقدم

أن أهالي إيلياء وجرباء وأذرح قد أتوا إلى الرسول ﷺ بكامل حر إرادتهم ليدخلوا في فلك الدولة الإسلامية وقد أتى زعماء هذه المناطق للرسول ﷺ لأن الرسول ﷺ لم يتحرك من تبوك لمحاربتهم بل كان يعسكر في تبوك بكل قواته، وقد أتى زعماء هذه المناطق هرباً من ظلم الدولة البيزنطية رغم أنهم نصارى ولكن ظلم الدولة البيزنطية وصل إلى فرض خمسة وعشرين نوعاً من الضرائب، آخرها ضرائب الموتى بحيث لا يجوز دفن جثث الموتى إلا بعد دفع الضريبة، وقد أتى زعماء هذه المناطق ليدخلوا في فلك الدولة الإسلامية لكي تحميهم من أي اعتداء خارجي على أن يمارسوا طقوسهم الدينية المسيحية بحرية مطلقة مقابل دفع الجزية وهي أقل عشرين مرة من الضرائب التي كانت تدفع للدولة البيزنطية، والجزية مقابل الانتفاع بالمرافق العامة وكجزء من نفقات الجيوش التي تدافع عنهم لأن المسيحيين في الدولة البيزنطية الرومانية لم يسمح لهم بحرية العقيدة بل كانوا يضطهدون ويقتلون لكي يتركوا عقيدتهم الأرثوذكسية ويدخلوا في عقيدة أخرى وهي العقيدة الكاثوليكية عقيدة الإمبراطور وهناك فرق

(١) إبراهيم العلي: "صحيح السيرة النبوية"، مراجعة د/ همام سعيد، الناشر: دار النفائس - الأردن الطبعة السادسة ٢٠٠٢ ص ٦٠٢.

جوهري في العقيدتين بالنسبة للنظر للسيد المسيح حول طبيعته. خامساً: وكذلك بالنسبة لحرية العقيدة في عهد الرسول ﷺ بالنسبة لغير المسلمين فعندما هاجر الرسول ﷺ من مكة إلى يثرب في ٢٠ ديسمبر ٦٢١م كان سكان يثرب طائفتين وهم العرب واليهود وكان العرب يتكونون من قبائل الأوس والخزرج وكان اليهود يتكونون من يهود بني قينقاع داخل المدينة أو يثرب ويهود بني قريظة وبني النضير على بعد أميال قليلة من المدينة أو يثرب، ثم انضم إليهم طائفة ثالثة بعد الهجرة وهم المهاجرون وبذلك أصبحت المدينة بعد الهجرة تضم أربع طوائف وهم المهاجرون والأنصار واليهود والمنافقين الذين يؤمنون بالإسلام ظاهرياً أما داخلياً فلا يؤمنون بالإسلام، وكان من أهم واجبات الرسول ﷺ في بداية الدولة الإسلامية الأولى بالمدينة لابد من تنظيم العلاقة بين هذه الطوائف المختلفة، لذلك أبرم الرسول ﷺ عقد الصحيفة لوحدة العرب المسلمين من المهاجرين والأنصار وكذلك عقد أمان لليهود في علاقاتهم مع المسلمين، وقد ورد عقد الصحيفة في كتب السيرة النبوية خاصة ابن هشام.^(١)

ويرى المؤلف بالنسبة لعقد الصحيفة الآتي:

عقد الصحيفة ينقسم إلى قسمين: القسم الأول ينظم العلاقة بين المسلمين وهم الأنصار والمهاجرون والقسم الثاني ينظم العلاقة بين المسلمين واليهود.

القسم الأول: العلاقة بين الأنصار والمهاجرين:

- (١) جعل عقد الصحيفة في القسم الأول الصلة بين المسلمين والأنصار جعلتهم أمة واحدة، وتم نبذ العصبية القبلية والتناحر والصراع القبلي بين الأوس والخزرج لتتحل محلهم رابطة الإسلام، فالرابطة بين المسلمين بناء على رابطة الإسلام بدلاً من رابطة العصبية القبلية.
- (٢) أول شيء فعله الرسول ﷺ هو إزالة الخصومة بين الأوس والخزرج من أهل يثرب بعدما ناصرُوا الإسلام بعد أن كانت الحروب لا تهدأ بين قبائل الأوس والخزرج على القيادة والريادة على منطقة يثرب قبل الإسلام، ولكن بعد الإسلام اندمجوا جميعاً في الدولة الإسلامية تحت قيادة نبيهم محمد ﷺ.

(١) ابن هشام المرجع السابق.

(٣) وفي عقد الصحيفة وحد الرسول ﷺ بين المهاجرين القادمين من مكة إلى يثرب والأنصار سكان يثرب وجعلهم أمة واحدة تحت راية الإسلام.

(٤) جعل الرسول ﷺ رابطة التآخي هي المسيطرة في علاقة الأنصار والمهاجرين، فقد قال الرسول ﷺ للمهاجرين والأنصار (تآخوا في الله أخوين)^(١) وعلى هذا المبدأ وهو مبدأ التآخي تأخى أبو بكر الصديق مع خارجة بن زهير الأنصاري وعمر بن الخطاب مع عتب بن مالك الأنصاري وعثمان بن عفان مع أوس بن ثابت بن المنذر النجاري وأبو عبيدة بن الجراح مع سعد بن معاذ سيد الأوس وعبد الرحمن بن عوف مع سعد بن الربيع الخزرجي الأنصاري والزبير بن العوام مع سلمة بن سلامة بن وقش الأنصاري.

وهكذا تأخى كل المهاجرين مع الأنصار أي اتخذ له أخاً في الله من الأنصار، فحدث بذلك الاندماج الاجتماعي والأخوي على المستوى الإنساني بين المهاجرين والأنصار وأصبح الاندماج بينهم دينياً في الإسلام وأخوياً بالتآخي الإنساني. وكان التآخي بين المسلمين ضرب من الإبداع للمعايشة السلمية، ولقد شهدت المدينة المنورة بعد خمسة أشهر فقط من السنة الأولى من ذلك القرن الأول مشهداً جديداً ألا وهو إرساء أصول نظام لم يعرف العالم مثيلاً له وهو نظام التآخي بين المهاجرين والأنصار فكانوا في الله أخوين وكانوا جميعاً أخوة متحابين وهي مؤاخاة لم يعرف لها شبيه؛ قامت على الحق والمساواة ولا تقيم وزناً لفرق اللون والجنس واللسان أو الثراء أو الفقر.^(٢)

(٥) وقد نظم عقْدُ الصحيفة حق الأخذ بالتآخي بين المسلمين من الأنصار والمهاجرين بحيث يكون حق قصاص تفرده وتطبقه الجماعة كلها بدلاً من الفرد.

(٦) وركزت الصحيفة على تضامن المؤمنين من الأنصار والمهاجرين أمام أي اعتداء خارجي يهدد دولتهم في يثرب سواء من كفار قريش أو من يقف معهم.

(١) ابن هشام: مرجع سابق، ج ١ ص ٥٠١ إلى ٥٠٥.

(٢) د / حسن حبشي: "تاريخ العالم الإسلامي"، الجزء الأول، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠٠٢ ص ٣٧.

القسم الثاني: العلاقة بين المسلمين واليهود:

- (١) في القسم الثاني من عقد الصحيفة نظم العلاقة بين المسلمين واليهود بحيث تحتفظ كل طائفة بدينها ومالها فقد ترك عقد الصحيفة لليهود أن يباشروا عقائدهم الدينية اليهودية بحرية مطلقة على بعد عدة أمتار من المسجد النبوي لأن يهود بني قينقاع كانوا يعيشون داخل المدينة ذاتها فقد وقع الرسول ﷺ على عقد الصحيفة الذي يتيح لليهود مباشرة عقائدهم الدينية بحرية مطلقة.. ويرى المؤلف أن ذلك أبلغ رد على المستشرقين والغرب الذين يقولون أن الإسلام لا يعترف بالآخر، وها هو الرسول ﷺ يوقع على عقد الصحيفة ويعترف بالآخر في أول اعتراف بالآخر على وجه الكرة الأرضية^(١) بأن يمارسوا عقائدهم بحرية داخل معابدهم اليهودية.
- (٢) وبناء على عقد الصحيفة تكون أول حلف عسكري بين اليهود والمسلمين للدفاع عن يثرب التي يقيم فيها المسلمون واليهود على أن يتحمل المسلمون واليهود معاً نفقات الحروب، ولكن اليهود نقضوا عهد الصحيفة ولم يشتركوا في الدفاع عن يثرب التي يقيمون بها، بل اشتركوا مع أعداء الرسول ﷺ من كفار قريش وساعدوهم ضد المسلمين، حدث ذلك في غزوة بدر التي جرت في يوم الجمعة ١٧ رمضان من العام الثاني من الهجرة في ٦٢٣م بين كفار قريش بقيادة أبي سفيان والمسلمين^(٢) وحدث ذلك في غزوة أحد التي حدثت في يوم السبت ١٥ شوال في العام الثالث من الهجرة في ٦٢٤م التي حدثت بين كفار قريش بقيادة أبي سفيان والمسلمين، وحدث ذلك في الخندق التي حدثت في شوال من العام الخامس للهجرة في عام ٦٢٦م بين كفار قريش بقيادة أبي سفيان والأحزاب المشتركة معهم ضد المسلمين^(٣).
- (٣) اعتبر عقد الصحيفة أن كفار قريش أعداء للمسلمين واليهود ولكن اليهود

(١) صفى الرحمن المباركفوري: "الرحيق المختوم - بحث في السيرة النبوية"، الناشر: دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الرابعة ٢٠٠١ ص ٢١٢.

(٢) عروة بن الزبير: "المغازي"، حققه محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: دار الرياض للنشر السعودية ١٩٨١ ص ١٦٠.

(٣) عروة بن الزبير: مرجع سابق، ص ٢٠٣.

نقضوا العقد الخاص بالصحيفة وتعاونوا مع كفار قريش، فبعد انتصار المسلمين في غزوة بدر في العام الثاني من الهجرة في عام ٦٢٣م أراد أبو سفيان زعيم كفار قريش الانتقام من الرسول ﷺ والمسلمين والأخذ بالثأر فمد له يد العون يهود بني النضير رغم اتفاقية عقد الصحيفة، فقد خرج أبو سفيان للثأر ومعه مائتا فارس ومقاتل وتوجهوا إلى سلام بن مشكم وهو سيد بني النضير فاستقبلهم وسقاهاهم خمراً وتعاونوا لإيذاء المسلمين، فقد هجم أبو سفيان ورجاله على بعض بيوت المسلمين في المدينة ليلاً وقتل رجلين من الأنصار وعاد بعد ذلك إلى مكة.^(١)

(٤) اثناء وجود اليهود في يثرب وعند إبرام عقد الصحيفة بإعطاء الأمان لهم ليباشروا عقائدهم الدينية بحرية مطلقة داخل المدينة في معابدهم اليهودية لم يفرض على اليهود أي ضريبة للجزية، لأن الآية التي تفرض الجزية لم تكن قد نزلت بعد فقد كان عقد الصحيفة عقد أمان دائم بين المسلمين واليهود، ولكن اليهود نقضوا عهد الصحيفة.

(٥) وبعدد الصحيفة بدأ تنظيم أول دولة إسلامية في العالم يرأسها الرسول ﷺ، ذلك أنه الرسول ﷺ الأمي ولقد إختار الله لنبيه أن يكون أمياً ومعنى أمي أنه لم يتلق علماً من بشر، وكانت هذه الأمية شرفاً للرسول ﷺ لأن الله أراد أن يعلمه بنفسه وأراد الله أن يتلقى الرسول ﷺ علم السماء، فلو أن الرسول ﷺ كان يقرأ أو يكتب لقالوا أنه أخذ العلم مما قرأ أو أخذ العلم من كتب الأولين أو من حضارات الأمم المعاصرة، ولذلك إختار الله لرسوله ﷺ أن يكون أمياً على الفطرة النقية ليكون التلقي موصولاً بربه ويكون ما لديه من العلوم والمعارف هي من عند الله حتى يعرف الجميع أن علم الرسول ﷺ جاء من السماء^(٢) وعن ذلك الرسول الأمي يقول كارين أرمسترنج في كتابها "محمد" إن محمداً على المستوى الرمزي الإنساني الكامل أو النموذج الإنساني وصورة التلقي الكامل من الله ومن هنا تأتي

(١) ابن هشام مرجع سابق ج ٣ ص ٤٤.

(٢) الشيخ محمد متولي الشعراوي: "محمد ﷺ"، الناشر: دار أخبار اليوم عام ١٩٩٩م ص ٥٩.

أهمية محمد ﷺ لأنها تبين الانفتاح الكامل على الكلمة الإلهية. (١)
سادساً: في غزوة بني قينقاع التي حدثت في ١٥ شوال من العام الثاني من
الهجرة في ٦٢٣م بعد أن نقض اليهود عقد الصحيفة المبرم مع الرسول
ﷺ، وتعاونوا مع كفار قريش ووافق المسلمون واليهود على حكم عبد الله
بن أبي سلول بعد أن حاصرهم الرسول ﷺ والمسلمون لمدة خمسة عشر
يوماً (٢) وقد حكم عبد الله بن أبي سلول بجلاء اليهود عن المدينة نتيجة
خيانتهم للمسلمين وتعاونهم مع أعداء المسلمين من كفار قريش، وسمح
لهم الرسول ﷺ بالخروج بكل أموالهم وكتبهم الدينية وهي التوراة، حتى
يباشروا عقائدهم الدينية مرة أخرى في البلاد التي توجهوا إليها وهي
وادي القرى وأذرعات شمال الحجاز على حدود الشام (٣) ولم يفعل الرسول
ﷺ كما فعل الإمبراطور طيطس إمبراطور الدولة الرومانية عندما أحرق
أورشليم في عام ٧٠م بعد ما فاض به الكيل من غدر اليهود وأحرق كل
كتب التوراة. (٤)

سابعاً: كذلك في غزوة بني النضير التي حدثت في ربيع الأول من العام الرابع من
الهجرة في عام ٦٢٥م بعد أن نقض يهود بني النضير عقد الصحيفة مع
الرسول ﷺ وتعاونوا مع كفار قريش وحاصرهم المسلمون لمدة عشرين
يوماً ورحلوا عن المدينة ومعهم أموالهم وكل كتب التوراة التي معهم،
حتى يباشروا عقائدهم الدينية في البلاد التي سوف يتوجهون إليها وهي
منطقة بني خيبر.

ثامناً: وكذلك غزوة بني خيبر في محرم من العام السابع للهجرة في عام ٦٢٨م
بعد أن حاول يهود بني خيبر تجميع اليهود والإتفاق مع أعداء المسلمين

(١) كارين ارسترنج: "سيرة النبي محمد ﷺ" ترجمة د / فاطمة نصر و د/ محمد عناني،
الناشر: دار سطور عام ١٩٩٨ ص ٣٨٨.

(٢) عمارة محمد عمارة: "غزوات الرسول ﷺ"، الناشر: دار التيقن، السعودية ٢٠٠٢ ص
٢٣.

(٣) ابن سعد، هو محمد بن سعد المتوفي في ٢٣٠ هجرية، "الطبقات الكبرى"، الناشر:
مطبعة دار بيروت، عام ١٩٥٧، ج ٢ ص ٢٩.

(٤) دكتور جمال مذكور وآخرين: "موسوعة الأديان في العالم - جزء المسيحية"، الناشر:
دار كريس انترناشيونال، بدون تاريخ ص ١٤.

من قبائل غطفان لمهاجمة المسلمين في المدينة وتوجه إليهم الرسول ﷺ قبل أن يهاجموه وانتصر المسلمون في موقعة خيبر وكان من ضمن الغنائم التي غنمها المسلمون صحائف من التوراة، فأعادها الرسول ﷺ إلى اليهود لكي يباثروا عقائدهم بها^(١)

تاسعاً: لقد أكد الرسول ﷺ بأنه لا إكراه في الدين عندما منع رجلاً حاول أن يرغم ولديه على الإسلام، وتذكر كتب السيرة والمؤرخون أن رجلاً يقال له الحصين من بني سالم بن عوف له ولدان مسيحيان وهو مسلم فسأل الرسول ﷺ عما إذا كان يجوز له إكراههما على اعتناق الإسلام وهم يرفضون كل دين غير دين المسيحية فنهاه الرسول ﷺ عن ذلك.^(٢)

وبرى المؤلف في ذلك

(١) أن هذه الواقعة فيها أبلغ دليل على أن غير المسلمين لهم كامل الحرية في مباشرة حرية العقيدة فها هو الحصين من بني سالم المسلم الديانة أراد أن يجبر ولديه المسيحيين على ترك دينهما وإتباع ديانة والدهما ولكن الرسول ﷺ رفض.

(٢) لو كان الإسلام لا يؤمن بحرية العقيدة لغير المسلمين لطلب الرسول ﷺ من الحصين أن يجبر ولديه على ترك دينهما وإتباع ديانة والدهما.

(٣) إن الدعوة للإسلام يجب أن تكون بالمجادلة الحسنة من خلال استخدام العقل لإقناع غير المسلمين بالدخول في الإسلام والنص القرآني واضح كل الوضوح ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَنِّدْ لَهُم بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٣).

(٤) الإسلام يمنع المسلمين من ظلم المسلمين وغير المسلمين ومنعهم من ظلم غير المسلمين بالتعرض لهم في حرية عقيدتهم، فقد جاء بالوصية الثالثة

(١) عروة بن الزبير: مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢) طه عبد الله العفيفي: "من وصايا الرسول"، الناشر: دار الإعتصام، القاهرة ١٩٧٣ ص ٤٨١.

(٣) سورة النحل آية ١٢٥.

والستين التي رتبها طه عبد الله العفيفي في كتابه " من وصايا الرسول " إن أنس قال أن الرسول ﷺ قال: " أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً " فقال رجل "يا رسول الله" أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً.. كيف أنصره ؟ قال "تحجزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره"^(١) وقد ورد ذلك الحديث في صحيح البخاري.

عاشراً: ومما تقدم يتضح أن السنة النبوية أقرت حرية العقيدة لغير المسلمين سواء مسيحيين أو يهود لمباشرة حقوقهم الدينية العقائدية بحرية مطلقة وكما ذكرنا في سيرة ابن هشام أن الرسول ﷺ سمح لنصارى آل نجران أن يصلوا داخل المسجد النبوي وذلك نظراً لظرف الضرورة وليس كقاعدة عامة بل قاعدة استثنائية أملت الحاجة حيث حان وقت صلاة المسيحيين بعد الظهر فسمح لهم الرسول ﷺ أن يصلوا داخل المسجد النبوي وأخذ مسيحيو آل نجران يرددون في صلاتهم المسيحية بعض العبارات في شعائهم اللاهوتية لا يقرها الإسلام ولا يعترف بها ومع ذلك سمح الرسول ﷺ لنصارى آل نجران أن يرددوا على مسمع منه ومن الصحابة داخل المسجد النبوي شعائر دينية خاصة بالمسيحيين لا يعترف بها الإسلام ولا يقرها ولكن الرسول ﷺ سمح بترديدها داخل المسجد إنطلاقاً من سماحة الإسلام مع الآخر في مباشرة طقوسه الدينية بحرية مطلقة وكذلك بمقتضى عقد الصحيفة سمح الرسول ﷺ لليهود بني قريظة وبني قينقاع وبني النضير داخل المدينة أن يباشروا طقوسهم الدينية اليهودية على بعد أمتار من مسجد الرسول ﷺ داخل المدينة ذاتها رغم أن طقوس وشعائر اليهود بها الكثير من العبارات التي لا يوافق عليها الإسلام ولا يعترف بها ولكن الرسول ﷺ سمح لهم بترديدها على مقربة من مسجد الرسول ﷺ لأن الإسلام يحترم حرية العقيدة للآخرين. وكما سبق أن ذكرنا حرية العقيدة للمسيحيين في الإسلام تعني حرية مباشرة العقائد وحرية إقامة دور العبادة لأنه غير متصور إقامة طقوس عقائدية مسيحية أو يهودية جماعية يقودها قسيس أو حاخام إلا داخل الكنائس والمعابد فعلى ذلك فالسنة النبوية تبيح حرية إقامة الشعائر الدينية لغير المسلمين وتبيح في

(١) طه عبد الله العفيفي: مرجع سابق، ص ١٢٢.

الوقت نفسه إقامة دور العبادة لهم لمباشرة عقائدهم الدينية داخلها.

الحادي عشر: وقد أعطى الرسول ﷺ حماية للمسيحيين لا حدود لها في عدم إيذائهم وعدم التعرض لهم في مباشرة طقوسهم الدينية وعدم ظلمهم فقد ورد في صحيح البخاري أن الرسول ﷺ قال (من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتة فأنا حجيجة) وكذلك يقول الرسول ﷺ عن حماية المسيحيين (إن من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجة يوم القيامة) وكذلك يقول الرسول ﷺ في حماية المسيحيين في حياتهم وفي كل شيء يخصهم بما فيه حرية عقائدهم (منعني ربي أن أظلم معاهداً ولا غيره) ويقول الرسول ﷺ كذلك في حماية المسيحيين (من آذى ذمياً فأنا خصمه ومن كنت خصمه خاصته يوم القيامة) والأحاديث النبوية كثيرة في صحيح البخاري وصحيح مسلم وكلها تدور حول الاعتراف بالمسيحي وحمايته من كل شخص يظلمه بما في ذلك حرية مباشرة حقوقه الدينية سواء إقامة الشعائر أو إقامة دور العبادة لإقامة شعائره بها.

الفصل الثالث

حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخلفاء الراشدين

اتبعت الحكومات الإسلامية بعد الرسول ﷺ ما ورد في القرآن والسنة بالنسبة لحرية العقيدة لغير المسلمين في كل عهود الخلفاء الراشدين في عهد أبي بكر الصديق ﷺ من ٦٣٢م إلى ٦٣٤م وبعده عمر بن الخطاب ﷺ من ٦٣٤م إلى ٦٤٤م ثم عهد عثمان بن عفان ﷺ من ٦٤٤م إلى ٦٥٥م ثم بعده علي بن أبي طالب ﷺ من ٦٥٥م إلى ٦٦١م.

حرية العقيدة هي كما يقول الدكتور محمد الأحمدى أبو النور: خلوص إرادة الإنسان وانعتاقها من القسر والإكراه والقهر عند اعتناقه لدين يصفو قلبه إليه أو مذهب يقنع فكره به والاعتقاد أمر معنوي يكتنف ذات المرء بفكره ووجدانه وقلبه ولهذا فلا سلطان للإكراه المادي على تكوينه. (١)

وسوف نتناول هذا الموضوع وهو حرية العقيدة لغير المسلمين في عهد الخلفاء الراشدين في المباحث الآتية:

المبحث الأول : حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخليفة أبي بكر الصديق ﷺ

المبحث الثاني : حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ

المبحث الثالث : حرية العقيدة للمسيحيين في عهد عثمان بن عفان ﷺ وعلي بن أبي طالب .

وسوف نتناول هذه المباحث على النحو التالي تفصيلاً..

(١) بحث للدكتور محمد الأحمدى أبو النور بعنوان "الإسلام وحرية العقيدة" مقدم للمؤتمر التاسع للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية عنوانه "الإسلام والغرب، الماضي والحاضر والمستقبل" المنعقد من ١٣ إلى ١٦ يوليه ١٩٩٧ ص ٢٢٦.

المبحث الأول

حرية العقيدة للمسيحيين

في عهد الخليفة أبي بكر الصديق ؓ

أولاً: في عهد أبي بكر الصديق ؓ الذي تولى الخلافة في الفترة ما بين ٦٣٢م إلى ٦٣٤م اتبع ما ورد في القرآن والسنة بالنسبة لحرية العقيدة لغير المسلمين، فقد كان هدف أبي بكر الصديق ؓ بعد إنتهاء حروب الردة هو استقرار الأوضاع في الدولة الإسلامية الأولى، كان هدفه الأساسي ضم العراق والشام للدولة الإسلامية اللذين يعتبران امتداداً طبيعياً لشبه الجزيرة العربية وقد استقر بهما الكثير من القبائل العربية، رغم اتباعهم الديانة المسيحية وكانت أهل البلاد في الشام والعراق على اتصال بشبه الجزيرة العربية وقد كان من القبائل العربية الموجودة بالشام بهراء وسليح وغسان وكنب ولخم وجذام وقد أصبحوا تابعين للرومان وكان كذلك من العرب في العراق قبائل بني بكر بن وائل وبني عجل وأصبحوا تابعين للدولة الفارسية، ولذلك قرر أبو بكر الصديق ؓ إنفاذ عرب الشام وعرب العراق من ظلم الدولة الفارسية والرومانية^(١).

ثانياً: فأرسل خالد بن الوليد ؓ للتوجه إلى العراق وانتصر في غزوة بني السلاسل في العام الثاني عشر من الهجرة في ٦٣٣م وقتل هرمز قائد القوات الفارسية، وسميت هذه الغزوة بغزوة ذات السلاسل لأن فرسان القوات الفارسية كانوا مربوطين بسلاسل حتى لا يفروا من القتال والمعاركة أمام المسلمين، ثم توجه خالد بن الوليد ؓ بالقوات الإسلامية إلى الحيرة وفي الحيرة أعطاهم عقد الأمان بالاتفاق مع أشراف الحيرة من النصارى، وهم عمرو بن المسيح وهاتى بن قبيصة الشيباني على أن يدفعوا جزية قدرها ثمانون ألف درهم ويمارسوا شعائرهم الدينية بحرية مطلقة على أن يدخلوا في فلك الدولة الإسلامية لحمايتهم من الدولة

(١) د / عصام محمد شبارد: "الدولة العربية الإسلامية الأولى"، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ١٩٩٥م، ص ٢٦٤.

الفارسية وأي اعتداء خارجي^(١).

ثالثاً: ثم بعد ذلك دخل أهل أنقيا بقيادة بصيهري بن صلوياء في فلك الدولة الإسلامية على أن يدفعوا ألف درهم سنوياً ويمارسوا شعائرهم الدينية بحرية مطلقة.^(٢) وهذه المبالغ ضريبة تسمى الجزية مقابل الإنتفاع بالمرافق العامة وكجزء من نفقات الجيوش الإسلامية المكلفة بالدفاع عن المسيحيين.

رابعاً: ثم بعد ذلك توجه خالد بن الوليد ﷺ لقيادة القوات الإسلامية وانتصرت في الشام على هرقل إمبراطور الدولة الرومانية البيزنطية وأخيه تيودور في موقعة اليرموك في جمادي الأولى من العام الثالث عشر من الهجرة في ٦٣٤م وكانت القوات البيزنطية مائة وعشرين ألف مقاتل وأصبحت الشام داخل فلك الدولة الإسلامية تباشر عقائدها الدينية المسيحية بحرية مطلقة مقابل دفع الجزية أو الضريبة، علماً بأن الجزية للدفاع عن غير المسلمين وللمساهمة في نفقات الجيوش الإسلامية ومقابل الإنتفاع بالمرافق العامة التي تنشئها الدولة الإسلامية.

(١) الطبري: هو أبو جعفر محمد بن جرير، المتوفي عام ٣١٠ هجرية: "تاريخ الرسل والملوك"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف - القاهرة مصر ١٩٦٥م، ج ٣ ص ٣.

(٢) البلاذري: هو الإمام ابن الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري المتوفي ٢٧٩ هجرية: "فتوح البلدان" وضع حواشيه عبد القادر محمد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ٢٠٠٠م، ج ٢ ص ٢٩٦.

المبحث الثاني

حرية العقيدة للمسيحيين

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

سوف نتناول حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب في عدة مطالب على النحو التالي..

- المطلب الأول : حرية العقيدة والجزية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب
 - المطلب الثاني : فتح بيت المقدس في عهد عمر بن الخطاب وحرية العقيدة
 - المطلب الثالث : فتح مصر في عهد عمر بن الخطاب وحرية العقيدة
 - الفرع الرابع : فتح برقة وطرابلس في عهد عمر بن الخطاب وحرية العقيدة
- وسوف نتناول هذه المطالب على النحو التالي تفصيلاً...

المطلب الأول

حرية العقيدة للمسيحيين وضريبة الجزية

في عهد عمر بن الخطاب

أولاً: في عهد عمر بن الخطاب ؓ في الفترة ما بين ٦٣٤م إلى ٦٤٤م سار بالنسبة لحرية العقيدة لغير المسلمين على ما قرره القرآن والسنة النبوية خاصة بعد موقعة القادسية في العام الرابع عشر من الهجرة في عام ٦٣٥ م. وكانت القوات الإسلامية خمسة وثلاثين ألف مقاتل بقيادة سعد بن أبي وقاص ؓ، وكانت القوات الفارسية بقيادة رستم ومعه من القوات الفارسية مائة وعشرون ألف مقاتل وقد انتصرت القوات الإسلامية وقتل رستم قائد القوات الفارسية وبذلك فتحت كل أبواب العراق وفارس لتدخل في فلك الدولة الإسلامية، ثم توجه سعد بن أبي وقاص ؓ إلى المدائن عاصمة الدولة الفارسية في العام السادس عشر من الهجرة في ٦٣٧م وانتصر على الفرس في عاصمتهم وفي جميع المدن التي فتحت حتى وصلوا إلى المدائن عاصمة الدولة الفارسية، وكان يسمح لأهالي هذه المدن بممارسة شعائهم الدينية بحرية مطلقة مقابل دفع الجزية أو الضريبة كجزء من نفقات الجيوش الإسلامية مقابل الدفاع عنهم ضد أي اعتداء خارجي والانتفاع بالمرافق العامة ثم بعد فتح المدائن عاصمة الدولة الفارسية توجه سعد بن أبي وقاص ؓ إلى جلولاء في العام السادس من الهجرة في عام ٦٣٧م في شهر ذو القعدة وهزم الفرس بقيادة يزدجر، وفي كل هذه البلاد المحيطة بالمدائن وجلولاء كان يتخذ نفس الخط الإسلامي من دفع الجزية أو الضريبة على أن يبقوا على ديانتهم يمارسون شعائهم الدينية بحرية مطلقة^(١) داخل دور العبادة الخاصة بهم.

ثانياً: وفي العام التاسع من الهجرة في عام ٦٤٠م فتح سعد بن أبي وقاص ؓ الجزيرة وهي الواقعة بين دجلة والفرات، وأثناء فتح الجزيرة تم فتح أرمينية وهي تابعة للدولة البيزنطية وصالحهم على ضريبة الجزية وهي

(١) البلاذري: المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٢٤.

دينار على كل بيت كجزء من نفقات الجيوش في الدفاع عنهم ويمارسون شعائرهم الدينية بحرية مطلقة وفي العام الحادي والعشرين من الهجرة في عام ٦٤٢م انتصرت القوات الإسلامية في موقعة نهاوند بقيادة النعمان بن مقرن بعد تنحية عمر بن الخطاب رضي الله عنه لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وقد سمى المسلمون موقعة نهاوند بفتح الفتوح لأنها كانت نهاية الدولة الفارسية ولم تقم للقوات الفارسية بعدها قائمة في مواجهة القوات الإسلامية^(١) فجميع البلدان التي تم فتحها بعد موقعة نهاوند وهي همدان والري وجرجان وطبرستان ومدينة قم وقاشان ثم مدينة باب الأبواب وشهریار ثم کرمان وخراسان وبذلك انتهت وسقطت فارس إحدى أكبر دولتين في العالم في يد الدولة الإسلامية، وكثير من بلدان أهل فارس رفضوا الدخول في الإسلام طبقاً للقاعدة الإسلامية لا إكراه في الدين ودفعوا ضريبة الجزية على أن يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية مطلقة محافظين على قوميتهم الفارسية.

ثالثاً: ثم حدث فتح دمشق في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في العام الرابع عشر للهجرة في عام ٦٣٥م حيث توجه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه بجيش قذرذ ثمانية وأربعين ألف مقاتل إلى دمشق، وحاصرها مع قادة جيوشه حتى يمنع عنها الإمدادات من الدولة البيزنطية ووزع قادة جيوشه على أبواب دمشق، فكان أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه على الباب الكبير (الجابية) وخالد بن الوليد رضي الله عنه على الباب الشرقي ويزيد ابن أبي سفيان رضي الله عنه على الباب الصغير ويسمى (كبسان) وعمرو بن العاص رضي الله عنه على باب يسمى (الفراديس) وشرحبيل بن حسنة رضي الله عنه على باب يسمى (توما)^(٢) واستمر الحصار سبعين يوماً، وتم فتح الأبواب جميعاً واشتبكت القوات الإسلامية وبدأت مفاوضات الصلح بين توما زعيم أهالي دمشق وأبو عبيدة بن الجراح^(٣) وتم الصلح على أساس دفع دينار على شخص ويبقون على ديانتهم المسيحية يباشرون عقائدهم المسيحية داخل كنائسهم بحرية

(١) البلاذري: مرجع سابق، ج ٢ ص ٣٧٥.

(٢) البلاذري: مرجع سابق، ج ١ ص ١٤٤.

(٣) ابن كثير: مرجع سابق، ج ٧ ص ٢٣.

مطلقة.

ويروى المؤلف في فتم دمشق

أن ديناراً على كل شخص كان أرحم عشرين مرة من الضرائب الباهظة التي تحصل عليها الدولة البيزنطية، وكان لأهل دمشق ممارسة شعائرهم الدينية بحرية مطلقة، والدينار على كل شخص كجزية مقابل انتفاع أهالي دمشق بالمرافق التي تنشئها الدولة الإسلامية من مساق وطرق وترع وإقامة الأمن والعدل وغيرها من المرافق وكذلك كما قلنا ضريبة الجزية كجزء من نفقات الجيوش الإسلامية التي تدافع عن أهالي دمشق من أي اعتداء خارجي، وكان من رحمة أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قائد القوات الإسلامية أنه أعطى الأمان للقوات البيزنطية المحاربة بأن يخرجوا من دمشق خلال ثلاثة أيام ومعهم أموالهم وأمتعتهم ووعدهم بعدم هدم كنائسهم الكاثوليكية وتمتع أهالي دمشق الأرثوذكس بحرية إقامة الشعائر الدينية بعد أن كان الأرثوذكس في دمشق يحدث لهم الكثير من المضايقات لأن هرقل إمبراطور الدولة الرومانية البيزنطية أصدر في عام ٦٣٠م قراراً إمبراطورياً بأن تكون كل ولايات الدولة الرومانية البيزنطية تتبع ملة واحدة في الديانة المسيحية وهي الملة الكاثوليكية لذلك كان يتم اضطهاد أهل دمشق من الأرثوذكس حتى يتركوا ديانتهم وعقائدهم وهذا نص عهد الأمان الذي أعطاه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه لأهالي دمشق:

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب أبي عبيدة بن الجراح ممن أقام بدمشق وأرضها وأراضي الشام من النصارى أنك حين قدمت بلادنا سألناك الأمان على أنفسنا وأهل ملتنا) ^(١)

رابعاً: ثم بعد ذلك توجه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ومعه خالد بن الوليد رضي الله عنه في العام الخامس عشر للهجرة في ٦٣٦م إلى حمص وصالح أهلها على أن يدفعوا ضريبة الجزية ويقيموا شعائرهم الدينية بحرية مطلقة مثل صلح أهل دمشق وهو دينار على كل شخص، ثم توجه بعد ذلك إلى أهل قنسرين وصالحهم مثل صلح أهل دمشق، دينار على كل شخص ^(٢)، ثم توجه أبو

(١) ابن كثير: مرجع سابق، ج ٧ ص ٢٥.

(٢) ابن كثير: مرجع سابق، ج ٧ ص ٣٠.

عبيدة الجراح إلى البقاع وهوران ثم حماء وشيزر ومعره النعمان وصالح أهلها مثل صلح دمشق دينار على كل رأس، وكان ذلك في العام السادس عشر للهجرة في ٦٧٧م^(١) ثم توجهوا إلى حلب وأجروا معهم صلحاً مثل صلح دمشق، ثم بعد ذلك توجهوا إلى أنطاكية وعزاز ومنيج ودلوك ورعبان وبالسن وأجروا معهم الصلح على دفع ضريبة الجزية^(٢) وبذلك فإن غالبية الشام ودمشق بقوا على دينهم مقابل دفع ضريبة الجزية كضريبة للدفاع عنهم وكجزء من نفقات القوات الإسلامية في الدفاع عنهم، وأصبح أهالي هذه البلدان يمارسون عقائدهم الدينية بحرية مطلقة داخل كنائسهم.

خامساً: ثم زحف عمرو بن العاص رضي الله عنه ومعه شرحبيل بن حسنة رضي الله عنه في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفتحوا بيسان وطبرية والأردن وفلسطين، وفتحوها صلحاً في مقابل دفع ضريبة الجزية للدفاع عنهم، ثم توجه عمرو بن العاص لفتح مدن فلسطين دون قتال وهي نابلس واللد ويبنى وعمواس وبیت جبرين ويافا ومرج عيون وعكا وعسقلان وغزة ورفع وفتحها صلحاً على أن يدفع أهلها ضريبة الجزية وأن يمارسوا عقائدهم الدينية بحرية مطلقة^(٣) داخل كنائسهم.

(١) ابن الأثير، هو علي ابن احمد بن ابي اكرم بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المتوفي ٦٣٠ هجرية: "الكامل في التاريخ"، الناشر: دار بيروت لبنان ١٩٦٧، ج ٢ ص ٤٩٥.

(٢) ابن الأثير: مرجع سابق، ج ٢ ص ٥٠٠.

(٣) الطبري: مرجع سابق، ج ٤ ص ١٥٧.

المطلب الثاني

فتح بيت المقدس

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ؓ وحرية العقيدة

أولاً: بيت المقدس كان عدد سكانها الأصليين خمسين ألف ومعهم اثنا عشر ألف مقاتل من القوات الرومانية البيزنطية^(١) وقد حاصر عمرو بن العاص ؓ بيت المقدس دون جدوى فكتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب ؓ يطلب المساعدة فتوجه إليه أبو عبيدة بن الجراح ؓ بقوة قدرها خمسة وثلاثون ألف فارس قسمهم إلى سبعة جيوش، كل جيش خمسة آلاف فارس وكان قواد الجيوش السبعة هم: خالد بن الوليد ؓ، يزيد بن أبي سفيان ؓ، وشرحبيل بن حسنة ؓ، والمرقال بن هاشم ؓ، والمسيب بن نجية ؓ، وقيس بن هبيرة ؓ وعروة بن مهلهل وأخذ الخوف يدخل قلوب أهل بيت المقدس من حصار هذه القوات الكبيرة رغم تحصن أسوار بيت المقدس بالمنجنيق والطوارق والسيوف، وعرض أبو عبيدة الجراح عليهم الإسلام أو ضريبة الجزية أو القتال، واستمر الحصار لبيت المقدس لمدة أربعة أشهر كاملة.^(٢)

ثانياً: وبعد طول الحصار طلب صفرونيوس بطريرك بيت المقدس من أبو عبيدة بن الجراح ؓ أن يأتي عمر بن الخطاب ؓ بنفسه ويتسلم المدينة فكتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بن الخطاب ؓ يعلمه بذلك، واختلف الصحابة في حضور عمر بن الخطاب ؓ لتسلم مدينة بيت المقدس، فكان الرأي الأول رأي عثمان بن عفان ؓ باستمرار القتال ودخول بيت المقدس عنوة وكان الرأي الثاني لعلي بن أبي طالب ؓ بأن يذهب الخليفة عمر بن الخطاب إلى بيت المقدس ويتسلم المدينة وهو ما أخذ به الخليفة عمر بن الخطاب ؓ وتوجه إلى بيت المقدس، ومعه بعض الصحابة، وترك علي بن أبي طالب ؓ بالمدينة ليدير شئونها.^(٣)

(١) ابن كثير: مرجع سابق، ج ٧ ص ٥٥.

(٢) الطبري: مرجع سابق، ج ٤ ص ١٥٨.

(٣) ابن كثير: مرجع سابق، ج ٧ ص ٥٥.

ثالثاً: وبذلك تم فتح بيت المقدس على يد عمر بن الخطاب ؓ في ربيع الثاني من العام السادس عشر من الهجرة عام ٦٣٧م مقابل دفع ضريبة الجزية وأن يمارسوا كامل شعائرهم الدينية بحرية مطلقة، وهذا نص عهد الأمان العمري لعمر بن الخطاب ؓ إلى أهل إيلياء أو بيت المقدس (بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتهم لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيلياء أحد من اليهود وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم (البيزنطيين) واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وعلى ماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي ببيعهم (كنائسهم) وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، وكان بها من أهل الأرض وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله ورسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية).^(١)

ويرى المؤلف في عهد الأمان هذا في عهد عمر بن الخطاب ؓ لأهل بيت المقدس الآتي:

١ - لقد كتب هذا العهد معاوية بن أبي سفيان ؓ وشهد على هذا العهد خالد بن الوليد ؓ وعمرو بن العاص ؓ وعبد الرحمن بن عوف ؓ، ووقع عليه الخليفة عمر بن الخطاب ؓ.

كتب هذا العهد في صحن كنيسة القيامة وعندما حان وقت الصلاة صلى عمر بن الخطاب ؓ ومن معه خارج الكنيسة حتى لا يتخذها المسلمون بعد عمر بن الخطاب ؓ مسجداً لهم بحجة أن عمر بن الخطاب ؓ صلى بها، وفي ذلك بعد نظر للخليفة عمر بن الخطاب ؓ، وقد صلى في مكان

(١) د / محمد حميد الله الحيدر آبادي: "مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة"، لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٤١، ص ٢٦٩.

يبعد عدة أمتار عن البوابة الرئيسية لكنيسة القيامة، وقد بنى في ذلك المكان الذي صلى فيه عمر بن الخطاب ؓ جامع كبير باسم جامع عمر بن الخطاب.

٢- يعتبر عهد عمر بن الخطاب ؓ لأهل بيت المقدس نموذجاً للتسامح مع الآخر، وفي ذلك اتباع ما ورد في القرآن والسنة وتطبيقها بحضارية شديدة في مناخ تم فيه هزيمة القوتين الأعظم: الدولة الفارسية والدولة البيزنطية.

٣- كان بإمكان أبو عبيدة بن الجراح ؓ والجيش التي معه دخول بيت المقدس غنوة ولكن بعد أن طلب صفرونوس بطريرك بيت المقدس أن يتسلم عمر بن الخطاب ؓ المدينة، عرض الأمر على الخليفة احتراماً لرغبة المسيحيين في بيت المقدس وحضر الخليفة بنفسه رغم المسافة الكبيرة بين بيت المقدس والمدينة في طرق وعرة ليستجيب لرغبة المسيحيين داخل بيت المقدس رغم أنه كان في إمكانه أن يطلب من أبو عبيدة بن الجراح ؓ الدخول لبيت المقدس بالقوة لعلمه الفرق في القوات والعتاد بين القوات الإسلامية والقوات البيزنطية، وقد مكث عمر بن الخطاب في بيت المقدس مدة عشرة أيام. (١)

٤- في هذا العهد العمري أعطى الأمان للمسيحيين في بيت المقدس على أنفسهم وأجسادهم وأموالهم وكل متاعهم، وأعطى الأمان لكنائسهم وصلبانهم أن لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينقص منها شيء أي لا يتم الإعتداء على كنائسهم لأن لهم ذمة الله وذمة الرسول ﷺ وذمة الخلفاء الراشدين وذمة كل المسلمين.

وبيرى المؤلف

أن ذلك هو صحيح الدين الإسلامي السمح مع الآخرين، لذلك ما يفعله القلة المتعصبة من المسلمين من التعدي على الكنائس في الخانكة أو أبو قرقاص مثلاً بعيد كل البعد عن تعاليم الإسلام ويتحمل وزره مرتكبوه وليس الإسلام، لأن الإسلام لا يقر هذه التصرفات المتعصبة التي تدل على جهل بتعاليم الإسلام بالتعدي على الكنائس وعلى صلبانها فإن هذه

(١) ابن كثير: مرجع سابق، ج ٧ ص ٥٦.

التصرفات تشوه الإسلام في نظر الآخرين.

٥- نص العهد العمري لأهل بيت المقدس بأن المسيحيين لا يكرهون على دينهم أي لا يجبرون على ترك دينهم وذلك طبقاً للقاعدة في الإسلام لا إكراه في الدين.

٦- نص العهد العمري أن لا يسكن بيت المقدس اليهود لأنهم كانوا في ذلك الوقت مفسدة في الأرض كما كان يفعل يهود بني قينقاع وبني قريظة وبني النضير في المدينة وأجلهم الرسول ﷺ لذلك جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه لإجلاء اليهود من بيت المقدس لأنه يعرف ألاعيبهم الدينية في كل زمان ومكان، وكذلك يخرج للصوم من بيت المقدس فقد ساوى العهد العمري بين الصوم لليهود.

٧- وكانت قمة السماحة في العهد العمري أنه سمح للرومان والجنود الرومان بالخروج من بيت المقدس ومعهم أموالهم وأمتعتهم ومن يرغب في البقاء في بيت المقدس له أن يبقى بحريته الكاملة على أن يدفع ضريبة الجزية ويمارس شعائره الدينية الخاصة به بحرية مطلقة وهي الشعائر الكاثوليكية، ولهم الأمان لكنائسهم وصلبانهم مثل الأمان الذي أعطى للأرثوذكس.

٨- وكان من السماحة في العهد العمري أنه سمح لمن يرغب من أهل بيت المقدس بالخروج خارج بيت المقدس.

رابعاً: كان قائد الجيوش الإسلامية التي قامت بأكبر الفتوحات وهزت الإمبراطورية الرومانية البيزنطية والإمبراطورية الفارسية هو أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فبعد فتح بيت المقدس توجه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه وأرسل قواته في العام السابع عشر للهجرة في عام ٦٣٨م وفتح عن طريق يزيد بن أبي سفيان ومعه أخوه معاوية بن أبي سفيان لفتح عرفة وجبيل وبيروت وصيدا وكذلك فتح شرحبيل بن حسنة رضي الله عنه صور وعكا وصفورية وقام عمرو بن العاص رضي الله عنه بفتح يافا وغزة وعسقلان وكان الجميع في هذه البلاد يقيمون شعائهم الدينية بحرية مطلقة مقابل دفع ضريبة الجزية.

وفي العام الثامن عشر للهجرة من عام ٦٣٩م توفي يزيد بن أبي سفيان

فتولى أخوه معاوية بن أبي سفيان فتح قيسارية^(١) وبذلك امتدت الدولة الإسلامية العربية لتضم بلاد الشام، وقد فر الإمبراطور هرقل ذاته إلى القسطنطينية وكانت المدن الشامية لا تقاوم فتح المسلمين لبلادهم هرباً من كثرة الضرائب، وفساد الحكم البيزنطي، واضطهاد البيزنطيين لهم ومنعهم من إقامة شعائرهم الدينية بحرية علاوة على الضرائب الباهظة التي كان يحصل عليها الرومان فقد بلغت خمسة وعشرين ضريبة.

خامساً: وفي العام الثامن عشر من الهجرة في عام ٦٣٩م تعرضت الدولة الإسلامية إلى نكبة حيث حدث طاعون في بلاد الشام واستمر هذا الطاعون شهراً أدى إلى وفاة ما يقرب من خمسة وعشرين ألفاً من المسلمين، كان على رأسهم قائد القوات الإسلامية أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه الذي دفن في (عمنا) وهي قرية بغور بيسان بالشام بعد أن رفض ترك جنوده وظل معهم إلى آخر لحظة في حياته، وكذلك توفي معاذ بن جبل والفضل بن العباس بن عبد المطلب وشرحبيل بن حسنة^(٢) وذلك بعد أن حقق المسلمون انتصارات كبيرة في الشام والعراق وهزموا أكبر دولتين في العالم: البيزنطية والفارسية، فقد كانت هاتين الدولتين منغمستين في اللهو والتسرف ومفاسد الحياة والحروب الطويلة فيما بينهما بعد أن فقد الجنود البيزنطيون والفرس روح القتال والولاء للدولة عكس الدولة الإسلامية كانت قواتها تتمتع بالقوة والموت في سبيل الدعوة، وفي سبيل الله، وكان الجميع ينتظرون الشهادة لدخول الجنة

(١) البلاذري: مرجع سابق، ج ١ ص ١٦٩.

(٢) ابن الأثير: مرجع سابق، ج ٢ ص ٥٦٠.

المطلب الثالث

فتح مصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وحرية العقيدة

وسوف نتناول فتح مصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وحرية العقيدة في عدة فروع على النحو التالي:

- الفرع الأول : الاضطهاد الديني في مصر قبل الفتح الاسلامي.
- الفرع الثاني : الخلاف العقائدي بين الأرثوذكس والكاثوليك في مصر.
- الفرع الثالث : الفتح الإسلامي لمصر وحرية العقيدة.
- الفرع الرابع : عمرو بن العاص والتبرع ببناء أول كنيسة بعد الفتح وإعادته لرأس مرقص الرسول.

الفرع الأول

الاضطهاد الديني في مصر قبل الفتح الإسلامي

كان المصريون قبل الفتح الإسلامي يعانون من الاضطهاد الديني في ظل الحكم الروماني.

ويرى المؤلف في الاضطهاد الديني في مصر قبل الفتح الإسلامي

١- كان المصريون يعانون من الاضطهاد الديني أثناء احتلال الدولة الرومانية لمصر فقد بدأ احتلال الدولة الرومانية في عام ٣٠ ق.م بانتصار الإمبراطور اكتفيوس على كيلوباترا ثم بدأ دخول المسيحية لمصر في عام ٥٨م على يد مار مرقص الرسول وبدأ اعتناق الشعب المصري للمسيحية، وطوال عهد الدولة الرومانية يتعرض الشعب المصري المسيحي للاضطهاد في مباشرة عقائدهم الدينية.

٢- وبدأ الاضطهاد منظماً في حكم الإمبراطور سيتميوش سفيروس (من ١٩٣ م إلى ٢١١م) إمبراطور الدولة الرومانية وبلغ الاضطهاد الديني أقصاه في عهد الإمبراطور دقلديانوس (٢٨٤م - ٣٠٥م) ففي عهد الإمبراطور دقلديانوس وصل الاضطهاد الروماني للمسيحيين أقصاه حيث طلب الإمبراطور من الشعب المصري ترك الديانة المسيحية وعبادة الإمبراطور على الطريقة الفرعونية، ووصل تعذيب الشعب المصري إلى أقصى درجات الحدود فكان يتم قتلهم بالمئات حتى وصل عدد القتلى المسيحيين إلى أكثر

من مليون مسيحي في عهد الإمبراطور دقلديانوس، لذلك يسمى عصر الإمبراطور دقلديانوس عصر الشهداء، ويبدأ منه التاريخ القبطي منذ عام ٢٨٤م.

٣- وفي عصر الإمبراطور قسطنطين ٣٢٣م إلى ٣٣٧م اعترف الإمبراطور بالمسيحية كأحد الأديان المعترف بها داخل الدولة الرومانية، وكان ذلك بعد أن آمنت والدته الإمبراطورة هيلانة بالمسيحية، وبذلك أصبحت ديانة موجودة في الدولة الرومانية مع ديانات أخرى، ولكن في عهد الإمبراطور تيودوسيوس الأول (٣٧٩م إلى ٣٩٥م) أصبحت الديانة المسيحية هي الديانة الرسمية الوحيدة في الدولة الرومانية وهي الديانة الأولى في الدولة الرومانية.

٤- وبعد ذلك نشأ خلاف بين المسيحيين في العالم كله حول طبيعة السيد المسيح.. اللاهوتيون في كنيسة الإسكندرية يرون أن السيد المسيح له طبيعة واحدة بينما اللاهوتيون في كنيسة القسطنطينية يرون أن السيد المسيح له طبيعتان لذلك تدخل أباطرة الدولة الرومانية البيزنطية للتوفيق بين اللاهوتيين في الكنيستين، ولذلك عقد مجمع خلقدونية في عام ٤٥١م بسبب هذا الخلاف حضره ٦٣٥ أسقفاً على مستوى العالم من مختلف كنائس العالم، وهذا المؤتمر عمق الخلافات بين الكنيستين مما أسفر عنه عزل البطريرك لكنيسة الإسكندرية وافر المجمع المبدأ الذي تنادي به كنيسة القسطنطينية وهو الطبيعتان للسيد المسيح واعتبر ذلك هو المذهب المعترف به في كل الإمبراطورية البيزنطية وعرف ذلك المذهب بالمذهب الملكي أو الملكاني نسبة إلى الإمبراطور مرقيانوس الذي دعا إلى عقد مجمع خلقدونية لوضع حد للخلاف بين المسيحيين في العالم، ولكن هذا المجمع قسم العالم المسيحي إلى ملتين: الملة الكاثوليكية ويمثلها المذهب الملكاني، والملة التي تمثلها كنيسة الإسكندرية ويؤمن بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح، وأصبحوا أتباعاً للملة الأرثوذكسية، ومعناها أصحاب الديانة الصحيحة، وسموا ذلك باليعقوبيين نسبة إلى يعقوب البرادعي أسقف مدينة الرها وأصبح العالم المسيحي ينقسم إلى ملتين: الملكانيين وهم الكاثوليك، واليعاقبة وهم الأرثوذكس، بعد أن كان العالم المسيحي ملة واحدة قبل مجمع خلقدونية.

٥- وكانت مصر محتلة من الدولة الرومانية البيزنطية التي أصبح دينها

الرسمي بعد مؤتمر خلقدونيا الكاثوليك الملكانيين ولكن الشعب المصري ذاته يؤمن بالأرثوذكسية وهم اليعقوبيون وأباطرة الدولة الرومانية البيزنطية يريدون توحيد الديانة المسيحية في إمبراطوريتهم البيزنطية بالملة الكاثوليكية الملكانية، ولذلك تعرض الأرثوذكس اليعقوبيون لأشد أنواع العذاب والاضطهاد الديني حتى يتركوا ملتهم الأرثوذكسية ويتبعوا ملة الإمبراطور البيزنطي، الملة الكاثوليكية الملكانية.

٦- وعندما تولى الإمبراطور هرقل الحكم في الإمبراطورية البيزنطية (٦١٠م إلى ٦٤١م) وأصدر الإمبراطور هرقل أوامره بألا يتم الحديث عن طبيعة السيد المسيح حتى يمنع الانقسام داخل الإمبراطورية البيزنطية، وأن يعترفوا جميعاً الملكانيين واليعقوبيين بأن السيد المسيح له إرادة واحدة وهو مذهب جديد أراد الترويج له هرقل ولكن الأرثوذكس في مصر رفضوا ذلك.

٧- ثم عين هرقل حاكماً على مصر " قيرس " أو كما يسميه المؤرخون العرب المقوقس، وكان حاكماً على مصر وفي الوقت نفسه بطريرك المسيحيين الملكانيين وقد أراد إجبار المسيحيين الأرثوذكس على الدخول في المسيحية الملكانية التي هو بطريرك لها ولكن الشعب المصري الغالبية منه من اليعقوبيين رفضوا الدخول في الملة الكاثوليكية ومن هنا كان اضطهاد الملكانيين الرومان الحاكمين في مصر للشعب المصري الأرثوذكسي وأذاقوهم العذاب أشكالا وألواناً.

٨- وفي عام ٦٣٠م أصدر الإمبراطور هرقل قراراً بأن تكون الديانة الوحيدة في الدول البيزنطية هي الملكانية أو الكاثوليكية وذلك لتوحيد الديانة داخل إمبراطوريته، وزاد عناد الشعب المصري في التمسك بديانته الأرثوذكسية، وزاد اضطهاد الجنود الرومان لهم، فقد قاموا بقتل مائة ألف مصري أرثوذكسي بالتعذيب بوضعهم في زيت مغلي والقتل بالغرق في البحار وخلع أظافرهم وكشط جلدتهم وحرقهم أحياء والربط في فروع الشجر وترك فروع الشجر تعود إلى وضعها الطبيعي بآلات خاصة تم إحضارها من القسطنطينية، إنها مجزرة بشرية من الكاثوليك للأرثوذكس.

٩- والمؤرخ القبطي ساورس قال في كتابه "سير الآباء البطارقة" لقد كانت دماء الأقباط الأرثوذكس تصل إلى حد ركب خيول الجنود الرومان، وقال

ساويرس بن المقفع في كتابه لو كانت عجائب الدنيا سبعة فإن العجيبة الثامنة هي بقاء المسيحية الأرثوذكسية في مصر لدرجة أن الأنبا بنيامين ظل هارباً هو وأصحابه في الصحراء لمدة ثلاثة عشر عاماً لأن المقوقس حاكم مصر وبطريك الملكانيين يطلبه حياً أو ميتاً إضطهاداً له وللطائفة الأرثوذكسية في هذا الجو المأساوي أحضروا أخ الأنبا بنيامين واسمه ميتاس وأحرقوه حياً أمام أخيه والجنود الرومان يقهقهون من سعادتهم.

١٠- ارسل الانبا بنيامين البطريك ٣٨ للكراسة المرقسية لعدد ١٦٨ ابروشيه تابعة له في كل أنحاء مصر بأن يهرب المطارنة والأساقفة ومن معهم للصحراء هرباً من الاضطهاد الروماني وسحل الجنود الرومان للأرثوذكس إرضاء للحاكم المصري المقوقس وإرضاء للإمبراطور الروماني هرقل الذي يريد إجبار الشعب المصري الأرثوذكس على ترك عقائده الأرثوذكسية لكي يدخل في عقيدة أخرى وهي العقيدة الكاثوليكية.

١١- في هذا الجو المأساوي من الاضطهاد دخل العرب بقيادة عمرو بن العاص رضي الله عنه مصر، لذلك رحب بهم الشعب المصري لتخليصهم من الإضطهاد الديني ومن عذاب الجنود الرومان واستقبلوهم بالرضا والحماسة بعد أن وعدهم المسلمون بالتسامح الديني^(١).

١٢- كان العرب في فتحهم لمصر يحاربون البيزنطيين لا المصريين وكان المصريون حينذاك قد أنهكتهم الأعباء المالية والاضطهادات الدينية حتى أن المؤرخين المصريين المسيحيين في العصور الوسطى يقررون أن انتصار المسلمين هو غضب من الله على الروم، وذلك يتجلى لنا من ثنايا كتاباتهم مدى العداوة بينهم وبين الروم، فيقول حنا النقيرسي أسقف نقيرس وهي قرية أنشادي الآن مركز تلا منوفية في الوجه البحري قال (إن جميع الناس يذكرون أن سبب انتصار المسلمين على الروم هو استبداد هرقل والاضطهادات التي أنزلها بالأرثوذكس والتي كان قيرس المحرك لها)^(٢).

(١) توماس أرنولد: الدعوة للإسلام، ترجمة د/ حسن إبراهيم، د/ عبد المجيد عابدين، الناشر: مطبعة القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٥٧، ص ٥٣.

(٢) د/ سيدة اسماعيل كاشف: "مصر الإسلامية وأهل الذمة" الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٣ ص ٣٠.

الفرع الثاني

الخلافا العقائدي بين

الأرثوذكس والكاثوليك في مصر

قبل أن نتحدث عن دخول الإسلام مصر نتحدث عن الخلافا العقائدي بين الأرثوذكس والكاثوليك، الذي أدى إلى اضطهاد المسيحيين من الملة الكاثوليكية للمسيحيين من الملة الأرثوذكسية.

أولاً: بعد مجمع خلقدونية الذي حدث في عام ٤٥١م ورفضت كنيسة الإسكندرية الاعتراف بقرارات المؤتمر انقسمت المسيحية لأول مرة في التاريخ إلى ملتين:

الملة الأولى الأرثوذكسية: وتعرف في اللاهوت بأصحاب الطبيعة الواحدة *MONOPHYSITES* والآن على مستوى العالم يشترك في الإيمان بالمفهوم الأرثوذكسي الكنائس السريانية والأرمنية والأثيوبية والهندية وهي الكنائس الأرثوذكسية غير الخلقونية ويطلقون عليهم اليعقوبيين.

الملة الثانية الكاثوليكية: وهي تسمى الكنائس الخلقونية والآن يؤمن بها الكنائس الكاثوليكية واليونانية وهي الروم الأرثوذكس والكنائس البروتستانتية وكنائس الروم الأرثوذكس تشمل الأرثوذكس الخلقونيين وهي كنائس القسطنطينية واليونان وأورشليم وقبرص وروسيا ورومانيا والمجر والصرب وكنائس الروم الأرثوذكس في مصر وفي سوريا وفي لبنان وفي أمريكا وفي دير سانت كاترين وغيرها من الكنائس^(١)

ثانياً: والكنيسة الأرثوذكسية وغيرها في عقيدتها تؤمن أن السيد المسيح له لاهوت كامل وناسوت كامل ولاهوته متحد بناسوته بغير اختلاط ولا إمتزاج ولا تغير اتحاداً كاملاً أقتومياً جوهرياً، وهذا الاتحاد دائم لا ينفصل مطلقاً ولا يفترق وهذا ما يقوله القداس (إن لاهوته لم يفارق ناسوته لحظة واحدة ولا طرفة عين)^(٢)

(١) البابا شنودة الثالث: "طبيعة المسيح"، الناشر: الكلية الإكليركية للأقباط الأرثوذكس بالعباسية ١٩٩١ ص ٨.

(٢) البابا شنودة الثالث: "طبيعة المسيح"، مرجع سابق، ص ٧.

أما الكنائس الخلقونية وهي التي تؤمن بأن السيد المسيح له طبيعتان منفصلتان، لاهوته منفصل عن ناسوته وغير متحدين.

ثالثاً: أثناء انعقاد مؤتمر خلقدونية عام ٤٥١م كان يرأس الكنيسة في الإسكندرية البطريرك ديسقورس ورفض مقررات مجمع خلقدونية وأصر على الطبيعة الواحدة للسيد المسيح، لذلك تم نفيه خارج مصر بمعرفة إمبراطور الدولة البيزنطية من الإسكندرية بعد ذلك الصراع اللاهوتي الذي ترتب عليه انشقاق ضخم في الديانة المسيحية.

رابعاً: وتحاول كل الملل إنهاء ذلك الخلاف بالوصول إلى طبيعة لاهوتية إيمانية مشتركة حول طبيعة السيد المسيح يقبلها الجميع حتى يعود الوئام إلى الديانة المسيحية. وقد اشترك البابا شنودة في حوار أعدته جماعة *PRO.ORIENTE* بفيينا بالنمسا في عام ١٩٧١ بين الكاثوليك الرومانيين والكنائس الأرثوذكسية الشرقية القديمة للحوار عن طبيعة السيد المسيح وما زالت الكثير من المحاولات قائمة^(١)

(١) البابا شنودة الثالث: "طبيعة المسيح"، مرجع سابق، ص ٧.

الفرع الثالث

الفتح الإسلامي لمصر وحرية العقيدة

أولاً: وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في العام التاسع عشر من الهجرة في عام ٦٤٠م تم فتح مصر بمعرفة عمرو بن العاص رضي الله عنه، في هذا الجو المأساوي من الإضطهاد الديني من الكاثوليك حكام مصر إلى الأرثوذكس رعايا الدولة المصرية، وقد توجه عمرو بن العاص إلى مصر بجيش قوامه أربعة آلاف مقاتل فدخل من العريش في ذو الحجة في العام الثامن عشر من الهجرة في ٦٣٩م ثم بلبيس ثم عين شمس ثم حصن بابليون مقرر حاكم مصر المقوقس في جزيرة الروضة ودام حصار الحصن سبعة شهور، ودخله عمر بن العاص رضي الله عنه بعد ذلك.

ثانياً: وتم عمل صلح مع المقوقس حاكم مصر على دفع الجزية وهي مقدارها ديناران على كل قبطي ثم توجه بعد ذلك إلى الإسكندرية وحاصرها لمدة أربعة عشر شهراً، وعقد صلحاً مع المقوقس في الإسكندرية في ٨ تشرين الثاني عام ٦٤١م وعقد الصلح مع المقوقس بموجبه يدفع دينارين كجزية على قبطي^(١) ومن الغريب أن فتح مصر كان أقصر الفتوح زمنياً فهو لم يستغرق أكثر من سنتين تبدأ من ١١ ذو الحجة سنة ١٨ هجرية أي ١٢ ديسمبر ٦٣٩م، وانتهى في ١٠ ذو الحجة سنة ٢١ هجرية أي ٩ نوفمبر ٦٤١م وهذه الحقيقة تبدو واضحة إذا قارنا فتح مصر بفتح العرب لبلاد المغرب مثلاً فقد استمر هذا الفتح لأكثر من ٥٠ عاماً وكذلك استمر فتح بلاد الفرس فترة طويلة وكذلك الحال في أغلب البلاد.^(٢)

ويرى المؤلف في عقد الصلح بين عمرو بن العاص رضي الله عنه والمقوقس

١- أن عقد الصلح بين عمرو بن العاص رضي الله عنه والمقوقس حاكم مصر من قبل الدولة الرومانية البيزنطية حيث كانت مصر ولاية تابعة للدولة الرومانية

(١) ابن عبد الحكيم، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكيم المتوفي ٢٥٧ هجرية: "فتوح مصر وأفريقية"، الناشر: مطبعة ليدن القاهرة ١٩٢٠، ص ٩٣.

(٢) دكتور حسن أحمد محمود، دكتورة منى حسن أحمد محمود: "مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية"، الناشر: دار الفكر العربي عام ٢٠٠١ ص ٢١.

البيزنطية كان بمقتضاه يدفع كل قبضي في مصر أو بيزنطي مبلغ دينارين كضريبة كجزية وهي ضريبة مقابل الانتفاع بالمرافق العامة التي تنشئها الدولة الإسلامية وكجزء من نفقات الجيوش التي تدافع عن المسيحيين الموجودين في مصر. (١)

٢- ضريبة الجزية لا يدفعها أكثر من ٧٥% من الأقباط المصريين لأنه يعفى منها النساء والشيوخ والمرضى والرهبان وغير القادرين.

٣- كان يرشد الجيوش الإسلامية خلال سيرها الأقباط من العريش حتى الإسكندرية وذلك لإقناذهم من حكم الدولة البيزنطية لأن لأقباط كانوا يضمرون الحقد والكراهية للبيزنطيين لسببين:

(أ) السبب الأول: ظلم الضرائب فقد وصلت الضرائب إلى خمسة وعشرين نوعاً وما فرضوها إلا لكي يغطوا نفقات حروبهم الدائمة مع الدولة الفارسية، ولكي يغطوا عيشة الترف والرفاهية التي يعيشها أمراء الدولة البيزنطية في القسطنطينية بقيادة هرقل.

(ب) السبب الثاني: الإضطهاد الديني، فقد أصدر الإمبراطور هرقل قراراً إمبراطورياً بأن تكون كل الولايات التابعة للدولة البيزنطية على الديانة المسيحية الملة الكاثوليكية، وكان الشعب المصري من الأقباط على الملة الأرثوذكسية، وهناك فرق بين الملة الكاثوليكية والملة الأرثوذكسية حول طبيعة السيد المسيح، وقد رفض الأقباط الأرثوذكس تغيير ملتهم وعقائهم إلى المذهب الكاثوليكي حسب رغبة الإمبراطور هرقل، لذلك بدأ الإضطهاد الروماني للأقباط الأرثوذكس لدرجة أنهم أحرقوا متياس بالنار أمام أخيه بطريرك الأقباط الأرثوذكسية الأنبا بنيامين لذلك اضطر الأنبا بنيامين ومعه بعض الأقباط إلى الهروب إلى الصعيد في دير صغير لمدة ثلاثة عشر عاماً هرباً من اضطهاد الرومان الذين كانوا يحرقون الأقباط أحياء ويغرقونهم في الماء ويضعونهم على نار هادئة لكي يشووا أجسادهم حرقاً وكانوا يقطعون أجسادهم، لذلك كان من مصلحة الأقباط في مصر استقبال أي حكام من أجناس الدنيا عدا الحكام البيزنطيين لدرجة أن بعض الأقباط

(١) د/ علي إبراهيم حسن: "التاريخ الإسلامي العام"، الناشر: مكتبة النهضة المصرية ١٩٧١ ص ٢٣٤.

- انضموا إلى المسلمين ضد البيزنطيين. (١)
- ٤- تعهد الأقباط باستضافة المسلمين ثلاثة أيام إذا ما نزلوا عليهم حتى يرحمهم من ظلم جنود الدولة البيزنطية.
- ٥- وفي هذه الأثناء توفي إمبراطور الدولة الرومانية البيزنطية هرقل في ٢٣ صفر في العام العشرين من الهجرة في عام ٦٤١م وهنا حدث اضطراب في الدولة الرومانية في الاتصال مع الولايات التابعة لها ومتابعة ما يحدث في الولايات التابعة لها.
- ٦- لم يكن عمرو بن العاص ﷺ يملك القوة الكافية لفتح حصون مصر خاصة الإسكندرية التي كان بها الكثير من الجنود البيزنطيين فطلب العون من الخليفة عمر بن الخطاب فمده بثمانية آلاف من الجنود يقودهم الزبير بن العوام ﷺ والمقداد بن الأسود وعبادة بن الصامت ومسلمة بن مخلد، وأصبحت الجيوش الإسلامية في مصر اثني عشر ألف مقاتل (٢)
- ٧- حاول المقوقس أثناء وجوده في حصن بابلون مفاوضة مندوب عمرو بن العاص ﷺ وهو عبادة بن الصامت على الانسحاب من مصر بتخويله من قرب قدوم الإمدادات من الدولة الرومانية وعرض على مندوب عمرو بن العاص ﷺ رشوة يدفعها المقوقس قدرها ديناران لكل مقاتل ومائة دينار للأمير وألف دينار للخليفة مقابل الانسحاب من مصر ولكن مندوب عمرو بن العاص ﷺ عرض ثلاثة خيارات: إما الإسلام أو الجزية أو القتال، وأختار المقوقس الخيار الثاني. (٣)
- ٨- كانت الإسكندرية المدينة الثانية بعد القسطنطينية في الدولة الرومانية البيزنطية وكانت أقوى حصون مصر، وتعتبر مركز التجارة والعلوم بها حيث يقطن بها الأقباط والمصريون والبيزنطيون والأرمن والعرب واليهود، وبلغ عدد سكانها ستمائة ألف منهم أربعون ألف يهودي ومائة ألف بيزنطي وبعد أن عقد المقوقس الصلح مع عمرو بن العاص ﷺ في الإسكندرية في ٨ تشرين ٦٤٢م وبمقتضاه يبقى المسلمون خارج

(١) ابن عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) ابن عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٨٠.

(٣) د/ محمد عصام شبارد: مرجع سابق، ص ٣٢٠.

الإسكندرية لمدة أحد عشر شهراً حتى يرحل عنها البيزنطيون، وأن يقدموا لعمر بن العاص ٥٥٠ خمسين جندياً وخمسين مدنياً بمثابة رهائن حتى يخرج البيزنطيون من الإسكندرية عن طريق البحر، وأن يدفع كل فرد ممن يدخل في صلح الإسكندرية جزية مقدارها دينارين في السنة، وأن تعقد هدنة مدتها أحد عشر شهراً يتم خلالها جلاء الروم نهائياً عن مصر، وأن يظل المسلمون في مواقعهم أثناء تلك الهدنة، ولا يسعوا إلى حرب الروم إلى أن ترحل حامية الروم عن الإسكندرية ومعها متاعها وأموالها، أما الجنود الذين يرحلون برأ فعلتهم دفع الجزية عن شهر وهي المدة التي يستغرقها عبورهم البلاد قبل الرحيل نهائياً وألا يعود الروم إلى استرداد مصر وألا يتعرض المسلمون للكنائس بسوء، وأن يبقى اليهود في الإسكندرية، وأن يحتفظ المسلمون بمائة وخمسين من العسكريين الروم كرهائن لضمان تنفيذ الاتفاقية.^(١)

ثانياً: وأثناء وجود عمرو بن العاص ٥٥٠ في مصر أرسل عهد الأمان للبطريك بنيامين بطريك الأقباط الأرثوذكس هذا نصه (الموضع الذي يكون فيه بنيامين بطريك النصارى له العهد والأمان والسلام من الله فليحضر آمناً مطمئناً ويدير حال بيعته وسياسة طائفته).^(٢)

وبرى المؤلف في عهد عمرو بن العاص ٥٥٠ للبطريك بنيامين

- ١- الأنبا بنيامين ظل هارباً في الصحراء في الصعيد هو ورفاقه من الأساقفة هرباً من ظلم واضطهاد الدولة الرومانية خاصة حاكم مصر المقوقس ويطريك الطائفة الملكانية التي كانت تناصب الأنبا بنيامين بطريك اليعقوبيين العداء لإجبارهم على ترك ملتهم الأرثوذكسية وتحولهم إلى الملة الكاثوليكية بناء على أوامر ورغبة من إمبراطور الدولة البيزنطية هرقل، ولذلك ذاق الأرثوذكس أقصى أنواع العذاب على يد المقوقس.
- ٢- عندما كثر تعذيب من الجنود الرومان هرب الأنبا بنيامين لمدة ثلاثة عشر عاماً في الصحراء إلى أن جاء عمرو بن العاص ٥٥٠ لإنقاذهم من عذاب

(١) دكتور إبراهيم أحمد العدوي: "مصر الإسلامية مقوماتها العربية ورسالتها الحضارية"، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٧٦ ص ٢٨، ٢٩.

(٢) د / محمد حميد الله الحيدر آبادي: مرجع سابق، ص ٢٧٥.

الجنود الرومان، وأعطى الأتيا بنيامين عهد الأمان.
٣- وكان في نهاية عهد الأمان: ليحضر الأتيا بنيامين آمناً مطمئناً ويدير حال بيعته وسياسة طائفته، أي يمارس شعائره الدينية بحرية مطلقة، ويدير حال بيعته دون تدخل من الحاكم ودون اضطهاد كما كان يحدث في عهد البيزنطيين.

٤- ويقول ساويرس ابن المقفع أسقف الأشمونيين في كتابه " سير الآباء البطارقة " عندما علم الأتيا بنيامين بعهد عمرو بن العاص ؓ قبله بعد عودته للإسكندرية وعهد عمرو بن العاص ؓ للأتيا بنيامين أن ينهض بشئون الكنيسة القبطية ورعاية مصالح القبط، وفي عهده عاد كثير من القبط للملة الأرثوذكسية الذين خضعوا للاضطهاد البيزنطي ودخلوا في الملة الكاثوليكية بعد أن انقضى عهد الظلم والقسوة في تغيير الملة^(١) وحسب عهد عمرو بن العاص ؓ للأتيا بنيامين لم يمس أملاك الكنيسة بل أعلى حمايته ورعايته لها، وظلت الكنيسة محتفظة بأموالها وأملاكها^(٢)، وهذا عكس ما حدث في الاحتلال الفارسي في الفترة ما بين ٦١٩م و ٦٢٩م أو عكس ما حدث في الاحتلال البيزنطي فقد تم نهب أموال وأملاك الكنيسة الأرثوذكسية.

ثالثاً: واثناء وجود عمرو بن العاص ؓ في مصر أنشأ مدينة الفسطاط بين حصن نابليون وجبل المقطم لتكون عاصمة لمصر، وقد أسسها عمرو بن العاص في العام الحادي عشر من الهجرة في عام ٦٤٢م حيث بنى بها أول جامع في مصر عرف باسمه وأصبحت الفسطاط عاصمة لمصر بما فيها من مبان ومرافق استمتع بها المسلمون والمسيحيون وتم بناؤها من زكاة المسلمين وضريبة الجزية على الأقباط، وإلا كيف يتم إنشاء المرافق العامة التي تخدم المسلمين والأقباط معاً.
واليوم يوجد في مصر في حصن نابليون هذا أول معبد يهودي وأول كنيسة في أفريقيا داخل الحصن وهي الكنيسة المعلقة، وعلى بعد عدة أمتار منها جامع

(١) ساويرس ابن المقفع أسقف الأشمونيين: "سير الآباء البطارقة"، تحقيق عبد المسيح سوريال الناشر: مطبعة مصر ١٩٤٣، ج ١ ص ١٠٩.

(٢) ساويرس بن المقفع: مرجع سابق، ج ١ ص ١١١.

عمرو بن العاص أول جامع في مصر، ويطلق على هذه المنطقة الآن مجمع الأديان السماوية، وقد قامت الدولة في عهد الرئيس مبارك بإنفاق خمسين مليون جنيه لترميم مبنى الكنيسة المعلقة داخل حصن بابليون محل إقامة المقوقس وقامت الدولة بإنفاق خمسين مليون جنيه لترميم جامع عمرو بن العاص ﷺ، لا فرق بين الكنيسة والجامع في مصر، فكلها أماكن عبادة الله الواحد لأتباع الديانات السماوية.

الفرع الرابع

عمرو بن العاص والتبرع ببناء أول كنيسة بعد الفتح

وإعادته لرأس مرقص الرسول

أولاً: مرقص الرسول هو أول من أدخل الديانة المسيحية إلى مصر، وهو الذي من منزله بمنطقة العليا احتفل السيد المسيح مع التلاميذ بآخر عيد فصح له على الأرض، وهو أحد السبعين رسولاً الذين بشروا بالمسيحية، وهو الذي كتب إنجيلاً من الأنجيل الأربعة وهو إنجيل مرقص، وذلك في عام ٤٥ ميلادية، وكتبه باللغة اليونانية ثم ترجم إلى اللاتينية ثم إلى القبطية وكان ذلك الإنجيل أقدم ما كتب من الأنجيل.

ثانياً: وقد جاء إلى مصر لنشر المسيحية ودخل مدينة الإسكندرية في عام ٥٨ ميلادية وكانت الإسكندرية، وعدد سكانها نصف مليون نسمة، بها ديانات متعددة منها من يؤمن بالديانات الفرعونية القديمة مثل آمون وإيزيس وأوزيريس وحورس، ومنهم من يؤمن بالديانة اليونانية والإله زيوس، ومن يؤمن بالعقائد الرومانية، ومن يؤمن باليهودية وكثير منهم كانوا وثنيين ولذلك زاد الجدل الفلسفي والنقاش الديني في مكتبة الإسكندرية العملاقة ومتحفها ومدرستها الشهيرة بين العلماء والفلاسفة ورجال الدين، وجاء مرقص الرسول لنشر الديانة المسيحية وسط هذه المتناقضات، وأول من آمن بالمسيحية بمصر هو الإسكافي اتيانوس وأسرته، ثم بدأ انتشار المسيحية في مصر لذلك قام مارمرقص بإنشاء مدرسة لاهوتية حتى تستطيع أن ترد على الوثنية وهذه العقائد المتعددة بالإسكندرية.^(١)

ثالثاً: ورسم مارمرقص الرسول اتيانوس الإسكافي أسقفاً، وكان البطريرك الأول في تاريخ مصر هو مرقص الرسول في عام ٦٢ م وإنشاء أول كنيسة مسيحية بمنطقة بوكلا بالإسكندرية، ولكن في عام ٦٨ م تم القبض على مرقص الرسول في كنيسة بوكاليا بمعرفة الوثنيين الذين كان يحاربهم وربطوه بحبل وجروه في شوارع مدينة الإسكندرية حتى تمزق لحمه

(١) الراهب انطونيوس الانطواني: "وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها" الناشر دار الطباعة القومية بالقاهرة ١٩٩٥ ص ١٨.

وتناثر هنا وهناك ثم تم حبسه واستشهد بالسجن في فترة الحكم الروماني لمصر، وكان الإمبراطور للدولة الرومانية نيرون، وحضر جماعة من المسيحيين وأخذوا جسده واحتفظوا به في تابوت بكنيسة بوكاليا، وقد استشهد وعمره ٥٨ عاماً بعد أن بشر بالمسيحية في المدن الخمس.^(١)

رابعاً: وظل جسد ورأس مرقص الرسول في تابوت واحد حتى عام ٦٤٤م في كنيسة بوكاليا التي تطل على الميناء الشرقي للإسكندرية.

خامساً: وعند الفتح الإسلامي لمصر في عام ٦٤٠م مصر كانت تابعة للدولة الرومانية التي تؤمن بالطبيعتين للسيد المسيح عكس سكان مصر الذين كانوا يؤمنون بالمبادئ الأرثوذكسية، لذلك قام الكاثوليك بالاستيلاء على كل كنائس الأرثوذكس ومنها كنيسة بوكاليا التي بها جسد ورأس مارمرقص للرسول، وفي عام ٦٤٤م سرق أحد البحارة رأس مارمرقص لإرسالها للبندقية، وكانت مصر تحت سيطرة القوات الإسلامية بعد الفتح العربي في عام ٦٤٠م وعندما علم عمرو بن العاص بسرقة رأس مارمرقص قام بالتفتيش في السفن الموجودة بالإسكندرية حتى عثروا عليها، وأعادها للأتبا بنيامين البطريك رقم ٣٨ للكراسة المرقسية الذي أعطاه الأمان عمرو بن العاص، وعندما عاد البطريك سلمه رأس مرقص الرسول المسروقة.

سادساً: وسلمه عمرو بن العاص كذلك عشرة آلاف دينار لعمل كنيسة كبيرة لرأس مرقص الرسول وتم بناء كنيسة المعروفة باسم المعلقة بالإسكندرية الكائنة بشارع المسلة بالإسكندرية وهي موجودة حتى الآن، واستقر الرأس بها^(٢) وبذلك أصبحت رأس مرقص الرسول في كنيسة الأرثوذكس وهي الكنيسة المعلقة، وأما جسد مرقص الرسول ففي كنيسة بوكاليا تحت يد الكاثوليك الملكانيين الذين استولوا على هذه الكنيسة أيام الاحتلال الروماني لمصر، ولا أدري لماذا لم ترجع هذه الكنيسة مثل بقية الكنائس للأرثوذكس التي استولى عليها الكاثوليك في أيام الاحتلال الروماني وتم إعادتهم في عهد عمرو بن العاص.

(١) الراهب انطونيوس الاتطواني: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) البابا شنودة الثالث: "مرقص الرسول القديس والشهيد"، الطبعة السابعة، الناشر: مطبعة الأتبارويس، العباسية ٢٠٠١ ص ٧١.

سابعاً: وفي عام ٨٢٨م أتى بعض الرهبان من البندقية وسرقوا جسد مرقص الرسول ونقلوها إلى البندقية وبنيت كنيسة فخمة هي كنيسة مارمرقص بالبندقية وضع بها جسده.

ثامناً: وفي عهد البابا كيرلس السادس البطريرك ١١٦ تم إعادة جسد مرقص الرسول إلى مصر، واستقبلت رفات مارمرقص الرسول وتم إقامة الكاتدرائية الكبرى على اسمه وذلك في عام ١٩٦٨ بعد عودة جسده من البندقية وتم إقامة الكاتدرائية باسمه في منطقة الأنبارويس بالعباسية، وأهم ما قام به مارمرقص الرسول قبل وفاته أنه بشر بالمسيحية في اليهودية وجبل لبنان وسوريا وأنطاكية وقبرص ورمة وكولوسي والبندقية وفي أورشليم، وقد صلب القديسين بولس وبرنابا الرسولين في سوريا وأنطاكية وأنشأ بها كنائس.

تاسعاً: وقد تبرع جمال عبد الناصر للكاتدرائية المرقسية بالعباسية بمبلغ عشرة آلاف جنيه من خاص ماله، وأثناء زيارة البطريرك كيرلس السادس لجمال عبد الناصر في منزله بكوبري القبة حيث كان بينهما علاقة ود إنسانية تبرع أولاد جمال عبد الناصر للكاتدرائية بكل ما هو موجود في حصالاتهم للكاتدرائية، وقد أمر عبد الناصر بتبرع الدولة بمبلغ نصف مليون جنيه للكاتدرائية نصفهم نقداً ونصفها عيناً^(١)

عاشراً: فقديماً تبرع عمرو بن العاص بمبلغ عشرة آلاف دينار للبطريرك بنيامين البطريرك ٣٨ لإقامة كنيسة باسم مارمرقص بالإسكندرية لكي يوضع فيه راس مارمرقص الرسول بعد أن تم سرقتها واعادها عمرو بن العاص بعد أن وجدها في أحد المراكب للأتبا بنيامين بطريرك الأقباط، وفي العصر الحديث التاريخ يكرر نفسه فيتبرع جمال عبد الناصر من جيبه الخاص بمبلغ عشرة آلاف جنيه وتبرعت الدولة بمبلغ نصف مليون جنيه لإقامة أكبر كاتدرائية في الشرق الأوسط لمرقص الرسول بعد عودة جسده من البندقية في عام ١٩٦٨، وقد حضر عبد الناصر حفل افتتاح الكاتدرائية في وجود البطريرك كيرلس السادس البطريرك ١١٦، والإمبراطور هيلاسلاسي إمبراطور أثيوبيا^(٢).

(١) البابا شنودة الثالث: مرقص الرسول القدسي والشهيد، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) الراهب انطونيوس الإيتواني: مرجع سابق، ص ٣٧٠.

المطلب الرابع

فتح برقه و طرابلس في عهد عمر بن الخطاب

وحرية العقيدة

أولاً: في عهد عمر بن الخطاب ؓ تم فتح برقة وطرابلس التي كانت تابعة للدولة البيزنطية في العام الثاني والعشرين من الهجرة عام ٦٤٣م حيث كانت برقة وطرابلس امتداداً طبيعياً لمصر، وقد تم فتحهما بمعرفة عمرو بن العاص ؓ وكان معظم سكانهما من البربر الناقمين على الدولة البيزنطية بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم التي فاقت حدود طاقتهم، وقد تم فتح برقة صلحاً وتعهدوا بدفع دينار على كل شخص وفي ذلك حماية لهم من ظلم الدولة البيزنطية وأن يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية مطلقة، وكذلك تم فتح طرابلس وعاد عمرو بن العاص إلى مصر بعد أن عين عقبة بن نافع حاكماً على برقة وطرابلس، على أن يتم ممارسة جميع أهل برقة وطرابلس شعائرهم الدينية بحرية مطلقة بعد دفع ضريبة الجزية داخل كنائسهم ومعابدهم.

ثانياً: لقد كان عهد عمر بن الخطاب في الفترة ما بين ٦٣٤م إلى ٦٤٤م^(١) يوصي دائماً بحسن معاملة أهل الذمة ومنع الإساءة إليهم، وأن يباشروا عقائدهم الدينية بحرية مطلقة، وكان لا يسمح بظلم أهل الذمة، وفي واقعة اقتصاصه من عمرو بن العاص حاكم مصر لأن ابنه عبد الله ظلم ابن أحد أهل الذمة واقعة معروفة في التاريخ^(٢) وفي هذه الواقعة قال قولته التاريخية التي سوف يخلدها التاريخ حتى يرث الله الأرض ومن عليها قال عمر بن الخطاب لعمر بن العاص (منذ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) والحقيقة أن أهل الذمة نعموا بالهدوء والاستقرار طوال عهد الخلفاء الراشدين وعند وفاة الخليفة عمر بن الخطاب في عام ٦٤٤م في أول محرم من العام الرابع والعشرين من الهجرة بعد أن طعنه أبو

(١) ابن عبد الحكيم: مرجع سابق ص ٢٢٩.

(٢) ابن عبد الحكيم: مرجع سابق ص ٢٢٩ وكذلك انظر جورج زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، الناشر: مطبعة القاهرة ١٩٠٨، ج ٤ ص ١٠٨.

لؤلؤة فيروز الفارسي، وكانت آخر وصاياہ وهو على فراش الموت^(١) أن
قال (أوصى الخليفة من بعدي بدمۃ رسول الله صلى الله عليه وسلم خيراً
أن يوفي لهم بعدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفون فوق طاقتهم فقد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتہ فأنا
حجيجه).

(١) الطبري: مرجع سابق، ج ٤ ص ١٩٠.

المبحث الثالث

حرية العقيدة لغير المسلمين

في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه

ثم جاء الخليفة عثمان بن عفان في الفترة ما بين ٦٤٤م إلى ٦٥٥م ثم بعده الخليفة علي بن أبي طالب في الفترة ما بين ٦٥٥م إلى ٦٦١م وكانت فترة كلها اضطرابات خاصة بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان ولكن في العهدين أوصيا عمالهما في الولايات بالسماحة مع أهل الذمة، ورعاية شئونهم، وعدم الإجحاف بهم في ممارسة شعائرهم الدينية، أو في جمع الضرائب ضرباً على الطريق الذي سار عليه الرسول ﷺ حينما قال: (من آذى ذمياً فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله) فقد أمر علي بن أبي طالب عماله في جميع أنحاء الدولة الإسلامية بمعاملة أهل الذمة خيراً ومراعاة عهودهم والدفاع عنهم وممارسة شعائرهم الدينية، فقد أوصى محمد بن أبي بكر بأهل الذمة عندما عينه والياً على مصر في العام السادس والثلاثين من الهجرة في عام ٦٥٧م حين ولاه مصر وأمره بتقوى الله في السر والعلانية وبالعديل على أهل الذمة وبإنصاف المظلوم وبالشدة على الظالم والعديل مع أهل الذمة. ^(١)

(١) ابن عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٣١٠.

الباب الثاني

حرية بناء دور العبادة للمسيحيين

بعد عهد الخلفاء الراشدين

سوف نتناول موضوع حرية إقامة دور العبادة وهي الكنائس للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين في عدة فصول

الفصل الأول : آراء الفقهاء في حرية إقامة دور العبادة للمسيحيين.

الفصل الثاني : عدم وجود سياسة ثابتة بالنسبة لإقامة دور العبادة للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين.

وسوف نتناول هذه الفصول على النحو التالي تفصيلاً...

الفصل الأول

آراء الفقهاء في حرية إقامة دور العبادة للمسيحيين

أولاً: إن حرية العقيدة تشمل ركنين أساسيين:

الركن الأول: حرية إقامة الشعائر الدينية وقد أوردناه تفصيلاً فيما سبق.
الركن الثاني: هو مدى حرية إقامة الكنائس والمعابد لكي يباشروا فيها شعائرهم الدينية فلا معنى لحرية إقامة الشعائر الدينية بدون السماح بإقامة معابد وكنائس لإقامة الشعائر الدينية بها وإلا ستكون حرية إقامة الشعائر الدينية حرية بلا مضمون.

ثانياً: بالنسبة لحرية إقامة الكنائس والمعابد لغير المسلمين لإقامة شعائرهم الدينية بحرية مطلقة داخلها في البلاد التي يعيش فيها المسلمون وغير المسلمين معاً وهي الأمصار الإسلامية اختلف فقهاء المسلمين في هذه القضية إلى عدة آراء حسب نوعية البلاد التي يقيم بها المسلمون وغير المسلمين معاً، وتم تقسيم هذه البلاد إلى ثلاثة أنواع وهي:
النوع الأول من البلاد: البلاد التي أنشأها المسلمون مثل الكوفة والبصرة وبغداد وهناك رأيان:

الرأي الأول: لا يجوز إحداث كنائس أو إنشاؤها.. رأي غالبية الفقهاء^(١).

الرأي الثاني: يجوز إحداث كنائس وإنشاؤها إذا أذن لهم الإمام بذلك لمصلحة يراها، وهذا رأي الزيدية.

النوع الثاني من البلاد: البلاد التي فتحها المسلمون عنوة وبقوة السلاح، مثل فتح المدائن عاصمة فارس في عهد عمر بن الخطاب وهناك رأيان:

الرأي الأول: لا يجوز إحداث كنائس أو إنشاؤها.

الرأي الثاني: يجوز إحداث كنائس وإنشاؤها إذا أذن لهم الأمير إن كان هناك مصلحة.^(٢)

النوع الثالث من البلاد: البلاد التي فتحت صلحاً مثل بيت المقدس ودمشق

(١) الماوردي: مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) أبي قدامة، هو أبو محمد بن عبد الله أحمد موفق الدين بن قدامة الحنبلي المتوفى ٦١٠ هجرية: "المغني"، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت عام ١٩٧٢، ج ٨ ص ٥٢٦.

والشام في عهد عمر بن الخطاب وهناك رأيان:
الرأي الأول: إن كان الصلح على الأرض فيكون للدولة
الإسلامية الخراج ولهم إحداث الكنائس وإنشاؤها^(١).
الرأي الثاني: إذا كان عقد الصلح يمكنهم من إنشاء الكنائس
فلهم ذلك^(٢).

ثالثاً: أما بالنسبة لحرية إقامة الكنائس والمعابد لغير المسلمين بالنسبة للبلاد
التي لا تعد من الأمصار الإسلامية، اختلف الفقهاء في إحداث الكنائس
وإنشائها لعدة آراء:

الرأي الأول: لا يمنعون من إحداث الكنائس وإنشائها طالما أنها أمصار
غير إسلامية^(٣).

الرأي الثاني: يمنعون من إحداث الكنائس وإنشائها^(٤).

رابعاً: أما بالنسبة لحرية إقامة الكنائس والمعابد لغير المسلمين في أرض الحجاز
أو أرض العرب، هناك رأي واحد بالإجماع: لا يجوز إقامة وإنشاء كنائس
بها^(٥) وأرض العرب أو الحجاز من أرض مكة طولاً ومن عدن إلى جزيرة
اليمن إلى أقصى حجر باليمن عرضاً.

خامساً: بعيداً عن خلاف الفقهاء بعد تقسيمهم الأرض إلى بلاد أنشأها المسلمون
وبلاذ فتحت عنوة وبلاذ فتحت صلحاً فإن هذا التقسيم في عهدنا الحاضر

(١) أبي يوسف، هو يعقوب بن إبراهيم المتوفى ١٨٢ هجرية: "الخراج"، الناشر: المكتبة
السلفية القاهرة ١٩٥٢، ص ١٥٠.

(٢) أبي بركان: "المحرر في الفقه"، الناشر: مطبعة ليدن القاهرة ١٩١١، ج ٢
ص ١٨٥.

(٣) الكاساني: هو علاء الدين أبو بكر مسعود الكاساني المتوفى ٥٨٧ هجرية: "بدائع
الصنائع"، الناشر: مطبعة الإمام - القاهرة مصر، بدون تاريخ، ج ٧ ص ١١٤.

(٤) ابن عابدين: هو السيد محمد أمين بن اليعمر بن اليعبر العزيز بن السيد أحمد عبد
الرحيم بن السيد نجم الدين بن السيد محمد صلاح الدين الشهير بـ "ابن عابدين"
المولود في ١١٩٨ هجرية المتوفى في ١٣٠٦ هجرية: "رد المختار على الدر المختار
- حاشية ابن عابدين"، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان الطبعة الثانية
١٩٨٧م، ج ٤ ص ٢٠٢.

(٥) ابن عابدين: مرجع سابق، ج ٤ ص ٢٠٨.

أصبح تقسيماً تاريخياً، ولذلك الآن الرأي الراجح في إقامة الكنائس وإنشائها لغير المسلمين ما ذهبت إليه الزيدية وابن القاسم المالكي من أنه يجوز لأهل الذمة من غير المسلمين إحداث وإنشاء الكنائس في أمصار المسلمين، وفيما فتحوه عنوة إذا أذن لهم الإمام بذلك، لأن الإسلام يقر أهل الذمة على عقائدهم ومن لوازم هذا الإقرار السماح لهم بإنشاء معابدهم وكنائسهم إلا إذا وجد مانع من ذلك. (١)

ورأي المؤلف في الرأي الراجح

١- أن الأصل في الشريعة الإسلامية ترك أهل الذمة وعقائدهم دون التضييق عليهم فيها فلا يمنع من حرية إقامة الشعائر الدينية وبناء الكنائس لإقامة الشعائر الدينية فيها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة العليا للدولة خلاف ذلك لأي أسباب موضوعية ومؤقتة حتى يمكن تجاوز هذه الأسباب الموضوعية المؤقتة، وفي عهد خالد بن الوليد لأهل عانات في عهد عمر بن الخطاب (لهم أن يضربوا نواقيسهم في أي ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلاة) (٢)

٢- وعلى ذلك فحسب رأي الغالبية من الفقهاء فإن الأصل إقامة الكنائس للمسيحيين بشرط الحصول على ترخيص من الإمام أو الحاكم.

٣- إن عدم الموافقة على إنشاء الكنائس للمسيحيين فيه إهدار لنصوص القرآن والسنة التي تبيح حرية العقيدة للمسيحيين وحرية العقيدة تشمل كما قلنا حرية مباشرة الطقوس الدينية وحرية إنشاء دور العبادة التي تقام فيها الطقوس الدينية.

سادساً: ويقول أبو يوسف في كتابه "الخراج" بالنسبة لبقاء الكنائس إذا كان الصلح (٣) بين المسلمين وأهل الذمة على أداء الجزية وعلى ألا تهدم البيع والكنائس القائمة وكذلك اشترط عليهم ألا يُحدثوا بيعة أو كنيسة جديدة وكانت هذه السياسة عملاً بسنة الرسول ﷺ (لا خصاء في الإسلام

(١) د/ عبد الكريم زيدان: "أحكام الذميين والمستأمنين"، الناشر: دار الوفاء - المنصورة مصر، عام ١٩٨٧م، ص ٩٦.

(٢) أبي يوسف: مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) أبي يوسف: مرجع سابق، ص ١٣٨.

ولا كنيسة).

ويرى المؤلف في أقوال أبو يوسف:

١- أن الإسلام واضح كل الوضوح في القرآن بأن يسمح لأهل الذمة مباشرة عقائدهم بحرية مطلقة، وأنه لا إكراه في الدين فقد ورد في القرآن (لا إكراه في الدين قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) ^(١) فإن الإسلام يسمح لغير المسلمين بمباشرة عقائدهم الدينية بحرية مطلقة، ومن المعلوم كذلك أن مباشرة حرية العقيدة والمكان الذي تباشر به حرية العقيدة وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما وبالتالي في تصوري سماح الإسلام بحرية العقيدة لغير المسلمين يحمل في طياته حرية إقامة المكان لمباشرة حرية العقيدة بضمانات معينة وبشروط معينة وبقيود معينة

٢- إن قول أبي يوسف أن كان الصلح بين المسلمين وأهل الذمة على دفع الجزية وعلى ألا تهدم البيع والكنائس القائمة وألا يحدثوا ببناء بيعة أو كنيسة قول لا وجود له في هذه الأيام بعد أن تحولت العلاقة بين المواطن الذمي والدولة من علاقة أهل الذمة والضمان إلى علاقة الولاء والجنسية والمواطنة، فغير المسلم مواطن والمسلم مواطن تجمعهم المواطنة بالجنسية التابعة للدولة، وبالتالي غير المسلمين لهم حرية العقيدة كما أقرها الإسلام ولهم حرية إقامة الكنائس ولكن بشروط وضمانات وقيود يقتضيها الأمن العام والنظام العام، وبعد أن أصبح غير المسلمين جزءاً من القوات المسلحة في الدولة يدافعون عنها ويموت المسلم إلى جانب أخيه غير المسلم بطلقات العدو المشترك فقد انتهى تاريخياً بقاء غير المسلمين في الدولة الإسلامية بناء على عقد الذمة أو فتح البلاد صلحاً.

٣- في كل عقود الصلح بين المسلمين وغير المسلمين في كل العصور لم ينص بند واحد على هدم الكنائس الموجودة أو عدم جواز إحداث كنائس وأديرة جديدة التي يقول عنها أبي يوسف في كتابه "الخراج"، ونظرة واحدة إلى عقد الأمان بين عمرو بن العاص والمقوقس حاكم مصر من قبل الدولة البيزنطية بعد فتح مصر في عام ٦٤٠م ^(٢) لا نجد فيه هدم

(١) سورة البقرة آية ٢٥٦.

(٢) ابن عبد الحكم: مرجع سابق، ص ٩٣.

كنائس موجودة أو عدم إعمارها بعد هدمها أو عدم إنشاء كنائس جديدة، وعلى ذلك فإنه إذا تعرض أهل الذمة لهدم كنائسهم أو أديرتهم ونهب ما بها في فترات قليلة مثل عهد الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي فإنها تصرفات لا يقرها الإسلام، ويتحمل وزرها الحاكم بأمر الله وليس الإسلام. - ٤ -
والدليل أنه لا توجد سياسة دائمة بعدم إقامة كنائس جديدة كما يقول أبو يوسف أنه بنيت كنيسة ماري مرقص في عهد عمرو بن العاص في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وكذلك بنيت أول كنيسة داخل مدينة الفسطاط الإسلامية التي بناها عمرو بن العاص برغم أنها مدينة إسلامية بناها الإسلام، كذلك تم عمل كنيسة في مصر^(١) في حارة الروم في عام ٦٨٢م، وكذلك في عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان تم تعمير كنيسة أبي مقار وبني الكثير من القليات للرهبان في دير وادي وهيب^(٢) والقليات يمارس فيها الرهبان صلواتهم، وفي عهد عبد العزيز بن مروان أذن لأهل الذمة ببناء عدة كنائس في الفسطاط وحلوان والمدن الجديدة، وفي عهد البطريرك اسحق تم بناء بعض الأديرة في حلوان، وكذلك سمح عبد العزيز بن مروان لوزيرة أناسيوس ببناء كنيسة في قصر الشمع سماها كنيسة مارجرس، وأقام كنيسة أخرى في أبي قير بالإسكندرية^(٣). أي أن بناء الكنائس قائم في كل العصور ولكن منحني حرية البناء والتضييق في بناء الكنائس مرتبط بشخصية الحاكم.

(١) أ.س. ترتون: "أهل الذمة في الإسلام"، ترجمة حسن حبش، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٤، ص ٤٥.

(٢) Meinardus F. A. "Monks and Monasteries of The Egyptians Deserts". Cairo. ١٩٦١. P. ٢٠٢

(٣) ابن بطريق، هو يحيى بن سعيد الأنطاكي تحقيق شيخو: "التاريخ المجموع"، الناشر: مطبعة بيروت ١٩٠٩، لبنان، ص ٤١.

الفصل الثاني

عدم وجود سياسة ثابتة بالنسبة لبناء دور العبادة للمسيحيين بعد

عهد الخلفاء الراشدين

وسوف نتناول موضوع عدم وجود سياسة ثابتة بالنسبة لبناء دور العبادة للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين في عدة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : وضع الأقباط بعد الفتح الإسلامي.

المبحث الثاني : نماذج متفرقة لعدم وجود سياسة ثابتة بالنسبة لدور العبادة للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين.

المبحث الأول

وضع الأقباط بعد الفتح الإسلامي

كان الأقباط اليعقوبيون في مصر والمسيحيون الملكانيون يتعرضون لبعض المضايقات في بعض العصور الإسلامية بعد عهد الخلفاء الراشدين في بعض المظاهر في دق نواقيس الكنائس وإظهار الصلبان وإتلاف الكنائس أو هدمها وفي بعض أوقات أخرى يتم التيسير في بناء الكنائس وترميمها وعدم هدمها، فلا توجد سياسة ثابتة فالسياسة متغيرة حسب أهواء كل حاكم، ولكن ذلك لفترات إستثنائية في تاريخ العصور الإسلامية بعد عهد الخلفاء الراشدين وسرعان ما يعود الوضع إلى الوضع الطبيعي بعدم التعرض لكنائس الأقباط الأرثوذكس أو المسيحيين الملكانيين لذلك فإن فترات المضايقات إستثنائية وليست ظاهرة عامة بل هي مرتبطة بحاكم معين لفترة محددة من حكمه، فمثلاً على سبيل المثال بعد الفتح الإسلامي لمصر تم بناء ثاني كنيسة وافق عليها مسلمة بن مخلد للأقباط الأرثوذكس اليعقوبيين وقد كانت هذه الكنيسة داخل مدينة الفسطاط عاصمة البلاد التي أنشأها عمرو بن العاص بعد أن أنشأ عمرو بن العاص أول كنيسة داخل الفسطاط ثم تأتي فترات بعد عمرو بن العاص لا يجوز إنشاء كنائس ومعنى ذلك أنه لا يوجد سياسة ثابتة بالنسبة لإنشاء دور العبادة وترميمها، وسوف نركز على الكنائس.

وبرى المؤلف في أوضاع الأقباط بعد الفتح الإسلامي بالنسبة للكنائس

١- بعد الفتح الإسلامي لمصر على يد عمرو بن العاص عام ٦٤٠م كان المسلمون ينجحون للأقباط الأرثوذكس اليعقوبيين فقد كتب عمرو بن

العاص للبطريرك اليعقوبي بنيامين عهد الأمان ليعود إلى كرسيه بعد أن هرب في الصحراء ثلاثة عشر عاماً هرباً من اضطهاد المسيحيين الملكانيين وبعد عودة الأنبا بنيامين عادت الشعائر الدينية في الكنائس والأديرة المنتشرة في أنحاء مصر.

٢- الأقباط الأرثوذكس تنفسوا الصعداء في مصر بعد زوال الحكم البيزنطي وزوال الإضطهاد من المسيحيين الملكانيين خاصة من أسقف الملكانيين وحاكم مصر المقوقس، وكان طبيعياً ومنطقياً أن يتقرب الأقباط اليعقوبيون إلى الحاكم العربي الجديد حتى يقوى أمرهم على الملكانيين خصومهم وقد ساعدوا المسلمين قبل الفتح العربي لمصر وبعده وقد أصبحت كفتهم هي الأرجح على الملكانيين الذين رحل الكثير منهم إلى القسطنطينية بعد الفتح الإسلامي لمصر.

٣- كان أكثر سكان مصر من الأقباط الأرثوذكس اليعقوبيين وقد عاملهم المسلمون الفاتحون معاملة طيبة لأنهم ساعدوهم عند دخولهم مصر، وقد أخذ الأقباط الأرثوذكس الكثير من كنائس وأديرة المسيحيين الملكانيين بعد رحيل كثير منهم إلى القسطنطينية^(١) في بداية الفتح الإسلامي.

٤- وتممر الأيام ويتم إعادة الكنائس للمكانيين لأنه في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك تم إختيار الأب تزما بطريركاً على الملكانيين الذي توجه للخليفة في دمشق وطلب من الخليفة الأموي أن يعيد للمكانيين الكنائس التي أخذها اليعقوبيون في مصر في بداية الفتح الإسلامي فعهد الخليفة إلى واليه في مصر عبد الله ابن الحباب أن يسلم البطريرك الأب تزما كل الكنائس التي أخذها اليعقوبيين من الكنائس الملكانية^(٢) في بداية الفتح الإسلامي.

٥- وقد حدثت نزعات كثيرة بين اليعقوبيين والملكانيين حول ملكية الكنائس في عهد الخليفة مروان بن محمد في عام ٧٤٥م في آخر عهد الخلفاء الأمويين وقع خلاف بين المسيحيين الملكانيين في مصر والأقباط اليعقوبيين حول ملكية كنيسة أبي مينا بمريوط وكان بطريرك الأقباط

(١) د/ سيدة اسماعيل كاشف: "مصر في فجر الإسلام"، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩ ص ١٩٦.

(٢) ابن بطريق: مرجع سابق ص ٤٥.

الأرثوذكس الأب خيال في ذلك الوقت، في حين كان بطريرك الملكانيين الأب تزما، وقد فصل بينهما القاضي أبو الحسين وحكم بأحقية القبط اليعاقبة بهذه الكنيسة.^(١)

٦- مما تقدم يتضح أن حرية بناء الكنائس في مصر بالنسبة للمسيحيين اليعقوبيين وبالنسبة للمسيحيين الملكانيين لم تكن موجودة، لأنه لو كانت هناك حرية في بناء الكنائس في عصر ما بعد الخلفاء الراشدين وعصر الأمويين بحرية مطلقة لم يكن هناك داع للاستيلاء على كنائس بعضهم البعض والنزاع حول الكنائس قضائيا.

(١) ساوريس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ١٨٠.

المبحث الثاني

نماذج متفرقة لعدم وجود سياسة ثابتة لإقامة دور العبادة

للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين

أولاً: وبعد عهد الخلفاء الراشدين تم الموافقة على كثير من الكنائس على فترات متفرقة، ففي عهد الوالي عبد العزيز بن مروان الوالي على مصر في العام الخامس والسنتين من الهجرة عام ٦٨٦م أقام أناسيوس المسيحي الأرثوذكسي، وكان يشغل منصب المشرف على ديوان الخراج، الكثير من الكنائس بمصر خاصة في الفسطاط، ومنها كنيسة مارجرجس وكنيسة أبي قير، وفي عهد نفس الوالي عبد العزيز بن مروان سمح للأقباط^(١) ببناء الكنائس في المدينة الجديدة حلوان^(٢) بعد أن نقل الوالي عبد العزيز بن مروان العاصمة إلى حلوان، وقد اختار الوالي عبد العزيز بن مروان دير طمويه لقضاء فترة فيه للاستشفاء وقد دفع الوالي عشرين ألف دينار لآباء الدير بعد استشفائه فرحة بشفاؤه^(٣).

وتأكيداً لعدم موجود سياسة ثابتة في قضية بناء الكنائس وهدمها وأن الموقف مرتبط بشخصية الحاكم نجد نفس الوالي عبد العزيز بن مروان والي مصر الذي كان يسمح ببناء الكنائس نجده يتغير في لحظات أخرى وينقلب على الأقباط، فقام الوالي عبد العزيز بن مروان بالتعدي على حرية مباشرة أهل الذمة لعقائدهم الدينية بكسر الصليبان في مصر سواء من الذهب أو الفضة، وكتب على كل كنائس مصر (محمد الرسول رسول الله وعيسى أيضاً رسول الله وإن الله لم يلد ولم يولد) وقفل بعض الكنائس وهدم بعضها، وكذلك ما فعله ابنه الإصبع بن عبد العزيز بن مروان في مصر في ولاية والده حيث كان مسئول الخراج، بفرض الجزية على الرهبان في مصر رغم أن الجزية معفي منها الرهبان منذ عهد الرسول

(١) ساويريس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ١٢١.

(٢) ابن بطريق: مرجع سابق، ص ٤١.

(٣) Nley. Lane. Pool "A History of Egypt in The Middle Ages" London

..١٩٧٥ P ٢٦-٣٢

ﷺ، وطول فترة الخلفاء الراشدين، وما بعدهم، وهذه أول مرة تفرض فيها الجزية على الرهبان^(١) فالموقف دائماً في فترات ضيق الأفق مرتبط بشخصية الحاكم.

ويرى المؤلف في هذه الوقائع الاستثنائية وتقلب سياسة الحكام في قضية بناء الكنائس وهدمها الآتي:

- ١- الأصل العام هو حسن معاملة أهل الذمة في الإسلام طبقاً لما هو موجود في الكتاب والسنة.
- ٢- إذا تصرف أحد الحكام المسلمين تصرفات لا يقرها الكتاب والسنة فإنه يتحمل وزرها، ولا يتحمل وزرها الإسلام لأن الإسلام بريء منها.
- ٣- إن تصرفات الإصبيغ بن عبد العزيز بن مروان بفرض الجزية على الرهبان وكذلك تصرفات والده بهدم الكنائس تصرفات لا يقرها الإسلام، لذلك يتحمل وزرها مرتكبها وليس الإسلام ذاته.
- ٤- الفترات التي تعرض فيها أهل الذمة للمضايقات كان الحكام ذوي مزاج خاص يتعرض أهل الذمة للمضايقات وكذلك كان المسلمون يتعرضون للمضايقات، لأن هذه هي طبيعة وسلوك بعض الحكام مع الجميع، فمثلاً: في عهد والي مصر قرّة بن شريك في عام ٧٠٩م في العهد الأموي كان يضايق أهل الذمة والمسلمين معاً والرهبان كذلك^(٢)
- ٥- أثناء الصراع بين الأمويين والعباسيين فر مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين إلى مصر، وعاث جنده في مصر فساداً ونهبوا رؤساء القبط والأديرة والكنائس، واعتقل الخليفة مروان البطريك اليعقوبي الأنبا خيال والبطريك الملكاني الأب تزما، وفرض عليهما غرامة مالية كبيرة، وحبس البطريكين^(٣)، إن مثل هذه التصرفات الإستثنائية يتحمل وزرها مرتكبوها وليس الإسلام ذاته لأن الإسلام لا يقرها لا في الكتاب ولا في السنة ولكن عندما تغلب العباسيون على الخليفة مروان بن محمد في مصر وقامت الخلافة العباسية أطلق العباسيون سراح البطريكين الذين حبسهما الخليفة

(١) ساويرس بن المقفع: مرجع سابق، ص ١٤٣

(٢) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ١٤٥.

(٣) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ١٩٣.

السابق مروان بن محمد.

٦- وعندما تولى المنتصر بن المتوكل الخلافة في عام ٨٦١م في عهد الدولة العباسية جعل على خراج مصر أحمد بن المديبر الذي اشتهر بالشدة والقسوة لجمع المال من الجزية والخراج من المسلمين وأهل الذمة، فسلب الأديرة والكنائس وما بها من آلات خاصة بالقداس، وكان يسجن الرهبان حتى يدفعوا ما على الأديرة من أموال خراج، لذلك هرب الأنبا شنودة البطريرك في عهده إلى الصحراء خوفاً من بطشه كذلك قام الكاتبان القبطيان ابراهيم وساويرس السفر إلى بغداد العاصمة العباسية لتقديم شكوى للخليفة المعتز الذي تولى بعد المنتصر وطلبوا السماح للقبط بإعادة بناء كنائسهم في مصر وإعادة ما نهب منها وضمان سلامتها ووافق الخليفة على ذلك^(١) وهذه الواقعة تؤكد أن البطش بأهل الذمة ليس سياسة عامة في كل العصور، بل هي سياسة استثنائية مرتبطة بموظف معين أو حاكم معين في فترة زمنية معينة، بدليل أن الخليفة العباسي المعتز لم يرض بتصرفات عامل الخراج في مصر أحمد بن مديبر فسياسة البطش ليست سياسة عامة بل هي استثنائية مرتبطة بشخصية الحاكم فما قبله الخليفة المنتصر لم يقبله الخليفة المعتز.

ثانياً: استمراراً لعدم وجود سياسة ثابتة نجد في عهد الدولة العباسية بداية من الخليفة محمد بن عبد الله العباسي استمر في نفس السياسة.. بناء الكنائس فترة وعدم بنائها فترة وتعرض أهل الذمة للمضايقات فترة وعدم تعرضهم للمضايقات فترة، فلا توجد سياسة ثابتة، ففي عهد الخليفة هارون الرشيد كان علي بن سليمان في عام ٧٨٦م يتولى إمارة مصر، وكان يكره الأقباط فأمر بهدم جميع الكنائس الحديثة، ومنها كنيسة القديسة مريم وكنيسة محرس قسطنطين وفي وقت آخر في عصر ولي مصر موسى بن عيسى في عام ٧٨٧م أذن لهم بإعادة بناء الكنائس التي هدمها سلفه علي بن سليمان^(٢)

(١) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ١ ص ٢٢.

(٢) الكندي، هو أبو عمر محمد بن يوسف المتوفى ٣٥٠ هجرية: "الولاة والقضاة"، الناشر، مطبعة بيروت لبنان ١٩٠٨، ص ١٣١.

ويرى المؤلف في ذلك:

- ١- أن سياسة بناء الكنائس كانت مرتبطة بشخصية الوالي في مصر في عام ٧٨٦م أمر ولي مصر علي بن سليمان بهدم بعض الكنائس الحديثة وفي العام التالي فقط بعد مرور سنة واحدة في عام ٧٨٧م أعاد الوالي على مصر الذي خلفه موسى بن عيسى بناء الكنائس التي هدمها سلفه.
- ٢- إن والي مصر موسى بن عيسى استشار فقهاء مصر المسلمين خاصة الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة فأجازوا له ذلك^(١) بإعادة بناء الكنائس التي هدمها.

ثالثاً: واستمراراً لعدم وجود سياسة ثابتة نجد في عهد الخليفة المأمون في العصر العباسي عام ٢١٧ هجرية تم تجديد كنيسة العذراء مريم بالمقطم، وسمح ببناء كنيسة جديدة وفي عهد الخليفة الذي بعده تم فيه مضايقة أهل الذمة في العصر العباسي في عصر الخليفة المتوكل في عام ٢٤٧ هجرية أي بعد عشرين سنة من عصر الخليفة المأمون نجده أصدر أوامر بعدم بناء كنائس جديدة في الدولة العباسية، بل أكثر من ذلك أمر بهدم الكنائس المستحدثة^(٢).

ويرى المؤلف في ذلك:

- ١- أن هدم الكنائس والسماح ببنائها أو ترميمها سياسة تختلف من حاكم إلى آخر، وأنهم في عصر الدولة العباسية لم يتبعوا مبدأ واحداً أو سياسة واحدة حسب علاقة الحاكم بأهل الذمة، ومدى عطائهم من الهدايا مرة، وحسب تقلبات شخصيته مرة، ومدى الوشاية له مرة.
 - ٢- ومما يثبت ما ذكرناه أنه عقب عصر المتوكل سرعان ما تولى حكام آخرون تسامحوا مع أهل الذمة في تجديد كنائسهم وبناء كنائس جديدة.
 - ٣- كان الحكام في عهد الدولة العباسية يتأثرون بآراء الفقهاء المحيطين بهم فإن كانوا فقهاء متعصبين يفتون بعدم بناء الكنائس، وإن كانوا فقهاء غير متعصبين يفتون ببناء الكنائس.
- رابعاً: وفي عصر الدولة الفاطمية بدايةً من ٩٦٩م شهد ذلك العصر فترة واسعة

(١) الكندي: مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ١ ص ٤.

ففي بناء الكنائس والأديرة وفي بعض الفترات تعرض الأقباط وأهل الذمة للمضايقات في بناء الكنائس وهدمها ففي عهد المعز لدين الله الفاطمي تم بناء الكثير من الكنائس بقصر الشمع.

ويرى المؤلف في ذلك:

- ١- أن المعز لدين الله أعطى أموالاً من بيت المال للمساعدة في بناء الكنائس في عهد البطريرك أنبا افرام^(١) وهذا يؤكد أن سياسة بناء الكنائس في عصر الدولة الفاطمية مرتبطة بشخصية الحاكم وثقافته في التسامح الديني.
- ٢- وعند بناء كنيسة أبي مرقورة تعرض بعض المسلمين للأنبا افرام في بناء الكنيسة، فأرسل الخليفة المعز لدين الله فرقة من الجند وتم حماية الأقباط لحين بناء الكنيسة.
- ٣- قام البطريرك أنبا افرام بتعمير وترميم كل الكنائس التي تحتاج إلى ترميم في عهد الخليفة المعز لدين الله مثل كنيسة أبي سيفين في القسطنطينية^(٢).
- ٤- وفي عصر الحاكم بأمر الله الفاطمي الحاكم التالي للمعز لدين الله انقلب الحاكم الجديد الحاكم بأمر الله بنسبة ١٠٠% على أهل الذمة، فأمر بهدم الكنائس في جميع أنحاء الإقليم المصري، والإستيلاء على الأواني الذهبية والفضية وحول بعضها إلى مساجد للمسلمين، وتعرض لهذه التصرفات الشاذة والغريبة المسيحيون اليعقوبيون والمسيحيين الملكانيين واليهود ومن هذه الكنائس التي تم هدمها كنيسة القديس أنبا يخوم في الصعيد وكنيسة السيدة مريم في الأشمونين تم تحويلها إلى مسجد ودير القصير المملوك للمسيحيين الملكانيين فقد تم هدمه وكان يقيم به بطريرك المسيحيين الملكانيين أرسانيوس، وكذلك تم هدم كنيسة مريم بدمياط^(٣).
- ٥- كما قلنا أن سياسة بناء الكنائس مرتبطة بشخصية الحاكم، والدليل على ذلك أن ذلك الحاكم نفسه الحاكم بأمر الله الفاطمي الذي أصدر أمر هدم الكنائس والأديرة بعد فترة أخرى أصدر أمراً لأهل الذمة بإعادة تعمير

(١) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ٩٦.

(٢) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣٢.

(٣) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ٩٦.

الكنائس التي تم هدمها، وكتب ترخيصاً بذلك، وأعاد كل ما نهب من الكنائس لأهل الذمة، ولذلك قام أهل الذمة بإعادة كل الكنائس التي تم تخريبها إلى أفضل مما كانت عليه في عهد الحاكم بأمر الله^(١).

خامساً: وعندما توفي الخليفة الحاكم بأمر الله ولي الخلافة بعده ابنه الظاهر لإعزاز دين الله في عام ٤١١ هجرية وكان على النقيض من والده المتقلب الشخصية فمنذ أول يوم لولايته أصدر مرسوماً إلى جميع سكان مصر جاء به (إنه انتهى إليه استتعار جماعة أهل الذمة من النصارى واليهود أنهم يستكروهم على الانتقال إلى شريعة الإسلام ورفعتهم إذ كان لا إكراه في الدين وأن يزال من أنفسهم ما تخيلوه ويتحققوا أنهم يحملون على حكم الصيانة والرعاية وينزلون في منزلة أهل الحياط والحماية ومن أثر منهم الدخول في دين الإسلام اختيار من قلبه وهداية من ربه ولم يكن غرضه التعزز والاستطالة فليدخل فيه مقبلاً مبروراً ومن أثر البقاء على دينه من غير ارتداد كان عليه ذمته وحياطته وعلى جميع أهل الملة حفظه وصيانتته)^(٢).

ويرى المؤلف في ذلك:

- ١- أن الخليفة الجديد الظاهر لإعزاز دين الله يختلف بنسبة ١٠٠% عن والده الخليفة الحاكم بأمر الله في مسألة حرية العقيدة، فالحاكم بأمر الله أجبر أهل الذمة على الدخول في الإسلام، بينما ابنه تركهم يعودون إلى ديانتهم اليهودية والمسيحية.
- ٢- والحاكم الجديد الظاهر لإعزاز دين الله سمح لمن دخل الإسلام مكرهاً بأن يرجع إلى المدينة دون أن يتم قتله لأن الأصل في الإسلام لا إكراه في الدين.
- ٣- الخليفة الجديد الظاهر لإعزاز دين الله أصدر مرسوماً بعدم إكراه أحد على الدخول في الإسلام ولكل أهل الذمة مباشرة عقائدهم في حرية مطلقة.
- ٤- وهذا يؤكد عدم وجود سياسة ثابتة في بناء وترميم الكنائس وحرية العبادة، فالحاكم بأمر الله له سياسة معينة ثم يعدل عنها، ويأتي ابنه

(١) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٢ ص ١٣٧.

(٢) الكندي: مرجع سابق، ص ٥٩٢.

الظاهر لإعزاز دين الله بسياسة جديدة مخالفة لسياسة والده.

سادساً: والواقع في مصر الإسلامية وجود أديرة وكنائس لم يحدث لها شيء، منها ما كان موجوداً من قبل، منها أديرة وادي هيب وأديرة وادي النطرون وأهمها دير البراموس ودير الأنبا بشوي ودير السريان ودير أنبا موسى وغيرها من الأديرة، وكان يوجد الكثير من أديرة الراهبات مثل دير الراهبات بحارة زويلة ودير البنات بحارة الروم ودير المعلقة ودير بربراة^(١) وكذلك تعددت الكنائس للأقباط في مصر وانتشرت في جميع البلاد في الوجهين البحري والقبلي، ونذكر من كنائس القسطنطينية أبي سفين وكنيسة أنبا شنودة وكنيسة السيدة مريم وكنيسة ماري مينا وكنيسة أبي سرجة وكنيسة القديسة بربراة وغيرها^(٢) وكذلك تعددت الكنائس في القاهرة في حارات زويلة وحارات الروم وفي صعيد مصر^(٣) كثير من الكنائس والأديرة.

سابعاً: وفي عهد الخليفة المستنصر بنيت الكثير من الكنائس وتم ترميم الكثير من الكنائس والأديرة، ففي عام ٤٢٩ هجرية بنى البطريك الملكان سطوديس في القاهرة كنيسة مرقورة وكنيسة السيدة العذراء بحارة الروم، وأعيد ترميم كنيسة مار جرجس بخت الحمراء^(٤) وكذلك صرح لوزير الخليفة المستنصر وكان من أهل الذمة وهو أبو السرور يوحنا بن الأيخ ببناء كنيسة بربراة وسرجيوس^(٥) وكذلك جددت الكثير من الكنائس في خلافة الأمر بالله، ومنها دير النسطور وهو دير القديس مار جرجس وكذلك كنيسة السيدة العذراء وكنيسة أبي قدامة ودير

(١) Butler ((Ancient Coptic Churches)) London. ١٩٨٠ vol ٢ P. ٢٦.

(٢) المقريري، هو تقي الدين بن العباس أحمد بن علي المقريري المتوفى ٨٤٥٠ هجرية: "كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار" المعروف بالخطط المقريرية، الناشر دار الثقافة الدينية، القاهرة بدون تاريخ، ج ٤، ص ٤٢٢.

(٣) المقريري: مرجع سابق، ج ٤ ص ٤٢٤.

(٤) ترنون: مرجع سابق، ص ٥٨.

(٥) ترنون: مرجع سابق، ص ٦٠.

طموية^(١) تم بناء كنيسة أبو مقار وكنيسة مارجرجس وكنيسة أبي قبر داخل قصر الشمع، وجددت كنيسة القديس مرقس وبنيت عدة كنائس في حلوان^(٢) وفي عهد خلافة هشام بن عبد الملك عام ٧٢٣م تم بناء عدة كنائس منها أبي مينا بخط الحمراء بالفسطاط وفي عهد والي العباسي علي بعد موسى بن عيسى ثم أعاد بناء الكنائس التي هدمها من قبله خاصة كنيسة مريم^(٣) وفي عهد الفاطميين تم بناء دير الخندق وكثرت الأديرة الخاصة بالنساء منها دير الرهبان بحارة زويلة بالقاهرة ودير البنات بحارة الروم، وتم بناء كنيسة المغيثة بحارة الروم في عهد المعز لدين الله الفاطمي، وتم إعادة وترميم كنيسة أبو مرقورة وكنيسة المعلقة بقصر الشمع، وقام المعز لدين الله بإنفاق أموال من بيت المال لعمارة الكنيسة الأخيرة^(٤).

ثامناً: وقد كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز كتاباً إلى كل الولاة يأمرهم (بألا يهدم كنيسة ولا بيعة ولا بيت صولحوا عليه) وقد سأل بعض الخوارج عمر بن عبد العزيز عن أهل العهود فقال الخليفة (لهم عهودهم) وسألاه عن تخريب الكنائس فأبى الخليفة عمر بن عبد العزيز وقال لهم (إنها من صلاح رعيتي)^(٥) ولذلك لم تهدم أي كنيسة قديمة بل بنيت كنائس جديدة، فمثلاً في عهد خلافة هشام بن عبد الملك تم بناء كنيسة بالكوفة، وعند قيام الدولة العباسية وإنشاء مدينة بغداد كان من المتوقع عدم إنشاء كنائس بها لأنها مدينة إسلامية جديدة ولكن تسامى مع أهل الذمة، حيث تم إنشاء عدة كنائس بها وكذلك تم إنشاء عدة أديرة^(٦).

(١) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٣ ص ٢٤٨.

(٢) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ج ٣ ص ٦.

(٣) ابن عبد الحكم: مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٤) ساويرس ابن المقفع: مرجع سابق، ص ٩٦.

(٥) ابن عبد الحكم، هو أبو محمد عبد الله المتوفي ٢١٤ هجرية: "سيرة عمر بن عبد العزيز" الناشر: مطبعة القاهرة ١٩٥٤، ص ١٧٤.

(٦) روفانيل أبو اسحاق: "أحوال نصارى"، الناشر مطبعة بغداد ١٩٥٥ ص ٨١.

ويرى المؤلف في ذلك:

- ١- إن السياسة الأساسية في الإسلام عدم التعرض للكنائس بالهدم أو التخريب، وإذا حدث ذلك في عهد بعض الولاة فإنها فترة استثنائية سرعان ما يعود المناخ العام للأصل، وعدم المساس بالكنائس.
- ٢- تصرفات تخريب الكنائس أو هدمها في أي عصر أو في أي زمان أو في أي مكان لا يتحملها الإسلام، لأن الإسلام في الكتاب والسنة لا يقر هذه التصرفات بل يتحمل وزرها من ارتكبتها.
- ٣- قد يحدث تخريب الكنائس أو هدمها كرد فعل خارجي مثلما جرت في العصر الأخشيدي بتخريب الكنائس، كان ذلك التصرف من بعض الجماهير الجاهلة عندما علموا بأن البيزنطيين دخلوا كريب عام ٩٦١م وهدم ما فيها من المساجد^(١).
- ٤- قد يكون تخريب الكنائس في بعض الأزمنة من بعض الجماهير الجاهلة بتعاليم الإسلام عند أزمنة معينة عندما سيطر أهل الذمة على النواحي المالية في بعض فترات العصور الإسلامية جعل ذلك بعض الجماهير الجاهلة بالإسلام تثور على الكنائس^(٢).
- ٥- هدم الكنائس وتخريبها يحدث على سبيل الاستثناء في زمان معين من الدولة الإسلامية نتيجة ظروف طارئة مثلما أمر الخليفة الحاكم بأمر الله بهدم الكنائس، وقد تم هدم كنيسة القيامة بالقدس ويرجع السبب في ذلك كرد فعل لقيام إمبراطور الروم بهدم جامع بالقسطنطينية^(٣).
- ٦- إن سياسة هدم الجوامع والكنائس سياسة متعصبة، لأنه لو قامت كل دولة في الدول الإسلامية بهدم الكنائس وكل دولة في الدول المسيحية قامت بهدم الجوامع فإننا سوف نصل إلى مجتمع الغابة، لذلك تحكم العقل في عهد خلافة الظاهر وتم ترميم كنيسة القيامة بالقدس نظير ترميم مسجد القسطنطينية^(٤).

(١) د/ سيدة اسماعيل كاشف: مصر في عهد الأخشيديين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١ ص ٢٤٠.

(٢) د / سيدة اسماعيل كاشف: مصر في عهد الأخشيديين، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٣) المقريري: مرجع سابق، ج ١ ص ٣٥٥.

(٤) المقريري: مرجع سابق، ص ٣٥٦.

الباب الثالث

الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس

إن مشكلة الخط الهمايوني في مصر من أهم مشاكل الأقباط التي شغلت الرأي العام للأقباط داخل مصر وخارجها حيث أقباط المهجر فقد صدر الخط الهمايوني من الباب العالي في الأستانة في فبراير ١٨٥٦م من السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية لتنظيم عملية بناء وترميم الكنائس في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية بحيث يطبق على جميع الطوائف والملل والأديان غير الإسلامية سواء أكانوا أرثوذكس أو كاثوليك أو بروتستانت أو غيرهم من الملل وكذلك اليهود وهو كذلك خاص بتنظيم بناء الكنائس والمستشفيات والأبنية والمحلات والمكاتب والمقابر لجميع الطوائف غير الإسلامية وهذا الخط الهمايوني يتعلق كذلك ببناء معابد اليهود ويتعلق بانتخاب البطركة لجميع الطوائف المسيحية ويتعلق بالتوظيف في الوظائف المدنية والعسكرية ويتعلق بالخدمة العسكرية للمسلمين والمسيحيين وإنشاء الدفاتر المالية للولايات التابعة للحكم العثماني وبعض الأقباط يدعي أن ذلك الخط الهمايوني مازال مطبقاً في مصر حتى الآن وأنه يرجع إليه في الترخيص ببناء كنائس جديدة أو ترميم أي كنيسة لها ترخيص وهذا ما سوف نتعرض له لكي نتعرف على الخط الهمايوني وكيفية صدوره وهل هو موجود في نظامنا القانوني المصري الآن من عدمه وما هي الحلول الواقعية من خلال الشرعية القانونية للإنتهاء من مشكلة بناء وترميم الكنائس حتى ينتهي هذا الصدام المزمع وحتى لا يستغلها البعض داخل مصر أو خارجها للتشكيك في الأوضاع الداخلية في مصر لإثبات وجود إضطهاد للأقباط واستغلال ذلك بذكاء شديد من اللوبي الإسرائيلي الموجود داخل أمريكا وبعض المتعاملين معه وسوف نتطرق للخط الهمايوني في سبعة فصول هي على النحو التالي:

- الفصل الأول : وضع الأقباط في مصر قبل صدور الخط الهمايوني.
- الفصل الثاني : صدور الخط الهمايوني في عهد سعيد باشا.
- الفصل الثالث : الحالة السياسية بعد صدور الخط الهمايوني وموقف الأقباط
- الفصل الرابع : الشروط العشرة لبناء الكنائس بعد انتهاء الخط الهمايوني.
- الفصل الخامس : نقل اختصاص ترميم الكنائس للمحليات.

الفصل السادس : مدى تواجد الخط الهمايوني في النظام القانوني المصري.
الفصل السابع : الحل الجذري للقضاء نهائياً على مشكلة بناء الكنائس وترميمها.

وسوف نتناول الفصول السبعة على النحو التالي: -

الفصل الأول

وضع الأتقباط في مصر قبل صدور الخط الهمايوني

أولاً: كانت القسطنطينية قاعدة المسيحية في العالم ولكن عام ١٤٥٣ ميلادية إستطاع السلطان محمد الفاتح السلطان العثماني الاستيلاء عليها ونقل إليها عاصمة الدولة العثمانية الاسلامية بعد أن غير اسمها إلى إسلام بول أي مدينة السلام وهذا الإسم الذي حرف فيما بعد على استنبول ومنذ ذلك التاريخ ومدينة استنبول عاصمة الدولة العثمانية^(١) التي استطاعت في عام ١٥١٧ ميلادية احتلال مصر وبدأ الحكم العثماني لمصر بعد هزيمة آخر الحكام المماليك الشراكسة على يد السلطان العثماني سليم شاه بعد أن هزم الجيش العثماني الجيش المصري بقيادة آخر الحكام المماليك طومان باي وكان تفوق الجيش العثماني على الجيش المصري بفضل السلاح الجديد الذي استخدمه الجيش العثماني لأول مرة وهو البنادق التي تطلق الرصاص وقد استطاع السلطان سليم أن يقبض على طومان باي في البحيرة ويقوم باعدامه عند باب زويلة في ٢٣ أبريل ١٥١٧ ميلادية.

ثانياً: وعين السلطان سليم أول والي على مصر وهو سليم خاير ومنحه رتبة الباشا ووضع على قوة الجيش قائداً عثمانياً هو خير الله وأمر السلطان سليم بأن تسك نقود جديدة في مصر باسمه وبعد أن استقر الوضع في مصر للنفوذ العثماني عاد السلطان سليم إلى اسطنبول على رأس جيشه محملاً بالغنائم من مصر حملها ألف جمل وكلها ذهب وفضة وتحف وأسلحة وكل ما له قيمة فنية.

ومنذ ذلك الحين بدأ العصر العثماني في مصر وأصبحت مصر ولاية تابعة

(١) هـ. ح. ولز "معالم تاريخ الإنسانية" ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد - الهيئة العامة للكتاب المجلد الرابع ص ١٦٢٢.

للدولة العثمانية يقوم السلطان بتعيين الولاة بها الذين يتلقون الأوامر العثمانية من استنبول وينفذونها وعند بداية الاحتلال العثماني لمصر في ١٥١٧م كان يحكم مصر الباشا التركي ويعاونه قوات الجيش والمماليك ولم يكن للأقباط أي وزن يذكر في الإدارة والمراكز العليا في الإدارة حيث استقدم آل عثمان بعض اليهود من أوروبا وأصبحوا يتحكمون في التجارة وسك العملة في مصر والإمساك بدفاتر الخزانة. (١)

ثالثاً: وقد قام السلطان سليمان القانوني بعد أن تولى السلطنة العثمانية بتنظيم شئون مصر فأقام الديوان الكبير لإدارة الشئون في مصر والديوان الكبير يتكون من قادة الجوقات الستة العثمانية والجوق السابع المملوكي ويضاف إليه أمير الحج والقاضي الأكبر والمفتون الأربعة والأئمة الأربعة ورؤساء المشايخ والأشراف وكان الديوان الأكبر يتخذ القرارات وتعرض على الباشا التركي المعين من السلطان للتصديق عليها ويتضح من هذا الديوان أن الأقباط ليس لهم أي دور في السلطان للتصديق عليها ويتضح من هذا الديوان أن الأقباط ليس لهم أي دور في إدارة السلطة.

رابعاً: وفي ١٥٣٥م بدأ نظام الامتيازات الأجنبية حيث عقدت معاهدة تحالف بين السلطان سليمان القانوني السلطان العثماني وفرنسوا الأول حاكم فرنسا ضد أسرة الهاسبورج التي كانت تحكم النمسا وأسبانيا وبموجب هذه المعاهدة وضع نظام الامتيازات الأجنبية في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها مصر حيث تخول المعاهدة للفرنسيين في الدولة العثمانية أن يحاكموا أمام قناصلهم في أي جريمة يرتكبونها وليس أمام القضاء المحلي وأن يعفوا من الضرائب التي تقرر على المواطنين المحليين. وبدأت الدول الأوروبية الأخرى تطالب لرعاياها بنفس الامتيازات المخولة للفرنسيين.

خامساً: وكان الأقباط المصريون يعيشون في ضنك الحياة وكانوا يعاملون معاملة غير إنسانية عكس المسيحيين الأجانب في مصر فلم يجد الأقباط المصريون من يعتني بهم ولم يتمتعوا بالحرية وقد طبقت عليهم أمور غاية في القسوة نتيجة الأوامر التعسفية التي صدرت من الحكام العثمانيين

(١) أحمد حسين: "موسوعة تاريخ مصر" دار الشعب، ص ٨٠٩ وما بعدها.

في استنبول ولزم تنفيذها على الأقباط في مصر منها:

- ١ - حرمان المسيحيين من الوقوف على قدم المساواة مع المسلمين.
- ٢ - إلزام المسيحيين بالسير على يسار الطريق.
- ٣ - حرمان المسيحيين من ركوب الخيل.
- ٤ - حرمان المسيحيين من أن يجاهروا بشهادتهم الدينية.
- ٥ - حرمان المسيحيين من الإفطار في شهر رمضان. (١)

سادساً: وفي بداية عهد الدولة العثمانية كان المصريون أقباطاً ومسلمين محرومين من ملكية الأراضي الزراعية وكان الأقباط يسكنون في بعض الأماكن وأشهرها منطقة الخازنداره هي باب الحديد حالياً وكانت تطل من الشرق على مزرعة كبيرة لزراعة الفجل تحمل اسم الفجالة الآن وحارة النصارى التي يقوم في وسطها دير قديم للراهبات يسمى بالعزباوية تسمى عزبة الأزبكية وبها كنيسة حارة الروم حيث يوجد المقر البابوي والمنطقة الثانية التي يقيم بها الأقباط هي حارة السقاين وهي منطقة قريبة من القلعة والمنطقة الثالثة هي الصاغة حالياً حتى حارة زويلة واحترف أهلها صناعة الذهب والفضة وتسليف النقود مقابل رهون ومنطقة النحاسين حيث توجد تجارة النحاس والغورية حيث توجد صناعة الصابون والمنسوجات.

سابعاً: وفي عام ١٦٧٨ م صدر قرار من السلطان العثماني غاية في القسوة يلزم الأقباط بالآتي: -

- ١ - أن يعلق النصارى في رقبتهم جلجلان أو طوقين من الحديد لذلك كان يسمى الأقباط بالرقبة الزرقاء لأن الطوقين من الحديد وكانا يتركان حزاماً أزرق في رقبة الأقباط ويعلق في رقبة اليهود جلجلان واحد أو طوق واحد للتمييز بين الأقباط واليهود.
- ٢ - وأن لا يلبس كل من اليهود والنصارى عمامتهم.
- ٣ - وألا يلبس النصارى أثواباً من الجوخ أو الصوف.
- ٤ - وألا تتزين نساء الأقباط واليهود بالملابس البيضاء وتكون ملابس

(١) الراهب انطونيوس الاتواني - مرجع سابق، ص ٣١٥.

النصارى سوداء. (١)

ثامناً: ولكن في النصف الثاني من القرن السابع عشر بدأ وضع الأقباط يتحسن بعد ظهور بعض وجهاء الأقباط من أثرياء التجار وأصحاب الحرف وجواهرجيه وبنائين ونجارين وكان أشهر الأقباط المعلم غبريال السادات والمعلم يوسف الألفي والمعلم منقريوس.

تاسعاً: وفي عام ١٦٨٤م نجح الفرنسيون بموافقة الباب العالي في الآستانة في إقامة إرسالية كاثوليكية في صعيد مصر وأقام الجزويت إرسالية أخرى في القاهرة وهذه الإرساليات التبشيرية لم تنجح في إستمالة أعداد كبيرة من الأقباط الأرثوذكس للمل الجديدة الكاثوليكية والبروسنتانية وقد حاول الفاتيكان في روما الحصول على موافقة بطريرك الأقباط الأرثوذكس بالإعتراف بسيادة كرسي روما عليهم في مقابل بسط الحماية على الأقباط وإعفائهم من الجزية ومعاملتهم مثل مسيحيين أوروبا بموافقة السلطان العثماني فقد رفض الأقباط الأرثوذكس تغيير عقيدتهم لأن العقيدة الأرثوذكسية وتمثلها كنيسة القاهرة كان لها نفس مكانة الكنائس التي تزعمت المسيحية مثل كنيسة القسطنطينية وروما وانطاكية.

عاشراً: ومما هو جدير بالذكر أنه في عام ١٧١٨م استطاع بطريرك الأقباط الأرثوذكس الأنبا بطرس السادس أن يقنع السلطان العثماني في أن يصدر فرماناً يعترف بحق الأقباط المصريين في أن يتبعوا قوانينهم الخاصة في مسائل الطلاق والزواج والأحوال الشخصية وأصبح في مصر محكمة لأهل الذمة وهي محكمة القسمة العربية حيث كان يلجأ إليها النصارى واليهود في مسائل الأحوال الشخصية الحادي عشر.

الحادي عشر: وقد استغلت فرنسا ضعف الدولة العثمانية وبدأت الحملة الفرنسية على مصر من ١٧٩٨ حتى ١٨٠١ حيث دخل نابليون بونابرت مصر مرتدياً عباءة الإسلام كهدف تكتيكي ومناورة سياسية لخدمة أهدافه العسكرية وخطته للسيطرة على البلاد والإستقرار بها وأن يكون له مبرر شرعي لمواجهة الدولة العثمانية التي كانت تنادي بالخلافة الإسلامية. وكان اعتناق نابليون بونابرت الاسلام ما هو إلا حركة ليسيتر على

(١) الراهب انطونيوس الاتطواني - مرجع سابق، ص ٣٥٠.

مشاعر غالبية المصريين المتدينين بالدين الإسلامي لأنه من المعروف أن نابليون بونابرت لا ديني أي ملحد وهو لم يكن يعترف بسلطة البابا عليه حيث أنه في حفل تتويجه كان هناك طقس ديني لمسح الملوك بأن يقوم البابا بتلبيس الملك تاج الامبراطورية وعند جلوس نابليون على عرش الامبراطورية الفرنسية رفض أن يضع البابا التاج على رأسه وخطف التاج بيده ووضعه على رأسه بنفسه.^(١)

الثاني عشر: وعندما دخل نابليون مصر طلب منه بعض الأقباط ومنهم المعلم جرجس الجوهرى بخطاب في ٧ ديسمبر ١٧٩٧م موجه لنابليون بونابرت أن يمنح الأقباط حريتهم وخاصة حرية العبادة والغاء القيود التي فرضها المماليك والعثمانيون عليهم والتي سبق ذكرها فأستجاب له وسمح لهم نابليون بونابرت بأن يركبوا البغال والخيول ويلبسوا العمامات على رؤوسهم ويتزينوا بما يشاءون ويقيموا شعائرهم الدينية علانية وعدم تعليق الجلاجل الحديدية في رقابهم. ولكنه فيما بعد ألغى ما وعدهم به وبذلك لم يستفيد الأقباط من الحملة الفرنسية أي شيء.

الثالث عشر: وكان أهم دور يقوم به الأقباط في عهد المماليك والعثمانيين هو جباية الضرائب وبتاريخ ٢٢ أغسطس ١٧٩٩م أرسل نابليون خطاباً إلى الجنرال كليبر الحاكم الفرنسي في مصر يقول فيه " كنت مزماً إن سارت الأمور سيرها الطبيعي أن أضع نظاماً جديداً للضرائب يجعلنا نستغني تقريباً عن خدمات الأقباط " فجميع تصرفات نابليون تتصف بالدهاء لكسب عطف المسلمين وقد أصدر نابليون تشريعات جديدة حتى يشعر المصريون بكيانهم لإحتوائهم في صفه فكون مجلساً يسمى مجلس شئون الديوان وهو يتكون من شيوخ الأزهر وبعض الفرنسيين وكان عمله تقديم المشورة للحاكم الفرنسي ولم يكن من بين هذا المجلس قبضي واحد.

الرابع عشر: ورغم تودد نابليون لمشايخ الأزهر وللمسلمين فقد قامت أول ثورة في القاهرة بعد ثلاثة أشهر من مجيء الحملة الفرنسية وكان من نتائجها حرق كنيسة حارة الروم التي كانت مقراً للبطريركية وأمر بطريرك الأقباط

(١) أحمد حسين: مرجع سابق، ص ٨٨٩.

الأرثوذكس مرقس الثامن بنقل البطريركية مؤقتاً لحارة النصارى في الأربكية وقتل بها كثير من الأقباط ولم تكن الثورة إلا تعبيراً عن الاستياء من انتصار نابليون على الأتراك لإعتقادهم أن استعمار الخلافة الإسلامية العثمانية أحسن من استعمار نابليون المسيحي وقد قال نابليون لكليبر " إن الأقباط أقلية وإذا كان علينا أن نضمن لهم العدل والحرية فإن ذلك خطر على وجودنا في مصر فليس من الحكمة منحهم الامتيازات ".

الخامس عشر: وهكذا كانت سياسة نابليون وبعده كليبر وبعده مينو طوال الثلاث سنوات لذلك لم يستطيع الفرنسيون كسب ود الشعب المصري سواء المسلمين أو الأقباط وقد كان من أبرز الشخصيات القبطية أثناء الحملة الفرنسية المعلم ملطى والمعلم جرجس الجوهري والمعلم أنطوان أبو طاقية حتى رحل الفرنسيون عن مصر.

السادس عشر: وبعده ذلك تولى الحكم في مصر محمد علي في الفترة ما بين ١٨٠٥ إلى ١٨٤٩ وبدأ محمد علي في إنشاء جيش مصري حديث على يد كولونيل سابق في الجيش الفرنسي من جيش نابليون وهو الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام فيما بعد واشتهر باسم سليمان باشا الفرنساوي وكان ذلك الجيش على أحدث النظم الأوروبية وفي فبراير ١٨٤١ صدر فرمان من الباب العالي بجعل مصر وراثية في أسرة محمد علي. على أن تكون مصر جزء من الدولة العثمانية تسري فيها قوانين الدولة العثمانية والمعاهدات التي تبرمها وأن يجري فيها كل شيء باسم السلطان العثماني وأن تدفع جزية سنوية يحددها السلطان.^(١)

وتم تعديل ذلك فرمان بأن يصبح حق الوراثة لحكم مصر في أسرة محمد علي للأكبر سناً من أولاد محمد علي وأحفاده الذكور وحددت الجزية بربع إيرادات مصر ثم أعيد تعديلها إلى ٤٠٠ ألف جنية ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر تتمتع باستقلال داخلي حيث أن الحاكم من أسرة محمد علي ولكن في ظل السيادة الثمانية تحت حكم أسرة محمد علي.

السابع عشر: وفي عام ١٨٤٨ حدث أول تعداد للشعب المصري بطريقة علمية حيث بلغ تعدادهم ٤,٤٧٦,٤٤٠ مليون وفي ٣ أغسطس ١٨٤٩م توفي

(١) أحمد حسين: مرجع سابق، ص ٩٣٧.

محمد علي في سراي رأس التين بالاسكندرية وهو يبلغ من العمر ثمانين عاماً وقد تحسن موقف الأقباط في عهد محمد علي عن العهود السابقة حيث كان المعلم غالي أبو طافية هو اليد اليمنى لمحمد علي في وضع نظام الضرائب وجبايتها فقد كان بمثابة وزيراً للمالية وقد كان النظام الإداري بيد المعلم باسيلوس وقد قام المعلم غالي بتعيين بعض الأقباط في الوظائف الصغرى لمعاونته.

الثامن عشر: وقد كان سر تفوق محمد علي مؤسس مصر الحديثة استعانته بالخبرات الأجنبية وفي عهده ألغيت الكثير من القيود على الأقباط وألغيت بعض مظاهر التفرقة بين المسلمين والأقباط التي سبق ذكرها ونظراً لإرتباطه واعتماده واستعانته بالخبرات الفرنسية تغيرت نظرتة نحو الأقباط وهو أول من اتبع سياسة التسامح مع الأقباط واتجهت سياسته إلى المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات فعين بطرس أغا مأموراً لمركز برديس وميخائيل أغا مأموراً للفشن بالوجه القبلي وفرج أغا مأموراً لدير مواس وتكلا سيداروس لبهجوره وأنطوان أبو طافية في الشرقية وقد أثمرت سياسة المساواة التي اتبعها محمد علي بين جميع المصريين حيث حدث تعاون بين المسلمين والمسيحيين وتعاونوا تعاوناً صادقاً في الحملات الحربية التي كان يشنها محمد علي وتحمل الأقباط نصيبهم في نفقات الحملات واختلطت دماهم مع دماء إخوانهم المسلمين في غزوات أراضي الشام وجبال الموره وسهول آسيا الصغرى وتحمل الجميع عبء التضحية من أجل الوطن لأول مرة في حياة الأقباط في مصر وتحمل الأقباط في الحملات الحربية الأولى المساهمة في دفع مرتبات الجنود فقد دفعوا مائتي ألف ريال دفعها الأقباط الأرثوذكس وكذلك ثمانية آلاف ريال دفعها الأقباط الكاثوليك وقد دفعها عن الأقباط الكاثوليك المعلم غالي وورثته وفيكتور وكيل دائرة عثمان بك البرديس.

التاسع عشر: أهم القرارات التي اتخذها محمد علي باش بالنسبة للأقباط هي:

- ١- إلغاء قيود الزي الذي كان مفروضاً على الأقباط في العصور السابقة فخلع الأقباط الزي الأزرق والأسود الذي كان مفروضاً عليهم وأصبحوا يلبسون العنائم بعد أن كانوا ممنوعين من ذلك وأصبحوا يلبسون الكشمير الملون وخلعوا الجلاجل الحديدية من رقابهم.
- ٢- السماح للأقباط بأن يركبوا البغال والخيول بعد أن كانوا ممنوعين من

ذلك في العصور السابقة.

- ٣- السماح للأقباط بحمل السلاح لأول مرة في تاريخهم.
- ٤- إلغاء القيود التي كانت مفروضة على الأقباط لممارسة الطقوس الدينية والسماح لهم بحرية بناء الكنائس ولم يرفض للأقباط أي طلب تقدموا به لبناء أو إصلاح الكنائس.
- ٥- السماح لهم بزيارة الأراضي المقدسة حيث كان الأقباط في عهد المماليك ممنوعين من زيارة الأراضي المقدسة.
- ٦- كان محمد علي أول حاكم مسلم في التاريخ يمنح الموظفين الأقباط رتبة البكويه وأتخذ له مستشارين من الأقباط وقد كانت أهم الشخصيات القبطية في عصر محمد علي المعلم غالي وابنه باسيليوس وقد كان يعمل كاتباً لدى محمد بك الألفي في أول الأمر ولكن محمد علي أسند إليه منصب كبير المباشرين والمباشرين هم من يجمعون الضرائب وهو منصب مثل وزير المالية الآن وقد قام المعلم غالي بتقسيم مصر إلى مديريات وأقسام والأطيان إلى أحواض وقبائل. حتى يسهل تحصيل الضرائب للخزانة وقد قام بإنشاء مصلحة المساحة واستمر المعلم غالي في هذا المنصب طوال فترة حكم محمد علي.
- العشرين: وفي مايو ١٨٢٢م أطلق إبراهيم باشا ابن محمد علي رصاص مسدسه على المعلم غالي في زفتى فخر صريعاً وظلت جثته ملقاة لمدة يومين لا يجرؤ أحد على القيام بدفنها حتى إستأذن رزق أغا حاكم الشرقية في دفنها فأقيمت الصلاة على المعلم غالي بكنيسة أبي سفين بزفتى.
- ويقال أن السبب في قتله هو رفضه فرض ضرائب على النخيل حينما طلب منه إبراهيم باشا أكبر أبناء محمد علي باشا فرض ضرائب على النخيل فطلب منه المعلم غالي عرض الأمر على محمد علي باشا أولاً فأجابه إبراهيم باشا بإطلاق الرصاص عليه.
- وقد أحضر محمد علي باشا باسيليوس نجل المعلم غالي لترضيته وأسند إليه منصب رئيس المحاسبة في الحكومة المصرية وأنعم عليه برتبة بك وهو أول قبطي يمنح هذه الرتبة كنوع من الترضية لمقتل والده. (١)

(١) الراهب انطونيوس الاتطواني - مرجع سابق، ص ٣٧٤.

الحادي والعشرين: وقد توفي محمد علي باشا في عام ١٨٤٩م وصدر فرمان من الباب العالي بتولي عباس باشا الحكم في الفترة ما بين ١٨٤٩ إلى ١٨٥٤ خلفاً لمحمد علي باشا وقد كان يكره الأقباط فأخرج الكثير منهم من دواوين الحكومة وبعد وفاته صدر فرمان من الباب العالي بتولي سعيد باشا الحكم بعده في الفترة ما بين ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣ وكانت من أهم الفترات في تاريخ الأقباط حيث صدرت في عهده عدة قرارات.

الثاني والعشرين: أهم قرارات سعيد باشا بالنسبة للأقباط هي: (١)

- ١- كان الأقباط في العصور السابقة ممنوعين من التجنيد والإشتراك في الجيوش لعدم الثقة فيهم وخوفاً من خيانتهم للجيش الإسلامي أثناء محاربة الجيوش الأخرى المسيحية ولرغبة الحكام في منع الأقباط من الالتحاق بالجيش والحصول على المناصب العسكرية العليا إلا أن سعيد باشا استمرراً في روح التسامح الديني ومبدأ المساواة بين المسلمين والأقباط سمح لهم بالتجنيد والإشتراك في الجيوش رسمياً فقام بتطبيق قانون الخدمة العسكرية على الأقباط وأصدر أمراً بضرورة تجنيدهم مثل المسلمين.
- ٢- أهم القرارات التي اتخذها سعيد باشا إلغاء الأفراح التي كانت تقام في حالة اعتناق قبطي للديانة الإسلامية.
- ٣- إلغاء الجزية المفروضة على الذميين بأمر أصدره سعيد باشا في ديسمبر ١٨٥٥م وهذه أول مرة في تاريخ الأقباط تلغى الجزية عليهم بعد أن كانت مفروضة عليهم منذ الفتح الإسلامي لمصر في ٦٤٠م على يد عمرو بن العاص وكانت الجزية نوعاً من الضرائب للإشتراك في المنافع العامة التي تقيمها الدولة.
- ٤- سادت روح التسامح والمساواة في عهد سعيد باشا حتى أنه عين حاكماً مسيحياً على إقليم مصوع بالسودان وهو إجراء يتميز بحسن عهده بالنسبة للأقباط وكان يهدف إلى تعيين الكفاءات دون النظر إلى الديانة.
- ٥- سمح سعيد باشا للجنود المصريين المسيحيين أن يمارسوا ديانتهم المسيحية علانية.

(١) الراهب انطونيوس الاتواني - مرجع سابق، ص ٣٧٨.

الفصل الثاني

صدور الخط الهمايوني في عهد سعيد باشا

صدر الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس في عهد سعيد باشا في فبراير ١٨٥٦م وسوف نتعرض للخط الهمايوني في عدة موضوعات وهي الظروف وأسباب صدور الخط الهمايوني من السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية لتطبيقه على جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية على جميع الأديان غير الإسلامية وكذلك نص الخط الهمايوني ذاته بعد تعريبه من اللغة التركية بنفس الألفاظ التي صدرت به وكذلك التعليق على الخط الهمايوني لتفصيل بياناته والمسائل التي يتضمنها وذلك في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : ظروف وأسباب صدور الخط الهمايوني.

المبحث الثاني : النص الكامل للخط الهمايوني بعد تعريبه من اللغة التركية.

المبحث الثالث : تعليق المؤلف على الخط الهمايوني.

المبحث الأول

ظروف وأسباب صدور الخط الهمايوني

الأول: أثناء صدور الخط الهمايوني كان سلطان الدولة العثمانية في أسطنبول هو السلطان عبد المجيد الذي تولى العرش وعمره لا يتجاوز السابعة عشرة وكان يتولى الحكم في مصر محمد سعيد باشا الذي تولى الحكم في عام ١٨٥٤ حيث صدر فرمان الشاهاني بتولي محمد سعيد بن محمد علي عرش مصر وكان عمره يوم أن تولى العرش أثنى وثلاثين عاماً وقد ولد في الاسكندرية في عام ١٨٢٢ وقد أعتنى محمد علي بتربيته.

وقد أحب سعيد باشا المصريين وكان يكره الأتراك والشراسة وكان يحب الأوروبيين وخاصة الفرنسيين وكان طوال فترة حكم والده محمد علي يعيش في الاسكندرية حيث كان نائب القنصل الفرنسي في الاسكندرية هو فردينان ديليسبس وكان سعيد أثناء طفولته يجد متعته في بيت نائب القنصل الفرنسي وبذلك توطدت الصلة والصدقة بين سعيد باشا وابن نائب القنصل الفرنسي فردينان ديليسبس وقد عاد نائب القنصل الفرنسي إلى فرنسا بعد نقله إلى فرنسا واصطحب معه ابنه فردينان ديليسبس.

ثانياً: وبعد أن تولى سعيد باشا الحكم في عام ١٨٥٤م أرسل إلى صديق عمره فردينان ديليسبس في باريس ليستضيفه في القاهرة وعند حضوره اصططحبه في رحلة إلى الاسكندرية وانتهاز فردينان ديليسبس الفرصة وعرض عليه فكرة إنشاء مشروع قناة السويس التي وافق عليها سعيد باشا.

ثالثاً: ومما هو جدير بالذكر أنه في عام ١٨٥٥م تمت موافقة سعيد باشا على إنشاء كلية للأقباط الأرثوذكس وقد أنشئت هذه الكلية في حارة النصارى وفي عام ١٨٥٦م منح سعيد باشا امتياز شركة قناة السويس.

رابعاً: وأهم شيء يهمني في عام ١٨٥٦م هو عقد مؤتمر باريس لإنهاء الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا وقد وقفت إنجلترا وفرنسا إلى جوار السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية حتى ينتصر على روسيا بعد سقوط مدينة سياستبول ونتيجة وقفة إنجلترا وفرنسا إلى جوار سلطان الدولة العثمانية ونصرته على روسيا أصدر السلطان عبد المجيد خان سلطان

الإمبراطورية العثمانية في هذا العام ١٨٥٦م أول فرمان ينظم عملية ترميم وإنشاء الكنائس لجميع الطوائف المسيحية لمجاملة فرنسا وإنجلترا وهو فرمان المعروف بالخط الهمايون وذلك في فبراير ١٨٥٦م كجزء من برنامج الإصلاح العام وهذا فرمان صادر لجميع أنحاء الامبراطورية العثمانية وليس لمصر فقط بل لجميع الولايات والأقطار التي تخضع للإمبراطورية العثمانية وهو ليس خاصاً بالأقباط الأرثوذكس وحدهم بل بجميع الطوائف المسيحية سواء أكانت انجيلية أو أرثوذكسية أو بروتستانتية أو كاثوليكية أو غيرها من الطوائف المسيحية وجميع الطوائف غير الاسلامية ومنها اليهودية ومما تقدم يتضح أسباب وظروف صدور الخط الهمايوني.

خامساً: وأثناء ظهور الخط الهمايوني كان يعتلي الكرسي البطريركي للأقباط الأرثوذكس الأنبا كيرلس الرابع الذي تولى في الفترة ما بين ١٨٥٤م إلى ١٨٦١م وقد كان البابا كيرلس الرابع يسمى أبو الإصلاح فهو أول بطريرك للأقباط الأرثوذكس استخدم مطبعة أهلية وأنشأ الكثير من المدارس للجميع دون تمييز بين المسلمون والأقباط وهو أول من فتح مدرسة للبنات وأول من أقام مكتبة قومية.

المبحث الثاني

النص الكامل للخط الهمايوني

بعد تعريبه من اللغة التركية^(١)

تعريب الفرمان العالي الموضح بالخط الهمايوني الذي جرى شرف صدوره
بناء للوكالة المطلقة للسلطان بخصوص الاصلاحات في أوائل شهر جمادي
الآخرة سنة ١٢٧٢ فيراير سنة ١٨٥٦.

بعد الألقاب:

لما كان أقدم أفكار الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعتي
الشاهانية التي هي وديعة الباري ليدي المؤيدة الملوكانية واستكمالها من كل جهة
شوهدت والله الحمد بكثرة وافرة أثمار هممي المخصوصة الشاهانية التي ظهرت
في هذا الباب منذ يوم جلوسي الهمايوني المقرون باليمن وقد أخذت معمورية
ملكنا وثروة ملتنا الإزدياد من وقت إلى وقت إلا أنه لما كانت عدالتي السلطانية
تطلب تجديد وتأكيد النظامات الخيرية التي توقفت بوضعها وتأسيسها لحد الآن
لإيصال الحالة الموافقة لشأن دولتنا العلية واللائقة للموقع العالي المهم الذي
حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة إلى درجة الكمال ولاسيما الآن حيث
تضاعف بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التي لدولتي العلية في الخارج
بحسب تأثير المساعي الجميلة من حمية عموم تبعتي الشاهانية وهمة ومعاونة
نواب الدول المفخمة الخيرية التي هي معنا باتفاق خاص باهر الاخلاص على ما
يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العلية أصبح أن اقتضاء إرادة
مزاحمي المعتادة الملوكانية أن تترقى فأنا في الداخل أيضاً الأسباب والوسائل
المسلتزمة لتزايد قوة ومكنة سلطتي السنية وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من
كل وجه لجميع صنوف تبعتي الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية
الوطنية والمتساوين في نظر معدلة شفقتي الملوكانية وبناء على ذلك قد صدرت
ارادتي العادلة السلطانية بإجراء الخصوصات الآتية وهي: -

بما أن تلك التأمينات التي صار الوعد بها من طرفي الأشرف السلطاني لأجل
أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعتي الموجودين في أي

(١) الراهب انطونيوس الاتواني - مرجع سابق، ص ٣٧٩.

دين ومذهب كان بدون استثناء بموجب خطي الهمايوني الذي تلى في كلخانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل اخراجها بكمالها إلى العل أما الامتيازات المعافيات الروحانية جميعاً التي أعطيت من طرف أجدادي العظام أو أحسن بها في السنين الأخيرى إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة الموجودين في ممالك المحروسة الشاهانية فقد صار تقريراها وإبقاؤها الآن أيضاً إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة غير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة في إصلاحاتها التي أوجبها الوقت وأثار التمدن بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة في إصلاحاتها التي أوجبها الوقت وأثار التمدن والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تشكل في البطركرخانات بارادتي واستحسانى الملوكي تحت نظارة بابنا العالي وتحبر على عرضها والإفادة عنها إلى بابنا العالي ويصير توفيق الرخصة والإقتدار اللذين صار التكرم بإعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطان أب الفتح محد خان الثاني ومن خلفائه العظام إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال والموقع الجديد الذي صار التأمين به لهم من نيات فتوتى السلطانية ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة الجارى والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقاً إلى أحكام براءة البطركية العلية بالصحة والتمام وحين تصب البطرک أو المطران والمرخص والابيسكوبوس والحاخام يقتضى أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقاً إلى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحانيين ثم يصير منع الجوائز والعائدات التي تعطى إلى الرهبان تحت أي صورة واسم كان بالكلية ويتخصص عرضها معينة إلى البطاركة ورؤساء الجماعات.

وكذلك يتعين معاشات إلى باقي الرهبان وعلى وجه الحقائقية بالنظر إلى أهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذي يعطى بعد الآن ونحال ادارة المصالح الملوية المختصة بحماية المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إيراث سكنته إلى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة. ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات

في المداين والقصبات والقرى التي جميع أهلها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذا لزم تجديد محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم ما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة ويجري اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتي السنية الملكونية أو تنبئين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة إذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ماعدا اجراء المصوصات المتعلقة بالعبادة في تلك الموضع ظاهراً وعلناً.

أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهلها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها ابتاعاً للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها متى لزمها أبنية يقتضي إنشاؤها جديداً يلزم أن تستدعي بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابا العالي فتصدر رخصتنا عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية.

والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحي وتزال مؤبداً من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التي تتضمن تدني صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتي السنية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانوناً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجد الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المأمورين.

ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد في ممالك المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعتي الشهانية عن إجراء فرائض ديانتهم ولا يعانى من جراء ذلك جوراً ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانتهم ومذهبهم.

أما انتخاب ونصب مأموري سلطنتي السنية وخدامها فهو منوط بتبني إرادتي الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في

خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون في المأموريات امتثالاً إلى النظمات المرعية الأجراء في حق العموم بحسب اهليتهم وقابليتهم والذين هم من تبعة سلطنتي السنية يقبلون جميعاً عندما يفون الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن أو الإمتحانات في النظمات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تمييز في مكاتب دولي العلية العسكرية والملكية وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكن تكون أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلمها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة أعضاؤه من طرفي الشاهاني.

أما بجميع الدعاوي التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة أو بين التبعة المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة والمجالس التي تعقد بين طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدى والمدعى عليه والشهود الذي يقيمانيهم البغى أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة بيمين يحثرونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم.

أما الدعاوي العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الايالات والألوية المختلطة أيضاً المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علناً.

وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الارثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرف البطرك أو الرؤساء والمجالس ويبغي تنميم أصول ونظمات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتنشر وتعلن مترجمة بالأسن المختلفة المستعملة في ممالك المحروسة الشهبانية وتحصل المباشرة في طرف مدة قليلة لأن تتصلح بقدر الإمكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية مع إصلاح الحسبية في جميع المحلات لأجل توفيق الحقوق الإنسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال أيضاً كل أنواع المجازاة الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التي تمثل الأذية والإضرار في الحبوس ما عدا المعاملات الموافقة للنظمات الانضباطية الموضوعة من جانب

سلطنتي السنية وما يحصل من التي تقع خلاف ذلك وزجرها بكل منع الحركات شدة ويجري تكدير المأمورين الذي يأمرهم بها الأشخاص الذين يجرونها فعلاً وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضاً.

وينبغي أن تنتظم أمور الضبطية في دار سلطنتي السنية والأيلات والبلاد والقرى بصورة أمينة صحيحة وقوية لمحافظة أموال جميع تبعتي الملوكانية أصحاب السكينة وأرواحهم وكما مساواة الزيركو توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم في الوظائف أيضاً فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعة الغير المسلمة مجبرون أن ينقادوا إلى القرار المعطى أخيراً بحق إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الاسلام وتجري في هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البديل وإما بإعطاء دراهم نقدية وتعمل المنظمات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدا عن الاسلام فيما بين صفوف العسكرية وتنشر وتعلق في أقرب وقت أمكن.

وأن يتوضح أمر انتخاب الأعضاء الذي يوجدون في مجالس الايلات والألوية من المسلمين والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استحصاا الوسائل المؤثرة بأمر التشييت بإصلاحات المنظمات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لأجل حصول التأمين على ظهور الآراء المستقيمة فتعلم دولتي العلية نتيجة الآراء وما يعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة وتناظر على ذلك.

وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرف في العقارات متساوية بحق تبعتي الملوكانية كافة فمن بعد أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتي السنية والدول الأجنبية تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا في الأملاك أيضاً بحسب اتباع قوانين دولتي العلية وامتنال نظمات الضابطة البلدية واعطائهم أصل التكاليف التي تعطيها الأهالي الوطنيون أما الزيركو والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظورة فيها إلى الصنف والمذهب ينبغي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة في أخذ واستيفاء هذه التكاليف والأعشار خاصة.

وتجري أصول أخذ الويركو شيئاً فشيئاً على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة

إذا كانت قابلة للأخذ عوض أصول إلزام إيرادات دولتي العلية وما دامت الأصول الحالية جارية ينبغي أن يمتنع مأمور دولتي العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الإلتزامات التي تجري مزايدات علناً أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك ثم توضع وتتعين التكاليف المحلية أيضاً في صورة لا توجب الخلل في المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مهما أكان ويضم على المبالغ المناسبة التي يصير تعيينها وتخصيصها لأجل الأمور النافعة للويركو المخصوص الذي سوف يصير وضعه وتأسيسه في الايالات والسناجق التي تستفيد من الطرق والمسالك التي يصير انشاؤها واحداثها براً وبحراً.

ولما كان قد عمل أخيراً نظام مخصوص بحق تنظيم وإدارة دفتر إيرادات ومصرفات سلطنتي السنية في كل سنة ينبغي أي نحصل الإعتناء بإجراء أحكامه بتمامها وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصوصة لكل من المأموريات وتجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفي الأشراف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي السنية وهؤلاء المأمورون يتعينون لسنة واحدة وعندما يبتدون في مأمورياتهم يجري تحليفهم وينبغي أن يفحص أعضاء المجلس العالي يفصحون ويفيدون في اجتماعاتهم العادية والتي هي فوق العادة عن آرائهم ومطالباتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكدير أصلاً من جراء ذلك.

وتجري أحكام القوانين الموضوعة فيما يخص الإفساد والارتكاب والاعتساف توفيقاً إلى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتي السنية من أي صنف كانوا أو في أية مأمورية وجدوا ويصير صحيح أصول سكة دولتي العلية وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأموالها المالية كالباتكات وتعيين الرأس المال المقتضى إلى الخصوصات التي هي منبع الثروة المادية للمالكي المحروسة الشاهانية وتفتح الطرق والجداول المقتضية لأجل نقل محصولات ممالك الشاهانية وتجري التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة ويلتفت إلى استفادة المعارف ورأس المال لأجل ذلك من أوروبا وتوضع في موقع الإجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدقق في أسبابها.

فانت إذن أيها الصدر العظيم الممدوح الشيم المشار إليه أنت أعلن أشع فرمان

هذا الجليل العنوان الملوكانى حسب أصوله فى دار السعادة. وفى كل طرف من ممالكى الشاهانية وأبذل جل الهمة بإجراء مقتضيات الخصوصيات المشروحة على المبسين واستحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية لأن تكون أحكامه الجليلة منذ الآن مرعية الإجراء على الدوام والاستمرار وهكذا عملوا وعلى علامتى الشريفة اعتمدوا.

المبحث الثالث

تعليق المؤلف على الخط الهمايوني بعد تعريبه

هناك اعتقاد خاطئ لدى الأقباط في مصر وفي المهجر ولدى المثقفين عموماً مسلمين ومسيحيين أن الخط الهمايوني خاص ببناء وترميم الكنائس فقط وأنه مطبق في مصر حتى الآن لدرجة أن المسيحيين في مصر يطلبون حتى الآن من المسئولين إلغاء الخط الهمايوني وهذا غير واقعي وغير معقول لأن الخط الهمايوني عبارة عن قرار إداري صادر من السلطان عبد المجيد خان للصدر الأعظم وهو رئيس الوزراء لتنفيذه في كل الولايات التابعة للدولة العثمانية، فكيف يكون موجود في مصر حتى الآن؟؟ بل إن أهم ما تضمنه الخط الهمايوني لجميع المسيحيين أياً كانت ملتهم واليهود في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها مصر هو:

- ١- المساواة بين جميع المواطنين المقيمين على أراضي الامبراطورية العثمانية لجميع الأديان بدون استثناء وهو ما تعرفه لغة الدساتير الحالية بالمساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين.
- ٢- أن يكون انتخاب البطارقة لجميع الطوائف المسيحية وتنصيبهم لمدة حياتهم وهذا استجابة لرغبات الكنائس المختلفة بأن أحداً لا يستطيع أن ينزع سلطة البابا طالما كان على قيد الحياة دون عجز عن ممارسة مهامه.
- ٣- الترخيص بإقامة وترميم الكنائس والأبنية والمحلات والمكاتب والمستشفيات والمقابر لجميع الطوائف المسيحية ويجب أن يعرض البطريرك أو رؤساء الملة صورة من الرسم على الباب العالي في الآستانة ويجري الموافقة عليها من الإرادة السلطانية السنية الملوكانية أي من السلطان فالأصل في بناء الكنائس الإباحة المشروطة بموافقة البطريرك والسلطة الإدارية بعد تقديم المستندات.
- ٤- الإعفاء من أية مصاريف أو ضرائب لهذه الأبنية.
- ٥- يجب أن تؤخذ التدابير اللازمة لأجل تأمين من كانوا من أهل مذهب

واحد مهما بلغ عددهم ليقوموا شعائرهم الدينية بحرية وحمايتهم أثناء إقامة شعائرهم.

٦- جميع المواطنين من أي ملة سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها عندما تنطبق عليهم الشروط بدون فرق أو تمييز في مكاتب الدولة العثمانية العسكرية والمدنية وعلى ذلك فأصبح الإلتحاق بالوظائف المدنية والعسكرية حق لجميع المواطنين على أرض الأمبراطورية دون تمييز أو تفرقة بسبب الدين أو المذهب أو اللون أو العرق وعلى ذلك فإن الإلتحاق والترقي في جميع المناصب العسكرية والمدنية حق للجميع في مساواة بين المسلمين والأقباط والمسيحيين بكل طوائفهم واليهود والمذاهب المتفرعة من بعض الشيع الإسلامية.

٧- أن يكون ترميم الكنائس من خلال السلطات المحلية التي كان لها ترخيص سابق أما الكنائس الجديدة التي يراد بنائها فيجب تقديم طلبات بناء الكنائس والرسوم الهندسية وموافقة البطريرك المسئول وتصدر بعد ذلك التراخيص من الباب العالي في الآستانة.

٨- تشكيل مجالس ملية للطوائف المختلفة مكونة من رجال دين وعلمانيين لإدارة المصالح الملية الخاصة بشئونهم الداخلية والفصل في أحكامهم الشخصية.

٩- تزال من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتلميحات التي تتضمن الإساءة إلى فئة من الناس بسبب المذاهب أو الجنسية ويمنع توصيف يهين أو يمس العقائد الدينية للطوائف المختلفة سواء ذلك بين أفراد المواطنين أو من طرف رجال الدولة الإداريين.

١٠- الفرمان العالي الموضح بالخط الهمايوني الصادر بناء على الوكالة المطلقة للسلطان العثماني بخصوص الإصلاحات في الدولة العثمانية ليس قانوناً ولكنه تعليمات إدارية صادرة من السلطات لتنفيذه بمعرفة الحكام في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية على جميع المذاهب والملل الغير مسلمة وعلى ذلك فالخط الهمايوني ليس قانون بل هو تعليمات إدارية.

- ١١- لا يجبر أحد في جميع أقاليم الدولة العثمانية على ترك ديانتة ومذهبه.
- ١٢- الخدمة العسكرية واجبة على المسيحيين والمسلمين معاً ويخضعون لنظام واحد في التجنيد أو الاعفاء من العسكرية بإعطاء البديل أو إعطاء دراهم نقدية.
- ١٣- عمل نظام مخصوص في تنظيم الدفاتر وإنشاء دفاتر للإيرادات ودفاتر للمصروفات في كل ولاية تابعة للدولة العثمانية في كل سنة.
- ١٤- هذا الخط الهمايوني إلى جانب بناء وترميم الكنائس والمعابد والمكاتب والمستشفيات والمقابر لجميع الطوائف غير الإسلامية فهو يتحدث عن الدعاوي القضائي بين المسلمين والمسيحيين في المسائل المدنية والجنائية تحال هذه الدعاوي إلى دواوين مختلطة للفصل فيها وتكون المحاكمات علنية.
- ١٥- الخط الهمايوني صادر من السلطان إلى الصدر الأعظم أي إلى رئيس الوزراء لتنفيذه في جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية.

الفصل الثالث

الحالة السياسية بعد صدور الخط الهمايوني

وموقف الأقباط

وسوف نتعرض للحالة السياسية في مصر وموقف الأقباط بعد صدور الخط الهمايوني في عام ١٨٥٦م حتى صدور الشروط العشرة لبناء الكنائس في عام ١٩٣٤م في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول : الحالة السياسية منذ صدور الخط الهمايوني حتى إعلان الحماية على مصر وموقف الأقباط.

المبحث الثاني : الحالة السياسية منذ إعلان الحماية حتى صدور الشروط العشرة لبناء الكنائس وموقف الأقباط.

المبحث الأول

الحالة السياسية منذ صدور الخط الهمايوني

حتى إعلان الحماية وموقف الأقباط

أولاً: بعد وفاة محمد سعيد باشا الذي صدر في عهده الخط الهمايوني تولى الحكم إسماعيل باشا في الفترة ما بين ١٨٦٣م إلى ١٨٧٨م ومن المعلوم أن الخديوي إسماعيل تلقى علومه في فينا ثم باريس واتبع سياسة أكثر تسامحاً حيث كانت العلاقة بين الخديوي إسماعيل وبطريك الأقباط الأرثوذكس قوية لدرجة أن الخديوي إسماعيل حينما أمر بتنظيم شوارع القاهرة واقتضى ذلك الأمر فتح شارع كلوت بك وهذا يقضي أن يمر بكنيسة الأقباط فعرض الخديوي على البطريك الأنبا ديمتريوس أن يبني له كنيسة بدلاً منها في مقابل هدمها لتوسيع شارع كلوت بك الموجود بالأزبكية حالياً فرفض البطريك وما كان من الخديوي إلا أنه استجاب لرغبة البطريك.

ثانياً: وقد منح الخديوي إسماعيل مساحة ألف وخمسمائة فدان لبطركخانة الأقباط من الأطيان الموجودة بالمديريات على ذمة الميري وذلك بالوثيقة المحفوظة بعابدين سجل رقم ١٩١٩ أوامر عربية بتاريخ ١٨٦٦/١١/٣ وذلك لأن الخديوي كان يؤمن بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد المسلمين

والأقباط.

ثالثاً: وقد كان الخديوي إسماعيل أول حاكم في التاريخ يطلب رتبة الباشاوية لرجل مسيحي وهو نوبار باشا رئيس الوزراء وقد كانت الوحدة الوطنية في عهد الخديوي إسماعيل على درجة كبيرة من التماسك حتى أن مرقس بك يوسف في عام ١٨٦٥م أنشأ مسجداً في طنطا كما أنشأ قليني فهمي باشا مسجداً آخر وكنيسة بعزبته بالمنيا رمزاً للوحدة الوطنية وقد وصل التسامح الديني لدرجة أنه سمح للبطريرك كيرلس الرابع بإنشاء مدارس للبنين بجوار البطريركية وأخرى للبنات بحارة السقاين وكانت مدارس بالمجان يلتحق بها المسلمون والأقباط وقد تخرج منها بعض رؤساء الوزارات مثل بطرس باشا غالي وحسين باشا رشدي ويوسف بك وهبة وعبد الخالق باشا ثروت والكثير من الوزراء والأعياء والمستشارين.^(١)

رابعاً: وقد كان البطريرك كيرلس الرابع صديقاً لكثير من علماء الأزهر وشيخ الأزهر ووصلت المحبة والوحدة الوطنية لدرجة أن الخديوي أوفده في عام ١٨٦٥م إلى أثيوبيا لإزالة سوء التفاهم بين مصر وأثيوبيا وأنهى سوء التفاهم وأبرمت معاهدة صداقة بين مصر وأثيوبيا.

خامساً: وكان من مشاهير الأقباط في ذلك العهد وهبه بك الجيزاوي وكان رئيساً لكتبة وزارة المالية، وتادرس أفندي عريان وكان رئيساً لكتبة وزارة المالية ودميان بك جاد وكانت له مكانة كبيرة لدى الخديوي حتى أن دواوين الحكومة تعطلت يوم وفاته وكذلك سعد ميخائيل عبده من كبار موظفي الدولة ورزق أغا حاكم الشرقية ومكرم أغا حاكم أطفيج وميخائيل أغا حاكم الفشن وبطرس أغا حاكم برديس.

سادساً: ومن أهم الأعمال بعد صدور الخط الهمايوني في ذلك العهد افتتاح الأستكخانة والمتحف المصري في عام ١٨٦٣م التي أنشأها مريت باشا وإنشاء مصلحة البريد في عام ١٨٦٦م وافتتاح مجلس الشورى.

وفي عام ١٨٦٩م تم افتتاح قناة السويس وقد أقيم حفل عالمي حضره امبراطور النمسا وامبراطورة فرنسا أوجيني وولي عهد روسيا وعشرات من أمراء أوروبا وتم إنشاء دار الأوبرا وإنشاء شارع الهرم حتى يقوم

(١) الراهب انطونيوس الانطواني - مرجع سابق، ص ٣٨٨.

الضيوف بزيارة الأهرام وفي عام ١٨٧٠م تم إنشاء دار الكتب بناء على اقتراح من علي باشا مبارك وزير المعارف وتأييد من اسماعيل باشا وفي عام ١٨٧٢م تم إنشاء مدرسة دار العلوم وإنشاء كوبري قصر النيل بمعرفة شركة فرنسية وإنشأت شركة انجليزية كوبري الجلاء وأنشئ شارع محمد علي بنظام البواكي وكذلك شارع كلوت بك لكي يجعل الخديوى اسماعيل من القاهرة عاصمة مثل مدينة باريس وأنشأ ميدان التحرير وحديقة الأورمان وحديقة الحيوانات وإقامة تمثال ابراهيم باشا بميدان الأوبرا وإدخال نظام انارة الشوارع بغاز الإستصباح فأكسب القاهرة جمالاً مثل مدينة باريس وتم إنشاء حمامات حلوان وإنشاء سكة حديد حلوان وتم إنشاء أول خطوط تلغرافية. (١)

سابعاً: وفي ١٧ مايو سنة ١٨٧٩م صدر أول دستور مصري ويقضي هذا الدستور بأن يكون التشريع من حق مجلس النواب ولا تفرض أية ضريبة إلا بموافقة مجلس النواب وفي ذلك العام خلع اسماعيل باشا من الحكم بفرمان من السلطان في الآستانة وتولى ابن الخديوي توفيق وفي ٣٠ يونيو غادر اسماعيل باشا مصر على الباخرة المحروسة إلى أوروبا. (٢)

ثامناً: وفي عام ١٨٨٠م باع الخديوي توفيق حصة مصر في شركة قناة السويس. وفي ١١ يوليو ١٨٨٢م بدأ الأسطول الانجليزي بضرب مدينة الاسكندرية. وفي ١٤ سبتمبر من نفس العام دخل الانجليز القاهرة وبدأ الاحتلال الانجليزي لمصر وسيطروا على الجيش بتعيين السير أفلين ورد قائداً عاماً للجيش المصري وتعيين السر فالنتين بيكر قائداً عاماً للبوليس وتعيين اللورد كرومر قنصلاً عاماً بمصر.

تاسعاً: وفي عام ١٨٩٢م توفي الخديوي توفيق باشا وتولى الخديوي عباس حلمي الثاني عرش مصر وهو أكبر أبناء توفيق باشا حيث حضر من النمسا أثر وفاة والده وبعد صدور فرمان السلطاني بتوليته العرش وأول قرار أصدره العفو عن العربيين اللذين اشتركوا في ثورة عرابي وعلى رأسهم

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٠١٩.

(٢) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٠٤٤.

عبد الله النديم خطيب الثورة الذي كان منفياً إلى الشام.^(١)
وفي ٥ مايو ١٨٩٢م تم افتتاح كوبري امبابة وفي عام ١٨٩٨م أنشئ
البنك الأهلي المصري ومنح حق اصدار أوراق النقد المصري وتم وضع
حجر الأساس لخزان أسوان وانتقال جريدة الأهرام من الاسكندرية إلى
القاهرة وصدر العفو عن أحمد عرابي ورفاقه وعودتهم من المنفى في
سيلان.

وفي عام ١٩٠٦م وقع حادث دنشواي وصدر الأحكام فيه وصدر
البيان التأسيسي لإنشاء الجامعة المصرية.
عاشراً: وفي عام ١٩٠٧م استقال اللورد كرومر وتعين جورست خلفاً لكرومر
وفي هذا العام صدر الإحصاء العام للسكان وكان سكان مصر أحد عشر
مليوناً ومائة واثنين وتسعين ألف نسمة وقام مصطفى كامل بإنشاء الحزب
الوطني في ذلك العام.^(٢)

وفي عام ١٩٠٨م توفي مصطفى كامل وانتخب محمد فريد رئيساً للحزب
الوطني وقد كان الحزب يجمع نخبة من المسلمون والأقباط وقد كان ويصا
واصف عضواً للجنة العليا للحزب الوطني.

الحادي عشر: وفي ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ تم تعيين بطرس باشا غالي رئيساً
للوزارة بعد أن كان يتولى منصب وزير الخارجية في الوزارات السابقة
وقد كان سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف في هذه الحكومة وقد استقبلت
هذه الحكومة من الشعب المصري استقبالاً بعين الرضا والتفاؤل وذلك يؤيد
أن مصر لا تعرف معنى التعصب الديني وفي هذا العام جعلت جلسات
مجلس الشورى علنية بعد أن كانت سرية وتقرر لأول مرة حق أعضاء
مجلس الشورى في حق السؤال لجميع الوزراء.

وفي ٢٠ فبراير عام ١٩١٠م قتل بطرس باشا غالي رئيس الوزراء
بإطلاق الرصاص عليه من فتى يدعى إبراهيم نصيف الورداني عند
مغادرته وزارة الخارجية وقد كان الشاب القاتل قد تلقى تعليمه في
سويسرا وإنجلترا ويدير صيدلية بشارع عابدين ومنتبياً للحزب الوطني

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١١٤٩.

(٢) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٢٧١.

ولم يكن دافع القتل لأسباب دينية أو تعصب ديني بل كان لأسباب سياسية^(١).

الثاني عشر: وفي عام ١٩١١م حدث أخطر شيء يمس الوحدة الوطنية وهو بإيعاز من الأنجليز تنفيذا لسياستهم الاستعمارية حتى يطول بقائهم في البلاد وهي سياسة فرق تسد حيث سمحوا وأيدوا انعقاد مؤتمر للأقباط على أساس طائفي لبحث مشاكل الأقباط في أسبوط لفترة ما بين ٥ مارس إلى ٨ مارس سنة ١٩١١م حيث دعا مطران أسبوط لعقد المؤتمر ومعه جماعة من الأقباط مثل توفيق دوس ومرقس حنا وأخنوخ فانوس للمطالبة بأن يكون يوم الأحد عطلة للأقباط وأن تكون قاعدة التوظيف هي الكفاءة وحدها وإدخال الديانة المسيحية في برامج التعليم لتعليم الطلبة الأقباط ووضع نظام يكفل تمثيل عنصرى الأمة في المجالس النيابية ولم يزد عدد الحاضرين عن ألف شخص من تعداد الأقباط في ذلك الوقت وعددهم سبعمائة ألف شخص وكان هذا المؤتمر لعبة إنجليزية خطط لها غورست المعتمد البريطاني وكان رد الفعل الطبيعي عقد مؤتمر اسلامي في نفس العام للرد على مؤتمر الأقباط وقد كان غرض الإنجليز من إقامة المؤتمر القبطي إيجاد ثغرة في الأمة المصرية وإحداث تنافر بين عنصرى الأمة ولكن الأزمة تم إحتوائها وتغلبت الحكمة على العاطفة بنداء عقلاء الأمة من المسلمين والأقباط فعقد المؤتمر الإسلامى في ٢٩ أبريل ١٩١١م سمي المؤتمر المصرى لإحتواء الأزمة الطائفية على أن يقوم ذلك المؤتمر ببحث مطالب الأمة المصرية جميعها بما في ذلك مطالب الأقباط بإعتبارهم جزءاً من وحدة الأمة المصرية وكذلك بحث مطالب المسلمين ورأس هذا المؤتمر رياش باشا رئيس الوزراء الأسبق وعقد في واحة عين شمس وهي هليوبوليس الآن وحضره ما يقرب من خمسة آلاف شخص من جمهور المديريات رغم أن حالة البلاد لا تسمح بتقسيم المصالح بين أبنائها تبعاً لعقائدها الدينية.

وقد إنتهى المؤتمر على أنه لا يمكن قسمة الحقوق السياسية في مصر بين طوائفها الدينية وأن تظل العطلة الرسمية هي يوم الجمعة فقط وأن قاعدة

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٣٦٨.

التعيين في وظائف الحكومة هي الكفاءة وعدم تعديل قانون الانتخابات بما لا يجعل لكل طائفة دينية مصرية دائرة انتخابية خاصة. وقد ارتضى المسلمون والأقباط نتائج مؤتمر المصريين الذي كان ضربة في الصميم للإحتلال البريطاني الذي سعى من جراء هذه الفتنة إلى الإستفادة إلى أقصى حد من قاعدة فرق تسد إذا كانت هذه التجربة لم تفرق بين المصريين بل تحولت إلى نقطة تجمع بين المصريين لخلق التكاتف بين المسلمين والمسيحيين. (١)

وفي ١٤ يوليو سنة ١٩١١ توفى غورست المعتمد البربري الثاني وقامت انجلترا بتعيين اللورد كتشنر معتمداً لبريطانيا في مصر.

الثالث عشر: وفي ١٣ يوليو سنة ١٩١٣ صدر قانون الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس الشورى وتؤلف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين والأعضاء القانونيون هم النظار وحدد عدد المعينين بسبعة عشر عضواً بحيث يكون المنتخبون بأعداد معينة تم تحديدها والمعينون يوزعون حسب كل طوائف الأمة على أن يكون منهم أربعة للأقباط ولا يجوز صدور أي قانون إلا بعد عرضه على الجمعية التشريعية ولا يجوز ربط أي رسوم أو ضرائب إلا بعد موافقة الجمعية التشريعية وقد فاز سعد زغلول عن دائرة السيدة زينب ببولاق ومما تقدم يجب تعيين أربعة من الأقباط في الجمعية التشريعية.

الرابع عشر: وفي ٣٠ مارس عام ١٩١٤م وضع حجر الأساس للجامعة المصرية حيث تبرعت الأميرة فاطمة إسماعيل ابنة إسماعيل باشا الخديوي الأسبق إذ وقفت أطيافها لينفق ربعها على الجامعة منحتها ستة أفدنة في الدقي لتقيم عليها مباني الجامعة ووهبتها كل حليها ومجوهراتها لتقيم به المبنى وكانت مفتوحة لجميع أبناء الشعب المصري مسلمين وأقباط. ومما تقدم قد بينا الحالة العامة لمصر وأهم المحطات قبل إعلان الحماية على مصر.

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٣٧١.

المبحث الثاني

الحالة السياسية منذ إعلان الحماية وحتى صدور قرار الشروط

العشرة لبناء الكنائس وموقف الأقباط

أولاً: في ٢٨ يونيو ١٩١٤م نشبت الحرب العالمية الأولى فأعلنت النمسا الحرب على الصرب ودخلت روسيا وتركيا الحرب ضد النمسا ودخلت ألمانيا الحرب في صف النمسا وفرنسا ثم دخلت إنجلترا الحرب في صف النمسا وبذلك أصبحت إنجلترا ضد تركيا في الحرب.

ولذلك في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلن الإنجليز الحماية على مصر رسمياً وخلعوا الخديوي عباس الثاني المعين من قبل تركيا وأقاموا البرنس حسين كامل سلطاناً على مصر وأعلن وزير الخارجية البريطاني أنه بسبب الحرب بين تركيا وإنجلترا تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وخرجت مصر من ولاية الأمبراطورية العثمانية وبذلك تغير لقب حاكم مصر من خديوي إلى لقب سلطان على أن تكون المخابرات بين مصر والدول الأجنبية بواسطة المعتمد البريطاني في مصر. وبذلك انتهى تنفيذ الخط الهمايوني في مصر وعدم تنفيذ أي قرارات عثمانية في مصر نتيجة فرض الحماية البريطانية على مصر لأنه ليس من المعقول عقلاً وقانوناً أن تكون مصر خاضعة للحماية البريطانية وينفذ بها قرارات إدارية عثمانية صادرة من السلطان العثماني.

ثانياً: وفي عام ١٩١٦ عين السير رجنالد ونج معتمداً عاماً في مصر وقد كان يشغل منصب حاكم السودان فأصبح معتمداً لبريطانياً في مصر والسودان. وفي أكتوبر عام ١٩١٧م قامت الثورة الروسية وظهر على مسرح الأحداث لينين وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها ودخلت الحرب العالمية الأولى تحت قيادة ويلسون وأصبحت روسيا وأمريكا صاحبتا الكلمة الأولى والعليا في العالم وتوارت إنجلترا وفرنسا.

ثالثاً: وفي ١٩ أكتوبر ١٩١٧م توفي السلطان حسين ورفض كمال الدين حسين ابن السلطان تولي العرش وقد تم تنصيب السلطان أحمد فؤاد من قبل السلطات البريطانية.

وفي ٢ نوفمبر ١٩١٧م تم اتفاق حاييم وايزمان الزعيم الصهيوني مع

انجلترا على وعد بلفور الذي كان اللبنة الأولى لقيام اسرائيل حيث دخلت الجيوش الانجليزية القدس على رأس جيش بريطاني بقيادة الجنرال اللنبي ووعد بلفور بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود. (١)

رابعاً: وفي ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨ م استسلمت تركيا نهائياً في معركة خان طومان وقد انسحب الجيش إلى منطقة خان طومان واستسلم الجيش التركي نهائياً لأميرال من الأسطول الانجليزي الذي أسرع إلى احتلال الآستانة ووضعها تحت اردادته.

وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ م تم توقيع الهدنة بين الدول المتحاربة. خامساً: وفي عام ١٩١٩ م بدأت الثورة في مصر للمطالبة بالاستقلال بعد عقد الهدنة في الحرب العالمية الأولى حيث قابل سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي وغيرهم سير ونجت للمطالبة بالإستقلال الذي رفضه السير ونجت المعتمد البريطاني.

وفي ٨ مارس ١٩١٩ م تم اعتقال سعد زغلول وصحبه وهم أحمد باشا الباسل ومحمد باشا محمود واسماعيل صدقي وتم نفيهم إلى جزيرة مالطة وبعد ذلك حدثت المظاهرات في القاهرة وامتدت إلى جميع الأقاليم في مصر وشملت المظاهرات النساء وخرجت سيدات مصر في ١٦ مارس ١٩١٩ م لأول مرة في التاريخ المصري.

وفي ١٨ مارس ١٩١٩ أعلنت مدينة زفتى الجمهورية تحت رئاسة لجنة يرأسها يوسف الجندي حاكم المدينة الجديد ونتيجة حالة الحرب الدائرة بين المصريين والجنود الإنجليز وخطورة الموقف قامت إنجلترا بخلع السير ونجت لفشله في مصر.

وفي ٢١ مارس ١٩١٩ عين الجنرال اللنبي معتمداً بريطانياً نتيجة حالة التحدي للشعب المصري في جميع أرجاء البلاد والتخريب والتدمير حيث تم قطع جميع خطوط السكة الحديد وأسلاك التلغراف وأعمدتها وقد أظهرت أحداث وقائع ثورة ١٩١٩ أن الأقباط والمسلمين شعباً واحداً وروحاً واحدة وقلباً واحداً فأحتشد الأقباط والمسلمون ضد الاحتلال الانجليزي للمطالبة بالإستقلال ولم تنجح سياسة الإنجليز " فرق تسد " التي اعتمدوا عليها

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٤٧٩.

لإشارة الفتنة الطائفية وقد ترتب على انتصار ثورة ١٩١٩م الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه في ١٧ أبريل ١٩١٩م وقد انتصرت ثورة ١٩١٩م رغم أن إنجلترا مائة ألف جندي انجليزي في مصر. (١)
وفي ٢٣ أبريل ١٩١٩م اعترفت أمريكا بحماية بريطانيا على مصر.
سادساً: وفي ٢٤ مايو ١٩١٩م عقد قران السلطان أحمد فؤاد على نازلي ابنة وزير الزراعة عبد الرحمن صبري باشا.

وفي ٢١ نوفمبر ١٩١٩م تم تأليف الوزارة برئاسة يوسف وهبة رئيساً للوزارة رغم أنه كان يتقلد منصب وزير المالية في الوزارات السابقة وقام رئيس الوزراء يوسف وهبة بالتفاوض مع لجنة ملنر وزير المستعمرات البريطانية كلجنة تقصي حقائق للأوضاع في مصر التي بعثت بها إنجلترا لتعطيل المطالبة باستقلال مصر واندلعت المظاهرات لمقاطعة لجنة ملنر والمطالبة بالإستقلال لدرجة أنه حدث اجتماع بالكنيسة المرقسية بالعباسية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩م برئاسة القمص باسيلوس وكيل البطريركية وحضره أكثر من ألفي قبطي في الكنيسة الكبرى وانتهوا إلى ارسال برقية احتجاج إلى رئيس الوزراء يوسف وهبة وهو قبطي طالبوه فيها بالإستقالة من الوزارة وعدم التعاون مع لجنة ملنر وهذا يعطي صورة لمدى تعاون الأقباط والمسلمين في مكافحة الإستعمار البريطاني وقام الشباب القبطي عريان يوسف سعد فألقى قنبلة على رئيس الوزراء القبطي للتعبير عن رفض عنصرى الأمة مسلمون وأقباط عن تعاون الوزارة مع لجنة ملنر وبذلك انتصرت إرادة الشعب المصري بعنصريه وفشلت لجنة ملنر بعد أن عمت البلاد مظاهرات شملت عنصرى الأمة مسلمين وأقباطاً.
سابعاً: وفي ثورة ١٩١٩م أكد الأقباط ترابطهم مع المسلمين في مكافحة الاستعمار وهو نفس الخط الذي اتخذه الأقباط منذ فترة طويلة أثناء الحملات الصليبية أعرض الأقباط عن النظر للغزاه على أنهم مسيحيون يربطهم بالغزاه دين واحد بل انضم المسيحيون المصريون لآخوانهم المسلمين العرب في مكافحة الحملة الصليبية مما جعل قادة الحملة الفرنسية يصدرن قراراً بمنع أقباط مصر من زيارة بيت المقدس بدعوى

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٥٨٢.

أنهم ملحدون.

وكذلك نجد أن موقف الأقباط أثناء الحملة الفرنسية التي حاول نابليون بونابرت أن يدعي أنه حامي الإسلام لكسب رضا المسلمين ومن أجل ذلك أبعد عدداً كبيراً من الأقباط من مناصبهم المالية حيث كانوا يعملون في جباية الضرائب وبذلك كسب الفرنسيون عداوة الأقباط ولم يكسبوا محبة المسلمين وبذلك اتحد الأقباط والمسلمون لمواجهة المستعمر الفرنسي.

وكذلك من خلال الثورة العربية ظهر شعار مصر للمصريين وتبناه المسلمين والأقباط في مواجهة المستعمر البريطاني وظهر ذلك في برنامج الحزب الوطني الأهلي الذي رأسه أحمد عرابي قام على أساس سياسي وليس على أساس ديني وبلغ تقدير أحمد عرابي لوطنية الأقباط أن طلب من الخديوي توفيق الموافقة على منح رتبة الباشوية لبعض الأقباط وكان على رأسهم بطرس غالي وهو أول قبطي يحصل على رتبة الباشوية كان هذا قبل الاحتلال البريطاني وهذا الخط الوطني للأقباط ازداد بعد الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢م وكان الأقباط يضعون يدهم في يد المسلمين في مواجهة الغزاة المتحدين معهم في الديانة.

ثامناً: وقد تجلت الوطنية بوضوح في عام ١٩١٩م وثورة ١٩ ذلك الخط الواضح في وطنية الأقباط والمسلمين وتجلت أروع صور الوحدة الوطنية في حزب الوفد الذي كان مثلاً حياً للوحدة الوطنية في قيادة ثورة ١٩١٩م وقيادة الوفد فقد كان الوفد المشكل للتفاوض مع الإنجليز مؤلفاً من سعد زغلول رئيساً وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي ومحمد علي علوية وعبد اللطيف المكباتي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد ثم انضم اليهم اسماعيل صدقي وسنيوت حنا وجورج خياط ومحمد أبو النصر وحمد الباسل ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي وحنين واصف وعبد الخالق مذكور أعضاء وعندما تم تكوين اللجنة التنفيذية للوفد برئاسة محمود سليمان ضمت في عضويتها مرقص حنا وتوفيق دوس وكامل بطرس وحبيب خياط وفهمي ويصا وصاروفيم عبيد.

وقد كان من خطباء الثورة القمس سرجيوس الذي ألقى خطبة في الأزهر مع الشيخ مصطفى القايات ومحمود أبو العيون ثم نفى الثلاثة إلى رفح

وظلت أسماء ويصا واصف ومرقص حنا وواصف بطرس غالي وجورج خياط وفخري عبد النور وسلامة ميخائيل ومكرم عبيد وسنيوت حنا وبخيت اسكندر وراغب اسكندر وصادق حنين وغيرهم من الأقباط تتردد طوال ثورة ١٩١٩م وما بعدها وظل الأقباط مؤثرين في الحياة السياسية لمدة طويلة وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٠م ولي فاروق ولياً للعهد. وفي ١٥ أبريل ١٩٢٠م صدر قرار من جلالة الملك جورج الخامس في بريطانيا بجعل نظام السلطنة في مصر وراثياً في نجل أحمد فؤاد على قاعدة أكبر الأولاد من بعده.

تاسعاً: وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٢١م تم اعتقال سعد زغلول وفريق من معاونيه وهم مصطفى النحاس وسنيوت حنا وفتح الله بركات وعاطف بركات ووليم مكرم عبيد وهذا يؤكد معنى الوحدة الوطنية الحقيقية فقد تم اعتقال سنيوت حنا ووليم مكرم عبيد ضمن المعتقلين وهما قبطيان دفاعاً عن مصر للحصول على الاستقلال ورفع الحماية عن مصر وعادت الثورة للشعب المصري مرة أخرى.

عاشراً: وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٢م صدر تصريح باستقلال مصر. وفي ١٥ مارس ١٩٢٢م أعلن استقلال مصر وتغير لقب الحاكم أحمد فؤاد من سلطان إلى ملك. (١)

وفي ٢٥ يوليو ١٩٢٢ قبض اللورد اللنبي على معاوني سعد زغلول الذي كان موجوداً في المنفى في جزيرة سيشل والذين كانوا يديرون الحركة الوطنية في مصر في غياب سعد زغلول للمطالبة بالإستقلال وقدموا لمحاكمة عسكرية بريطانية بتهمة تحريض الشعب المصري وهم أحمد الباسل باشا وويصا واصف ومرقص حنا وواصف بطرس غالي وعلوي الجزار وجورج خياط ومراد الشريعي وسجنوا في ثكنات قصر النيل العسكرية وصدر الحكم ضدهم في ١١ أغسطس ١٩٢٢ بالإعدام وعمت المظاهرات مصر تهتف (تموت وتحيا مصر) وقام الشعب المصري بالضغط بالمظاهرات للإفراج عن المسجونين وهم سبعة أشخاص يمثلون الوطنية المصرية منهم أربعة أقباط وضعوا جميعهم أرواحهم على أكفهم للمطالبة

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٦٩٢.

باستقلال مصر وبعد القبض على الأشخاص السالف ذكرهم اجتمعت هيئة الوفد لتكليف هيئة وفدية أخرى تقود العمل الوطني للمطالبة بالاستقلال وهي من عبد الرحمن فهمي والشيخ مصطفى القاياتي وفخري عبد النور ومحمود فهمي النقراشي والدكتور نجيب اسكندر وعبد الستار باسل وهذه الهيئة كانت تعمل لقيادة العمل الوطني في إطار من الوحدة الوطنية الصادقة وهي ستة أشخاص منهم إثنان من الأقباط وهذا يعطي دلالة عن مدى عمق الوحدة الوطنية في قيادة العمل العام في ذلك الزمن الجميل. وفي ٣٠ مارس ١٩٢٣م نتيجة العمل الوطني الجاد لم تستطع السياسة الانجليزية أن تخرق الصف الوطني الواحد المكون من المسلمين والأقباط واضطرت إلى الإفراج عن سعد زغلول المنفي في الخارج ورفاقه وكذلك الإفراج عن المعتقلين اللذين حوكموا بالمحكمة العسكرية وصدر ضدهم حكم الإعدام.

الحادي عشر: وفي ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر الأمر الملكي ٤٢ سنة ١٩٢٣^(١) بدستور ١٩٢٣ وكان أهم ما تضمنه هذا الدستور المساواة بين الأقباط والمسلمين فالجميع يتمتعون بحقوق وواجبات واحدة وقضت المادة ١٣ من الدستور بأن تحمي الدولة حرية إقامة الشعائر والأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب وهذا يؤكد ما وصلت إليه الحالة السياسية في مصر في هذه الفترة من النصف الأول من القرن العشرين وتلاحم المسلمين والأقباط.

الثاني عشر: وفي هذه الفترة قد ألغى تطبيق الخط الهمايوني بسبب فرض الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ واصبحت مصر دولة منفصلة عن الدولة العثمانية وأصبحت تحت الحماية البريطانية يقوم التاج البريطاني بتعيين حاكم على مصر بعد أن كان يعينه الفرمان الصادر من السلطان في الآستانة وكانت هذه الفترة منذ صدور الخط الهمايوني حتى صدور دستور ١٩٢٣م فترة مازال يتغنى الشعب المصري بالوحدة الوطنية فيها لعمق وصدق المشاعر بين المسلمين والأقباط في مناهضته الاستعمار فلم يستطيع الاستعمار استخدام سياسته المعروف بها وهي

(١) أحمد حسين - مرجع سابق، ص ١٧٣٧.

سياسة فرق تسد فلم يجد أي ثغرة ينفذ منها في علاقة المسلمين مع الأقباط وبذلك يكون قد انتهى الخط الهمايوني من الكيان القانوني لمصر في هذه الفترة ولكن صدر في عام ١٩٣٤م ما يسمى بالشروط العشرة لبناء الكنائس وهذا ما سوف نتعرض له في الفصل القادم.

الفصل الرابع

الشروط العشرة لبناء الكنائس

بعد انتهاء الخط الهمايوني

أولاً: في ١٩ يونيو عام ١٩٣٠ تولى اسماعيل باشا صدقي رئاسة الوزراء وبعد يومين فقط من تولية الوزارة حدث صدام بين الملك وحزب الوفد فأصدر الملك مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان فأمر صدقي باشا بإغلاق بوابة المجلس النيابي بالسلاسل.

وقد أمر ويصا واصف رئيس مجلس النواب بتحطيم السلاسل وتدفق النواب ليعقدوا اجتماعهم.

ثانياً: ولكن ما يهمنا في هذه الفترة هو صدور الشروط العشرة لبناء الكنائس ففي سبتمبر ١٩٣٣م قام عبد الفتاح يحيى باشا بتأليف الوزارة وكان رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية وظلت هذه الوزارة لمدة أربعة عشر شهراً وفي عهده صدرت الشروط العشرة لبناء الكنائس.

ثالثاً: ففي شهر فبراير ١٩٣٤م أصدر العزبي باشا وكيل وزارة الداخلية عشرة شروط للتصريح ببناء الكنائس يجب استيفائها قبل الترخيص ببناء الكنائس وهي: -

- ١- هل الأرض المرغوب بناء الكنيسة عليها من أرض فضاء أو زراعية وهل هي مملوكة للطالب أم لا وتقديم سندات الملكية.
- ٢- أبعاد القطعة المراد بناء الكنيسة عليها عن المساجد وعن الأضرحة الموجودة بالناحية.
- ٣- إذا كانت القطعة المراد البناء عليها وسط أماكن المسلمين أو المسيحيين.
- ٤- إذا كانت بين مساكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها.
- ٥- هل وجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه البلدة خلاف المطلوب بناؤها.
- ٦- إذا لم يكن بها كنائس ما هو مقدار المسافة بين البلدة وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المجاورة.
- ٧- ما هو عدد أفراد الطائفة المذكورة الموجودين بهذه البلدة.

٨- إذا كان المكان المراد بناء الكنيسة عليه قريباً من جسر النيل أو الترع أو المنافع العامة أو مصلحة الري يؤخذ رأي تفتيش الري وإذا كانت بالقرب من خطوط السكة الحديد ومبانيها يؤخذ رأي المصلحة المختصة.

٩- يعمل محضر رسمي عند هذه التحريات ويبين فيه المحلات المجاورة لبناء الكنيسة.

١٠- يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسماً عملياً بمقياس واحد في الألف يوقع عليه من الرئيس الديني للطائفة ومهندس معتمد.

رابعاً: وما زالت هذه الشروط العشرة الصادرة في عام ١٩٣٤م مطبقة حتى الآن وقد صدر بها أمر إداري صادر من مصلحة الإدارة العامة إدارة الحج والشئون الدينية قسم الشئون الدينية تحت عنوان التحريات التي يجب مراعاتها عند الطلب بالترخيص بإنشاء كنيسة جديدة وما زال جميع الضباط في المديرية وفي مباحث أمن الدولة يجمعون تحرياتهم حول هذه الشروط العشرة واستيفاء البنود الموجودة بها قبل موافقة وزير الداخلية وبعد ذلك موافقة رئيس الجمهورية بالنسبة للترخيص ببناء الكنائس أما ترميم الكنائس فأصبح من اختصاص المحليات.

خامساً: ومن المعلوم أن الشروط العشرة هي نقاط يجب على ضابط الشرطة في أمن الدولة مراعاتها عند جميع التحريات قبل الموافقة على الترخيص لبيان مدى التداعيات الأمنية عند الموافقة على بناء الكنيسة في ذلك المكان بالذات المطلوب الترخيص فيه ببناء الكنيسة.

الفصل الخامس

نقل اختصاص ترميم الكنائس للمحليات

أولاً: سوف نستعرض تطورات مسألة ترميم الكنائس فقد أصدر الرئيس محمد حسني مبارك قراراً جمهورياً رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨، بأن يكون الترخيص بترميم الكنائس من اختصاص المحافظين بعد أن كان في الماضي الترخيص بترميم الكنائس بقرار من رئيس الجمهورية.

وبعد ذلك القرار أصبح القرار بترميم الكنائس بموافقة المحافظ وظل الترخيص ببناء الكنائس فقط بقرار يصدر من رئيس الجمهورية.

وهذه الخطوة تعتبر خطوة على الطريق مهمة جداً لأنه منذ أن صدر الخط الهمايوني في فبراير ١٨٥٦م ووقع عليه السلطان عبد المجيد خان سلطان الامبراطورية العثمانية لم تحاول حكومة مصرية بحث الخط الهمايوني ومحاولة تغييره حتى حكومة سعد زغلول التي يتغنى الشعب المصري بهذه الفترة ويرددون سمات الوحدة الوطنية ومدى تعاقب الصليب والهلال لم تحاول هذه الحكومة بحث الخط الهمايوني وبنوده إلى أن جاءت حكومة الدكتور الجوزوري في عهد مبارك وبحث مشكلة بناء وترميم الكنائس في ظل الأوضاع الجديدة بعد القضاء على التطرف والإرهاب نسبياً وفي ظل الثقافات الموروثة التي لا يمكن تغييرها في يوم وليلة وعرضت البدائل المتاحة على الرئيس مبارك الذي يختار البديل الأمثل بحسه الوطني العالي بما يتناسب مع المناخ العام.

ثانياً: وهناك توازنات أمام الحكومة يجب مراعاتها في مسألة بناء الكنائس وترميمها وهناك ثقافات موروثة وخاصة في صعيد مصر في مسألة بناء الكنائس يجب مراعاتها لأن الوقوف ضد الثقافات الموروثة قد يحدث من المشاكل أكثر مما يحدث من النفع وعدم مراعاة التوازنات التي أمام الحكومة والمناخ العام قد يجلب الكثير من المشاكل للحكومة والأمة

المصرية في غنى عنها لذلك من الإنصاف أن نقول أن القرار الجمهوري بنقل الترخيص بترميم الكنائس إلى المحافظين هو خطوة هامة على الطريق لأن ما يردده بعض الأقباط من ضرورة حرية بناء الكنائس في أي مكان في مصر سوف يحدث مشاكل الجميع في غنى عنها فلا بد أن تكون هناك ضوابط لبناء الكنائس من حيث المكان والمناخ المحيط ببناء الكنيسة ولنا أن نتصور إذا أراد شخص بناء كنيسة في قرية في الصعيد وسط تجمعات المسلمين هل الثقافات الموروثة في الصعيد تسمح بذلك أم لا؟ هذه ثقافات موروثة يجب مراعاتها مثل ثقافة الأخذ بالثأر في الصعيد الكل يقول أنها عادة متخلفة ولا تتفق مع القيم الإنسانية ولكنها ثقافة موجودة في الواقع ويخضع لها المثقفون وغير المثقفين وهي ثقافة الثأر ونتيجة هذه العادة المرذولة في ثقافات الصعيد تجد بعض المثقفين ينحازون لهذه الثقافة الموروثة ويأخذون بثأرهم.

إن الثقافات الموروثة شيء يجب التعامل معه كواقع وإلى أن تتغير هذه الثقافات الموروثة في جنوب الوادي نستطيع أن نغير القرارات الحكومية وعلى ذلك فإن ما ينادي به بعض الأقباط في الداخل والخارج من المناداة بحرية بناء الكنائس في أي مكان وأي زمان سوف يحدث من المشاكل أكثر مما يحدث من المنافع لأن المشكلة ليست ببناء الكنيسة من عدمه المشكلة في التداعيات الأمنية والأثر النفسي والاستفزازي في بناء الكنيسة في هذا المكان بالذات نتيجة ما يحيط ببناء الكنيسة من مناخ واقعي وجماهيري فهل يجوز بناء كنيسة في أرض ملاصقة لجامع عبد الرحيم الفتاوي بقنا وهل تسمح ثقافة المكان بذلك.

وقد يكون من الحكمة أن يكون بناء الكنيسة في مكان آخر لأن كل مكان يطلب فيه بناء كنيسة تقوم الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بعمل التحريات لتحديد صلاحية هذا المكان لبناء الكنيسة طبقاً للظروف الواقعية

المحيطة ببناء الكنائس من حيث المكان والظروف النفسية للمحيطين بهذا المكان والمناخ العام في هذا المكان ومباحث أمن الدولة حينما تضع تقريراً لعدم الموافقة ببناء كنيسة تضع هذا التقرير لأسباب موضوعية موجودة في الواقع العملي.

ويجب احترام وجهة نظر أمن الدولة من الأقباط ويمكن مناقشتهم بهدوء في أسباب رفضهم وإيجاد حل وسط بتغيير مكان إقامة الكنيسة في ذلك المكان بالذات أو تأجيل بناء الكنيسة لفترة حتى تتغير الظروف الواقعية والموضوعية لأن تحريات مباحث أمن الدولة في الموافقة تضع في اعتبارها العشرة شروط السابق ذكرها والتداعيات الأمنية.

ثالثاً: ولذلك بعد أن تحسنت الأحوال في قضية الإرهاب وتحسن المناخ العام بعد أن وجه الأمن ضربات قاضية لفلول الإرهاب التي سودت الحياة في مصر لمحاولتها فرض وصايتها على الشعب المصري صدر أعظم قرار في قضية ترميم الكنائس فقد صدر القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩م بشأن إجراءات تدعيم وترميم دور العبادة ونصه الآتي (بعد الإطلاع على الدستور وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء وعلى قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨م بتفويض المحافظين في بعض الاختصاصات تقرر في المادة الأولى يكون الترخيص بترميم أو تدعيم كافة دور العبادة من اختصاص الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في كل محافظة وعليها البت في الطلب المقدم بهذا الشأن وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م المشار إليه ولائحته التنفيذية وفي المادة الثانية يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨م المشار إليه وفي المادة الثالثة ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وقد صدر القرار بالجريدة الرسمية) العدد ٥٢ في

ديسمبر لسنة ١٩٩٩م.

ويرى المؤلف في ذلك القرار ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ أن ذلك القرار بشأن إجراءات تدعيم وترميم دور العبادة والمقصود بدور العبادة هنا هي كل دور العبادة للمسلمين والمسيحيين واليهود لابد أن يكون ترميم دور العبادة من اختصاص الجهات المختصة في المحافظات وهي مديرية الإسكان طبقاً لقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وطبقاً لقانون الإدارة المحلية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩م وبذلك تم إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣ بأن يكون ترميم الكنائس بقرار من المحافظين وأصبح طبقاً للقرار الجمهوري الجديد ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩م ترميم دور العبادة كلها سواء المساجد أو الكنائس أو المعابد من اختصاص الإدارة الهندسية في المراكز والمدن وهذا تطور عظيم في هذه المسألة حيث تم إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨م الذي كان يجعل ترميم الكنائس من اختصاص المحافظين ولكن بقيت نقطة الترخيص ببناء الكنائس مازال الترخيص ببناء الكنيسة يحتاج إلى قرار جمهوري.

رابعاً: ومما تقدم يتضح أن المضي في القرارات ببناء وترميم الكنائس مرتبط بتحسين المناخ العام فحينما تحسن المناخ العام وقضى على الإرهاب نسبياً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨م بأن يكون ترميم الكنائس من اختصاص المحافظين وبعد ذلك تحسن المناخ العام للأفضل حيث تم القضاء على الإرهاب تقريباً.

تم إلغاء القرار السابق وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩م بأن يكون ترميم جميع دور العبادة المساجد والكنائس والمعابد من اختصاص الإدارات الهندسية بالمراكز والمدن وحينما يتحسن المناخ نحو الأحسن ويتم القضاء على الإرهاب كلياً وتسود روح المحبة والوحدة الوطنية سوف يعاد النظر في تراخيص بناء الكنائس اذن القضية مرتبطة

بالمناخ العام لأن الحكومة تبغي حل جميع المشاكل ولكن في التوقيت المناسب ومع مراعاة المناخ العام ونحن في طريقنا لاستعادة الأيام الحلوة في الوحدة الوطنية أيام سعد زغلول وجميع المؤشرات تدل على ذلك فليس من المصلحة التسرع ووضع البنزين بجوار النار في قرارات لا تراعي الواقع والمناخ العام.

خامساً: وقد أحسن النظام المصري بأن يكون ترميم الكنائس بمعرفة المحليات لأن رئيس الدولة ليس لديه الوقت للنظر في إصلاح دورة مياه كنيسة أو بناء سور كنيسة أو إعادة سور كنيسة تم هدمه فإن ذلك الوضع كان يثير الغمز واللمز في الداخل والخارج أن يصدر قرار عن رئيس الجمهورية بإصلاح دورة مياه كنيسة ومن غرائب ذلك الوضع أنه نشر بالوقائع المصرية قرار من الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مصرية وبعد ثلاث ورقات في الوقائع المصرية قرار لنفس الزعيم عبد الناصر بترميم دورة مياه كنيسة بشبرا... هل هذا معقول أن يكون ذلك من اختصاص رئيس الجمهورية.

سادساً: أن بعض المتعصبين من المسيحيين يدعون أن الخط الهمايوني مازال موجوداً في نظامنا القانوني بالنسبة لبناء وترميم الكنائس وهنا أسألهم سؤال لماذا لم يقولوا أن الخط الهمايوني مازال موجوداً بالنسبة لبناء المستشفيات والمقابر والمكاتب والمحلات الخاصة بالمسيحيين كما هو موجود في الخط الهمايوني؟.

الفصل السادس

مدى تواجد الخط الهمايوني

في النظام القانوني المصري

يردد بعض الأقباط في الداخل والخارج بأن الخط الهمايوني الصادر من الدولة العثمانية مازال مطبقاً حتى الآن ويحكم التراخيص ببناء الكنائس وكذلك نجد أن الأقباط في الداخل والخارج حينما يقابلون قداسة البابا شنودة الثالث أو حينما يقابلون أي مسئول مصري في الخارج حتى رئيس الجمهورية يثيرون موضوع الخط الهمايوني وأنه موجود في نظامنا القانوني ويسير على هداه التراخيص ببناء الكنائس ولكنني أقول أن الخط الهمايوني غير موجود في نظامنا القانوني ولا تطبقه أي محكمة في مصر أو تستند إليه في حالة وجود نزاع على التراخيص ببناء أي كنيسة وسوف أستند إلى بعض الأسباب للقول بأن الخط الهمايوني لا وجود له إلا في كتب التاريخ ولا يستخدم في الواقع العملي والقانوني في مصر وعلى ذلك فالخط الهمايوني لا وجود له في نظامنا القانوني للأسباب الآتية: -

أولاً: في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م أعلنت إنجلترا الحماية رسمياً على مصر وذلك بسبب الحرب بين إنجلترا وتركيا وضعت مصر تحت الحماية البريطانية وخلعوا الخديوي عباس الثاني المعين من قبل السلطان التركي في الآستانة وأقاموا بدلاً منه البرنس حسين كامل سلطاناً على مصر وأعلن وزير خارجية بريطانيا وضع مصر تحت الحماية البريطانية بسبب الحرب الدائرة بين إنجلترا وتركيا وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وخرجت مصر من ولاية الامبراطورية العثمانية وتغير لقب حاكم مصر من خديوي إلى لقب سلطان على أن تكون المخابرات والاتصالات بين مصر والدول الخارجية عن طريق المعتمد البريطاني في مصر وبذلك خرجت مصر من سيطرة الدولة العثمانية وانتهى تنفيذ جميع القوانين والقرارات العثمانية بما في الخط الهمايوني وهو قرار اداري صادر من الآستانة.

ثانياً: الخط الهمايوني غير موجود في نظامنا القانوني لأنه كان مطبقاً بالدولة العثمانية والولايات التي تحتلها وكانت كثيرة جداً يوم أن صدر الخط الهمايوني في فبراير ١٨٥٦م ووقع عليه السلطان عبد المجيد خان كجزء من الإصلاح العام وهو يطبق على جميع المذاهب المسيحية وليس

الأرثوذكس فقط ومن المعلوم أن هذا الخط الهمايوني الخاص بترميم وإنشاء الكنائس والمستشفيات والمحلات والمقابر الخاصة لجميع الطوائف المسيحية وكان يطبق في جميع الولايات التي تحتلها الدولة العثمانية في شمال أفريقيا وآسيا وجزء كبير من دول أوروبا هل قال أحد من هذه الدول أن الخط الهمايوني مازال مطبقاً في هذه البلاد بعد انتهاء الخلافة العثمانية والدولة العثمانية وتغير دستور تركيا أن الخط الهمايوني انتهى بانتهاء الدولة العثمانية حيث قام مصطفى أتاتورك بثورة ضد الخليفة العثماني وقاد القوات التركية ضد القوات الأجنبية المتمركزة في الأراضي التركية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى فهزم الجيش اليوناني عند نهر سيباكاري ١٩٢١ ثم بقية الجيوش الأجنبية في عام ١٩٢٢ التي احتلت تركيا ثم أسقط مصطفى كمال السلطان وألغيت الخلافة نهائياً في عام ١٩٢٢ ومع تغير الموازين اضطر الحلفاء لتوقيع معاهدة صلح مع مصطفى كمال في يوليو ١٩٢٣ بمدينة لوزان وفي اتفاقية لوزان احتفظت تركيا بكافة أراضيها فقط وبذلك انتهت الامبراطورية العثمانية للأبد وانتهت مسألة الخلافة في ١٩٢٣ وتغير الدستور التركي وأصبحت مصر خارج الدولة العثمانية فكيف يقول البعض أن الخط الهمايوني مازال مطبق في مصر حتى الآن.

ثالثاً: في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر بتصريح ٢٨ فبراير واستقلال مصر وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من ١٥ مارس ١٩٢٢ وتم تعيين الملك أحمد فؤاد حاكماً على مصر وبذلك أصبحت مصر دولة مستقلة منذ ذلك التاريخ تحكمها القوانين الصادرة من البرلمان المصري في ظل الدستور الصادر في ١٩٢٣ والإعلان الدستوري في ١٩٥٣ ودستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٥٨ ودستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ الذي تم تعديله في ١٩٨٠ وعلى ذلك لا يوجد أي قانون تطبقه المحاكم المصرية إلا وهو صادر من البرلمان المصري بعد الموافقة عليه والتصديق عليه طبقاً للسلطات السالف ذكرها ولم يحدث أن طبقت المحاكم المصرية أي قانون صادر من السلطان العثماني بعد استقلال مصر.

رابعاً: إن الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ ليس قانوناً كما يدعي البعض بل هو قرار إداري أو تعليمات إدارية صادرة من السلطان العثماني عبد المجيد خان لتنظيم ترخيص بناء وترميم الكنائس والمستشفيات والمقابر والمحلات لجميع الطوائف المسيحية والملل المختلفة والقرار الإداري انتهى بانتهاك الخلافة العثمانية واستقلال مصر.

خامساً: جميع القرارات الجمهورية الصادرة ببناء الكنائس لا تذكر في ديباجتها أنها تستند إلى الخط الهمايوني وذلك أكبر دليل على أن الخط الهمايوني لا وجود له في نظامنا القانوني حيث أن جميع القرارات الجمهورية الصادرة حديثاً بالترخيص ببناء الكنائس وملحقاتها لم تشر إلى الخط الهمايوني فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعض القرارات الجمهورية الحديثة الخاصة ببناء الكنائس وسوف نكتشف عدم الاستناد لما يسمى الخط الهمايوني وهذا دليل أنه لا وجود له في نظامنا القانوني.

١- صدر القرار الجمهوري رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠٠٠م ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٠ في ٢٧ يولية سنة ٢٠٠٠ ونصه كآتي: - بعد الاطلاع على الدستور وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء تقرر في المادة الأولى: يرخص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بكنيسة مارجرس بقرية الحرجة بالقرعات مركز البلينا محافظة سوهاج والمباني الملحقة بها وذلك طبقاً للرسم المرفق والمادة الثانية: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

٢- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠١ ونصه كآتي: - بعد الاطلاع على الدستور وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء تقرر في المادة الأولى: يرخص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بإنشاء كنيسة ومجمع خدمات ملحقة بها بمنطقة وكالة البلح على قطعتي الأرض الفضاء رقمي ٣٥، ٢٣ شارع المطبعة الأهلية قسم بولاق بمحافظة القاهرة وذلك طبقاً للرسم المرفق والمادة الثانية: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

٣- ومن الاطلاع على هذين القرارين الجمهوريين الخاصين ببناء الكنائس يتبين أنه استند إلى الدستور المصري وما عرضه رئيس

مجلس الوزراء ولم يستند إلى الخط الهمايوني.

سادساً: إن الخط الهمايوني كما قلت ليس قانوناً بل هو خطاب يصدر عن رئيس دولة ليست له صفة التشريع الملزم وذلك خلافاً للفرمان أو الدكراتور فكل منهما قانون بمعنى الكلمة ويؤكد هذا المعنى أن العنوان الذي يحمله ذلك الخط هو الخط الهمايوني ويؤكد ذلك أن الخط الهمايوني لم يصدر مصاغاً مثل القوانين في مواد ونصوص منضبطة كما هو الشأن في القوانين والتشريعات وإنما هو مكتوب بصيغة خطاب.

سابعاً: إن الوقائع المصرية وهي الجريدة الرسمية المخصصة لنشر القوانين والتشريعات بدأت في الصدور ١٨٣٠م والخط الهمايوني صدر ١٨٥٦م أي بعد صدور الجريدة الرسمية بستة وعشرين عاماً ولكن ذلك الخط الهمايوني لم ينشر في الوقائع المصرية حتى يكتسب صفة التشريع ويكون ملزماً فعلم الكافة شرط أساسي لكي يكون التشريع ملزماً وعلى ذلك فإن الخط الهمايوني لم يكون قانوناً ملزماً.

ثامناً: كانت مصر في وقت صدور الخط الهمايوني ١٨٥٦م ولاية تابعة للدولة العثمانية ولكن كان لها استقلال تشريعي الأمر الذي يكون معه أن ذلك الخط الهمايون مجرداً من أي قيمة تشريعية ملزمة بالنسبة لمصر فقد ذكرت الوقائع المصرية نبأ انعقاد مجلس الشورى الذي أمر به محمد علي باشا بتشكيله لأول مرة في مصر في ٢ سبتمبر ١٨٢٩م ونشرت الوقائع أسماء أعضاء هذا المجلس البالغ عددهم ١٥٦ عضواً منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و ٢٤ من مأموري الأقليم و ٩٩ من كبار أعيان القطر المصري وجميع أعضاء مجلس الشورى كانوا بالتعيين وليس بالانتخاب فمن الممكن اعتباره نواة المجالس النيابية في مصر وهو الذي كان مختصاً للتشريع في مصر ورأيه استشاري بالنسبة للحاكم.

وفي ١٨٦٦ أنشأ مجلس شورى النواب في عهد اسماعيل باشا مكون من ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات بمعرفة عمد البلاد ومشايخها في المديرية وجماعة من الأعيان في القاهرة وجعل سلطة المجلس استشارية وسلطة التشريع والنظر في المسائل التي ترى الحكومة أن تعرضها عليه على أن تكون قرارات المجلس بمثابة رغبات ترفع إلى

الخدوي وهذا يؤكد أن مصر كانت تبعيتها سياسياً للسلطان العثماني وكان لها استقلال تشريعي.

بعد هذه الأدلة التي ذكرتها أستطيع أن أقول لبعض الذين يحلو لهم ذكر الخط الهمايوني للتدليل على اضطهاد الأقباط في مصر أن هذا الخط لا وجود له في نظامنا القانوني وأنه جزء من التاريخ لا وجود له في الواقع القانوني.

الفصل السابع

الحل الجذري للقضاء نهائياً

على مشكلة بناء الكنائس وترميمها

وسوف نناقش الحل الجذري للقضاء نهائياً على مشكلة بناء الكنائس وترميمها في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول : إبعاد رئاسة الجمهورية عن المنازعات القضائية

المبحث الثاني : المراحل لحل مشكلة بناء الكنائس نهائياً

المبحث الأول

إبعاد رئاسة الجمهورية عن المنازعات القضائية

أولاً: يوجد في مصر أوضاع معينة وثقافات موروثية وخاصة في صعيد مصر نحن لا نناقش الآن هل هذه الثقافات الموروثة صحيحة أم غير صحيحة أو هي تطابق الشريعة الإسلامية دين الأغلبية أو لا تطابقه ولكن هذه الثقافات موجودة وعلى أي حكومة أن تراعي الثقافات الموروثة وهناك توازنات أمام أي حكومة مصرية يجب أن تراعيها الحكومة وهذه التوازنات تتعلق بالمناخ العام وحيث أن المناخ العام في مصر قد تغير في عهد مبارك فقد تغير الوضع من العصبية الدينية في عهد بعض الحكام السابقين إلى التسامح الديني وأفضل معبر عن العلاقة بين الأقباط والمسلمين في مصر في عهد مبارك هذه العلاقة الموجودة على أساس من المحبة والصداقة والتي يعبر عنها العلاقة بين قداسة البابا شنودة بطريرك الأقباط وشيخ الأزهر الدكتور سيد طنطاوي فتغير المناخ الذي سببه قيادة مبارك الحكيمة وبفضل تغير المناخ في عهد مبارك قام الأقباط باستثمار أموالهم في مصر حتى وصلت هذه الاستثمارات مليارات الجنيهات وظهرت أسماء قبطية مستثمرة في عهد مبارك لم تكن موجودة من قبل وأصبح المستثمرين الأقباط بالآلاف والسؤال الذي يطرح نفسه لو كان عهد مبارك به أي إضطهاد للأقباط.. هل كانت هذه الآلاف من الأقباط تجرؤ على استثمار هذه المليارات في مصر ؟..

وبفضل هذا المناخ السوي في عهد مبارك قامت الحكومة لأول مرة في التاريخ بتغيير الأسس التي قام عليها الخط الهمايوني وقد صدر قرار

جمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩م بأن يكون ترميم جميع دور العبادة لجميع طوائف المصريين من المحليات وذلك بالمساواة بين المسلمين والأقباط في ترميم جميع دور العبادة في مصر أصبح من اختصاص المحليات في المراكز والمدن أي من الإدارة الهندسية المختصة حسب قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وحسب قانون تنظيم أعمال البناء رقم ١٩٧٦م فلم يعد ترميم الكنائس يحتاج إلى قرار جمهوري كما كان يحدث في الماضي.

ثانياً: ففي الماضي كان ترميم سور أو باب أحد الكنائس أو ترميم دورة مياه يحتاج إلى قرار جمهوري أما اليوم فقد تغير الوضع وهذا يعد خطوة هامة على الطريق نحو إنهاء مشكلة ترميم وبناء الكنائس ولكن بقي حتى اليوم الترخيص ببناء كنائس جديدة من اختصاص رئيس الجمهورية ومن المؤكد أن هذه المسألة قد يعاد النظر فيها حينما يتحسن المناخ العام وخاصة أن السيد رئيس الجمهورية أصبح أحد رموز قادة العالم لا يمن أن يتخذ قراراً في منطقته دون أن يستشار فيه.

وأصبح أمام الرئيس مهام جسيمة للعبور الاقتصادي والاجتماعي بعد العبور العسكري الذي حققه بطولته الجوية الظافرة ومن يطلع على تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة حتى عهد مبارك مروراً بعهد الدولة اليونانية ثم عهد الدولة الرومانية ثم عهد الدولة الإسلامية ثم عهد الدولة الأموية ثم عهد الدولة العباسية ثم عهد الدولة الطولونية ثم عهد الدولة الأخشيدية ثم عهد الدولة الفاطمية ثم عهد الدولة الأيوبية ثم عهد المملوكية ثم عهد الدولة العثمانية ثم عهد الاحتلال ثم عهد الثورة ثم عهد مبارك سوف يجد حقيقة هامة جداً من خلال الإطلاع على تاريخ مصر وهي أن الشعب المصري لم يتعلق بحب حاكم منذ عهد الفراعنة حتى عهد مبارك كما تعلق بحب محمد حسني مبارك.

ثالثاً: وهذه المحبة التي يلقاها مبارك من الشعب المصري كله المسلمين منهم والأقباط لأنه طبق شعار الدين لله والوطن للجميع بمصادقية شديدة وواقعية شديدة ومن خلال هذا الواقع الجديد وهو حب الشعب المصري للرئيس مبارك أرى أن يكون شخص رئيس الجمهورية بعيداً عن

المنازعات القضائية التي تثار بشأن الموافقة أو عدم الموافقة على بناء الكنائس لأن المحامين في مصر لديهم من الأساليب القانونية واختراع الثغرات القانونية مما يجعلني أقترح بعض الاقتراحات في مشكلة بناء الكنائس بحيث نبعد اسم رئيس الجمهورية عن هذه المنازعات القضائية وفي الوقت نفسه نحافظ على التوازنات أمام الحكومة التي يجب مراعاتها في مسألة بناء الكنائس لأن إطلاق حرية بناء الكنائس في الوقت الحالي بلا ضوابط وفي ظل الثقافات الموروثة الحالة سوف يجلب من المشاكل أكثر ما يجلب من المنفعة ومراعاة الواقع الفعلي هي نوع من السياسة الحكيمة وخاصة في صعيد مصر في جنوب الوادي الذي أكتظ بالعمالة المصرية العائدة من دول الخليج وقد قدموا من هذه البلاد وفي ذهنهم مفاهيم كثيرة قد تعكر الصفو العام فلا بد من عمل تحريات عن المكان الذي سوف تنشأ فيه الكنيسة هل ستحدث مشاكل من البعض من عدمه سواء بالنسبة لمكان إقامتها أو بالنسبة للمناخ العام وخاصة في صعيد مصر لأن وضع الكبريت بجوار البنزين يعد اندفاعاً وتهوراً.

المبحث الثاني

المراحل لحل مشكلة بناء الكنائس نهائياً

المرحلة الأولى في تراخيص بناء الكنائس:

أولاً: أن يكون القرار بالترخيص ببناء الكنائس الجديدة في الفترة القادمة بقرار من لجنة مشكلة ثلاثية من وزير الحكم المحلي والتنمية المحلية والمحافظ المختص الذي سوف تنشأ في دائرته الكنيسة ومدير مباحث أمن الدولة بالمحافظة بعد مناقشة الموضوع من جميع جوانبه الأمنية وعدد الأقباط الذين سوف يستفيدون من هذه الكنيسة وعدم وجود مشاكل أمنية عن التحريات الواقعية ويستطيع مندوب عن الكنيسة طلب حضور اللجنة المناقشة الواقعية وتقديم الاجابة والاستفسارات للجنة بناء على الواقع الفعلي بالمستندات والمعطيات الواقعية المحيطة أثناء مناقشة قرار الترخيص ببناء الكنيسة في هذا الوقت وفي هذا المكان ويجب على الأقباط أن يتفهموا وجهات نظر الأمن لأنه يبني على أسس ووقائع واقعية لأن بناء الكنيسة في بعض الأماكن وفي ظل ظروف ثقافية معينة قد تحدث من

المشاكل والتداعيات نحن في غنى عنها فالمسألة ليست حقاً دستورياً أو قانونياً في بناء الكنيسة ولكن الحكمة تقتضي عدم إثارة المشاكل والحساسيات فالتعصب الأعمى قد يثير من المشاكل وجلب الضرر ما يعكر صفو العلاقة بين المسلمين والأقباط وعلى المتضرر من قرار اللجنة والجهات الأمنية أن يلجأ إلى القضاء إذا كانت أسباب الرفض غير واقعية أو غير مقنعة بحيث يلجأ المتضرر للقضاء الإداري لأن قرار اللجنة قرار إداري وعند صدور حكم لصالحه سوف تنفذه الدولة تطبيقاً لسيادة القانون.^(١)

ثانياً: واللجوء إلى سيادة القانون في مسألة بناء الكنائس عند رفض الترخيص بها أرى أن ترفع القضية ضد اللجنة المسؤولة الثلاثية وليس ضد رئيس الجمهورية لأنه رئيس لكل المصريين وقد أثبتت الأيام مع حكم مبارك أن المصريين سواء أكانوا مسلمين أو أقباطاً لم يروا عهداً للمحبة والإخاء والمودة والصداقة مثل عهد مبارك دون تعصب علاوة على أن محمد حسني مبارك أصبح في وجدان الشعب المصري زعيماً للجميع لذلك يجب إبعاده عن مسألة رفع القضايا ضده في مسألة بناء الكنائس وأن يكون الاختصاص لهذه اللجنة الثلاثية وبذلك نكون قد طوينا صفحة الخط الهمايوني التي يثيرها أعداء مصر في الداخل والخارج بدون وجه حق.

ثالثاً: إن التنظيم الذي ذكرته سوف ينهي مشاكل بناء الكنائس نهائياً بعد أن أنهى القرار الجمهوري ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ مشكلة الترميم نهائياً وخاصة أنه صدر حكم تاريخي في القضية ٦١٥ لسنة ٥ قضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والذي أصدره الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وعميد الفقه القانوني المدني المصري جاء بالحكم " أن اشتراط ترخيص في إنشاء دور العبادة على نحو ما جاء في الخط الهمايوني لا يجوز أن يتخذ ذريعة لإقامة العقوبات التي لا مبرر لها دون إنشاء هذه الدور مما لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر الدينية ".

رابعاً: وحيث أنه لا يوجد قانون في مصر ينظم الإجراءات المطلوبة لإنشاء دور العبادة وكيفية استخراج الترخيص وأن جميع الموافقات بالتراخيص بإقامة

(١) د / نبيل لوقا بباوي: "مشاكل الأقباط في مصر وحلولها" عام ٢٠٠١ ص ٥٦.

الكنائس تستند إلى الدستور وما عرضه رئيس الوزراء ولا تستند إلى أي قانون لذلك يجب أن يصدر قانون من مجلس الشعب ينظم هذه المسألة من حيث إجراءات الترخيص ببناء كنيسة جديدة حيث أن الدستور المصري الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٧١ ينص على مبادئ عامة أما التفصيلات فيرد ذكرها في القوانين والدستور المصري ينص في المادة ٤٦ تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية دون ذكر أي تفصيل في بناء الكنائس واستخراج التراخيص وذلك يتطلب صدور قانون لترميم وبناء الكنائس بما لا يتعارض مع الدستور.

المرحلة الثانية: في تراخيص بناء الكنائس

أولاً: بعد أن يتحسن المناخ العام وينتفي التعصب الممقوت نرى إلغاء الشروط العشرة التي تضمنها قرار العزبي وكيل وزارة الداخلية في عام ١٩٣٤م والتي مازال يعتمد عليها في التحريات للموافقة على بناء الكنائس والاكتفاء فقط بخمسة شروط هي:

- ١- هل الأرض المرغوب ببناء الكنيسة عليها من أرض الفضاء أو الزراعة وهل هي مملوكة للطالب أم لا وتقدم مستندات الملكية.
- ٢- أبعاد القطعة المراد ببناء الكنيسة عليها عن المساجد وعن الأضرحة الموجودة بالناحية.
- ٣- إذا كانت القطعة المراد البناء عليها بين مساكن المسلمين فهل يوجد مانع في بنائها.
- ٤- يعمل محضر رسمي التحريات ويبين فيه المحلات المجاورة لبناء الكنيسة.
- ٥- تقديم طلب رسمي وخريطة بمقياس واحد في الألف يوقع عليه مهندس معتمد.

ثانياً: بعد أن يتحسن المناخ وينتفي التعصب الممقوت ونحن في طريقنا إلى ذلك يكون الترخيص ببناء الكنائس في مرحلة ثانية بموافقة المحافظ فقط لأن القضية ليست حرية بناء الكنائس ولكن القضية الأساسية المناخ العام في بعض الأماكن وخاصة أن التعصب موجود لدى بعض المسلمين وموجود كذلك لدى بعض الأقباط فلو تصورنا جدلاً أن أحد الأقباط المتعصبين

اشترى قطعة أرض لبنائها كنيسة بجوار جامع السيد البدوي بطنطا أو بجوار جامع سيدي القناوي بقنا من المؤكد أن رد الفعل في ظل المناخ العام السائد في هذه المناطق لن يكون إيجابياً بعكس لو اشترى قطعة أرض لبنائها كنيسة بجوار جامع في جاردن سيتي أو مصر الجديدة أو الزمالك فإن رد الفعل سوف يختلف لذلك لابد أن يكون هناك معيار يحقق العدل ويحقق الأمن والاستقرار لذلك تكون موافقة المحافظ على بناء الكنيسة ومن الملاحظ أنه توجد في كثير من الأماكن الجوامع مبنية بجوار الكنائس ولم تحدث أي مشاكل وهذا دليل على معدن الشعب المصري في رسوخ جذور الوحدة الوطنية بداخله.

المرحلة الثالثة: في تراخيص بناء الكنائس:

خلال ثلاث سنوات بعد أن يتحسن المناخ وينتفي التعصب المفقوت ونحن في طريقنا إلى ذلك ولتحسن المناخ العام لابد أن تشترك أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة من صحف ومجلات وتلفزيون وإذاعة في تحسين المناخ العام وكذلك تشترك المقررات المدرسية والجامعية في تحسين المناخ العام وكذلك تشترك المساجد والكنائس والأحزاب المختلفة في تحسين المناخ العام وبعد ذلك لابد من صدور قانون من مجلس الشعب وهو قانون موحد لبناء وترميم دور العبادة لجميع الطوائف الدينية في مصر للمسلمين والمسيحيين على غرار القرار الموحد الصادر من رئيس الجمهورية ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بترميم جميع دور العبادة وموضوع القانون الموحد لدور العبادة لجميع الطوائف سوف نبينه في الباب التالي.

الباب الرابع

مشروع قانون تنظيم بناء وترميم

دور العبادة الموحد لجميع دور العبادة

المادة ١ :

لا يجوز إنشاء أي دور عبادة لجميع طوائف المصريين الدينية أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو ترميمها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة حسب هذا القانون.

المادة ٢

يقدم طلب الحصول على الترخيص بالإنشاء أو الأعمال المشار إليها لدور العبادة من الجهة المالكة أو من يمثلها قانوناً إلى المحافظ التابع له مكان دور العبادة في حالة طلب إنشاء دور عبادة وإلى المحليات في المراكز والمدن أي الإدارات الهندسية المختصة في حالة طلب توسيع أو تعلية أو تعديل أو ترميم دور العبادة بالنسبة لدور العبادة الصادر لها ترخيص سابق ومرفق به المستندات والإقرارات والنماذج التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة ٣

يقدم طالب الترخيص الرسومات أو أي تعديلات فيها موقعاً عليها من مهندس نقابي متخصص وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويكون المهندس المصمم مسئولاً مسئولية كاملة عن كل ما يتعلق بأعمال التصميم وعليه الالتزام في إعداد الرسومات وتعديلاتها بالأصول الفنية والمواصفات القياسية المصرية المعمول بها وقت الإعداد والقرارات الصادرة في شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

المادة ٤

الجهة الإدارية المختصة بشئون الترخيص وهي الإدارة الهندسية في المحافظة بالنسبة لإنشاء دور العبادة والإدارات الهندسية في المراكز والمدن بالنسبة للترميم والتعلية والتوسيع والتعديل وغيرها من الأعمال إذا رأت هذه الجهات وجوب إستيفاء بعض البيانات أو المستندات أو إدخال تعديلات أو تصميقات في الرسوم طبقاً لما يحدده القانون ولائحته التنفيذية أعلنت الجهة

المختصة بالترخيص مقدمة طلب الترخيص أو من يمثله قانوناً بذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب ويتم البت في طلب الترخيص في مدة لا تجاوز أربعة شهور من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات المطلوبة أو تقديم الرسوم المعدلة.

المادة ٥

تكون الرسوم المستحقة عن إصدار الترخيص أو تجديده سواء بالنسبة لإنشاء دور عبادة جديدة أو توسيعها أو ترميمها أو تغطيتها خمسمائة جنية.

المادة ٦

لا يجوز الموافقة على أعمال التوسيع أو التغطية أو الترميم إلا إذا كانت قواعد الإرتفاع تسمح بالتغطية المطلوبة وكان الهيكل الإنشائي للمبنى وأساساته تسمح بإجمال الأعمال المطلوب الترخيص بها على النحو الذي يؤيده تقرير فني من مهندس استشاري إنشائي مع الإلتزام في هذا الشأن بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول.

المادة ٧

يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص في حالة دور العبادة السابق لها ترخيص بناء وبعد بنائها يتم طلب التغطية والتوسيع والترميم والتعديل فإن إنقضاء المدة المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بالترخيص وهذه المدة هي أربعة شهور من تاريخ تقديم الطلب والمستندات مستوفاة ويكون للجهة الإدارية المختصة بالترخيص طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إدخال تعديلات على الرسوم.

المادة ٨

يقوم المالك أو من يمثله قانوناً بإعلان رئيس الحي أو المركز المختص المختص على يد محضر بالنسبة لحالة التغطية والتوسيع والترميم والتعديل بعزمه بالبداية في التنفيذ بعد إنتهاء المدة المحددة قانوناً مع إلتزامه بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية.

المادة ٩

لا يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص في حالة طلب الترخيص بإنشاء

دور عبادة جديدة إنقضاء المدة المحددة للبت فيه. دون صدور قرار مسبب وفي هذه الحالة يجب على طالب الترخيص اللجوء للقضاء الإداري.

المادة ١٠

يجوز للإدارة المختصة بشئون الترخيص في حالة إنشاء دور عبادة عدم الموافقة على طلبات الترخيص إذا كانت الأعمال المطلوبة للترخيص بها تقع في المدن أو المناطق أو الشوارع التي يصدر قرار مسبب من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي المختص أو كل من وزير الإسكان أو وزير التنمية المحلية بوقف الترخيص بها لإعتبارات تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو بيئية أو تحقيقاً لغرض قومي أو مراعاة لظروف العمران أو إعادة التخطيط على ألا تتجاوز مدة الوقف مدة سنة من تاريخ صدور القرار.

المادة ١١

إذا مضت ثلاث سنوات على منح الترخيص بإنشاء لدور العبادة أو الترميم أو التعلية أو التوسع وغيرها دون أن يشرع المالك أو من يمثله قانوناً في تنفيذ الأعمال المرخص بها وجب عليه تجديد الترخيص ويكون الترخيص لمدة سنتين تبدأ من انقضاء الثلاث سنوات بعد دفع رسوم التجديد وقدرها خمسمائة جنية.

المادة ١٢

يكون طالب الترخيص مسئولاً عما يقدمه من بيانات متعلقة بملكية الأرض المبينة في طلب الترخيص بإنشاء دور العبادة ومنح الترخيص لا يترتب عليه مساس بحقوق الغير في شأن ملكية الأرض.

المادة ١٣

لا يجوز إدخال أي تعديل أو تغيير جوهري في الرسومات المعتمدة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة بالترخيص أما التعديلات البسيطة التي تقتضيها ظروف التنفيذ فيكفي طلب إثبات ذلك من الجهة الإدارية المختصة بالترخيص في أصول الرسومات المعتمدة وصورها.

المادة ١٤

يجب أن يتم التنفيذ في البناء أو الأعمال المطلوبة وفقاً للأصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها بأن تكون مواد البناء المستخدمة مطابقة للمواصفات المصرية المقررة.

المادة ١٥

يلزم المالك أو من يمثله قانوناً بأن يعهد إلى مهندس نقابي معماري أو مدني بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها ويكون للمهندس مسئولية كاملة عن الإشراف على تنفيذ هذه الأعمال وذلك إذا زادت قيمة الأعمال عن عشرين ألف جنية.

المادة ١٦

لا يجوز زيادة الإرتفاع الكلي للبناء على مرة ونصف عرض الشارع بحد أقصى ٣٦ متراً.

المادة ١٧

تتضمن الأوراق والمستندات المقدمة من المالك أو من يمثله قانوناً في حالة إنشاء دور العبادة موافقة بطريكية الأقباط الأرثوذكس أو الكاثوليك أو البروتستنت على إقامة دور العبادة الخاصة بكل ملة وكذلك موافقة وزارة الأوقاف بالنسبة لإقامة دور العبادة الخاصة بالمسلمين وموافقة إدارة الحاخام اليهودي بالنسبة لدور العبادة الخاصة باليهود.

المادة ١٨

على الجهة الإدارية المختصة بالترخيص طلب رأي الجهة الأمنية المختصة خلال المدة المحددة للترخيص وهي أربعة أشهر.

المادة ١٩

يكون للمهندسين القائمين بأعمال التنظيم بوحدة الإدارة المحلية وغيرهم من المهندسين ممن يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبطية القضائية ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول موقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون.

ويكون لهؤلاء المهندسين التنبيه كتابية على المرخص لهم والمشرفين على التنفيذ بما يحدث من إخلال لشروط التنفيذ ويكون لهم متابعة تنفيذ الأعمال طبقاً للرسومات والمواصفات الفنية.

المادة ٢٠

توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بالترخيص يتضمن بياناً بالأعمال المخالفة ويعلن لذوي

الشأن بالطريق الإداري ويخطر المالك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ويكون للجهة الإدارية المختصة بالترخيص التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في ارتكاب المخالفات إلى أن يتم تصحيح المخالفة أو إزالتها.

المادة ٢١

تزال بالطريق الإداري الأعمال المخالفة لقيود الإرتفاعات أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو لخطوط التنظيم أو التعديلات على الأراضي التي اعتبرت أثرية طبقاً لقانون حماية الآثار الصادر بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ويصدر بذلك قرار مسبب من المحافظ المختص.

المادة ٢٢

على المالك أو من يمثله قانوناً بالمبادرة إلى تنفيذ القرار الصادر بالإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة وذلك خلال مدة شهر من إخطاره بقرار المحافظ بكتاب موسى عليه.

فإذا امتنعوا عن التنفيذ خلال المدة قامت الجهة الإدارية المختصة بالإزالة بنفسها أو بواسطة من تعهد إليه بذلك ويتحمل المخالف جميع النفقات وتحصل منه بطريق الحجز الإداري.

المادة ٢٣

تختص محكمة القضاء الإداري وحدها دون غيرها بالفصل في الطعون على جميع القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون واشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة منها في هذا الشأن ويكون نظر الطعون والفصل فيها على وجه السرعة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك.

المادة ٢٤

تنشأ دائرة خاصة بمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة للنظر في جميع الطعون على مستوى الجمهورية الخاصة بإنشاء دور العبادة أو توسيعها أو ترميمها أو تعليتها وغيرها من الأعمال المكتملة مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد.

المادة ٣٥

يعاقب بالحبس أو غرامة عشرين ألف جنية أو أحد هاتين العقوبتين كل من يخالف هذا القانون في إستيفاء أعمالاً سبق وقفها بالطريق الإداري على الرغم من إعلانه بذلك طبقاً للمادة ٢٠ من هذا القانون.

المادة ٣٦

يصدر وزير الإسكان والتعمير اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به.

المادة ٣٧

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة ٣٨

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

الباب الخامس
قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي
ومدى انطباقه على مصر

صدر قانون في أمريكا عام ١٩٩٧ يبيح للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في حالة الإخلال بحقوق أي أقليات في أي دولة من دول العالم وخاصة في مسألة حرية العقيدة لجميع الطوائف الدينية وحرية مباشرة الطقوس الدينية وحرية إقامة دور العبادة لكل الطوائف الدينية وسوف نتناول ذلك الموضوع في ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : ضرورة صدور قانون بناء دور العبادة الموحد.
الفصل الثاني : مضمون قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي.
الفصل الثالث : رأي المؤلف في قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي ومدى تطبيقه على مصر.

وسوف نتناول هذه الفصول على النحو التالي تفصيلاً...

الفصل الأول

ضرورة صدور قانون بناء دور العبادة

الموحد للمصلحة العامة

أولاً: خلال السنوات التي شهدتها مصر بعد السبعينات، شهدت مصر توتراً في بعض الأوقات بين المسلمين والأقباط، وأدى ارتفاع نغمة الخطاب الديني المتطرف باسم الإسلام - والإسلام منه بريء - إلى ذعر بين أبناء مصر من الأقباط وأبناء مصر الأقباط في المهجر، وخاصة بعد حريق كنيسة الخانكة في عام ١٩٧٢ والمعارك الشرسة بين المسلمين والأقباط في الزاوية الحمراء وقد تشكلت لجنة تقصي حقائق من مجلس الشعب عام ١٩٧٢ برئاسة الدكتور جمال العفيفي بحث قضية حريق كنيسة الخانكة^(١)، وكذلك الهجوم على كنيسة كفر دميان محافظة الشرقية في ١٢ فبراير ١٩٩٦ من بعض المتطرفين^(٢)، والكثير من الأحداث التي فيه تعدي على حقوق المسيحيين في مصر آخرها واقعة التعدي من بعض المتطرفين على أقباط الكشخ محافظة سوهاج وقتل فيها واحد وعشرون قبطي ومازالت القضية متداولة أمام محكمة النقض وهذه الأعمال المتطرفة التي تهدد الاستقرار والأمن في مصر من إعتداء على حقوق المسيحيين ترتكبها بعض جماعات التطرف مثل جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية وغيرها من الجماعات المتطرفة.^(٣)

ثانياً: من المعلوم أن أعمال التعدي على حقوق المسيحيين تهدد الأمن والاستقرار القومي في مصر وتؤدي إلى تدخل الجهات الأجنبية الخارجية مثل الهيئة القبطية بولاية نيوجرسي الأمريكية التي تأسست عام ١٩٧٤^(٤).

(١) سامح فوزي: "هموم الأقباط"، الناشر: مركز بن خلدون للدراسات عام ١٩٨٨، ص ١٠٣.

(٢) سامح فوزي: مرجع سابق ص ١٢٤.

(٣) تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام "تقرير الحالة الدينية في مصر صادر في عام ١٩٩٥" مطابع الأهرام ص ١٨١، ١٨٢.

(٤) تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عن الحالة الدينية في مصر: مرجع سابق ص ٢٢٠.

فكثيراً ما اشتكى أعضاء هذه الهيئة لأعضاء الكونجرس الأمريكي وللأمم المتحدة بخصوص وقائع تحدث في مصر للأقباط وكثيراً ما تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى قوتها المؤثرة في العالم وأخيراً بناء على قانون الحرية من الاضطهاد الديني الصادر في أمريكا في عام ١٩٩٧ ويسمى " قانون الحرية من الاضطهاد الديني " وتدخلت أمريكا بمقتضى هذا القانون في جنوب السودان وإندونيسيا أثناء بعض المنازعات المسلحة بين المسيحيين والمسلمين في إندونيسيا.

ثالثاً: وكثيراً ما ترسل أمريكا لجان إلى دول العالم لفحص مدى تعرض الأقليات الدينية والطوائف الدينية للمضايقات في مباشرة حقوقهم في حرية العقيدة وحرية مباشرة الطقوس الدينية وحرية إقامة دور العبادة الخاصة بهم وفي الأعوام السابقة أرسلت أمريكا إلى مصر لجان يشترك فيها بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي للفحص والتحري عن مدى مباشرة الطوائف الدينية والملل الدينية لحريتهم في مباشرة عقائدهم الدينية وتجتمع هذه اللجان مع المسؤولين في السلطات التنفيذية والتشريعات وأعضاء المنظمات غير الحكومية والجمعيات غير الحكومية ورؤساء الطوائف الدينية في الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستنتية في مصر ورؤساء المؤسسات الدينية الإسلامية مثل شيخ الأزهر وغيره من المسؤولين وفي التقرير الذي أصدرته اللجنة في عام ٢٠٠٣ قررت وجود بعض المشاكل للمسيحيين في مصر في إقامة الكنائس وهددت بتوقيع عقوبات حسب قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي ونفس الملاحظات تكررت في تقرير اللجنة الأمريكية التي قدمت إلى مصر في سبتمبر عام ٢٠٠٤ وهددت بتوقيع عقوبات على مصر.

رابعاً: ويرى المؤلف للإنتهاء من ذلك الصداق الأمريكي من خلال اللجان التي تأتي سنوياً إلى مصر وبحث مشاكل الأقباط في مصر في قضية بناء الكنائس الحل هو صدور قانون بناء دور العبادة الموحد لجميع الطوائف الدينية في مصر والسابق الإشارة إليه في الباب الرابع وهذا القانون دليل واضح على قبول الآخر في الإسلام ودليل واضح على أن الدول الإسلامية

تطبق دستور الإسلام في القرآن والسنة الذي يقرر حرية العقيدة للمسيحيين وحرية مباشرة طقوسهم الدينية وحرية إقامة دور العبادة لهم طبقاً للقاعدة الإسلامية التي قررها الرسول ﷺ " لهم ما للمسلمين من واجبات وعليهم ما على المسلمين من واجبات " .

خامساً: إن المصلحة العامة العليا للدولة المصرية تقتضي صدور قانون بناء دور العبادة الموحد لجميع الطوائف الدينية في مصر وذلك مثل كل الدول المتحضرة في العالم حيث أن الكنائس في أوروبا والمساجد في أوربا لا بد من الحصول على ترخيص مسبق قبل الشروع في البناء ولا يمكن بناء أي كنيسة أو مسجد أو معبد يهودي إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة في الدولة وبذلك نكون قضينا من الجنور على مشكلة مثار خلاف منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان دائماً تكون أحد أسباب هز وحدتنا الوطنية.

الفصل الثاني

مضمون قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي

أولاً: بالنسبة لقانون الحرية من الاضطهاد الديني^(١)

تقدم عضو من مجلس النواب الأمريكي وهو فرانك ولف وثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي (هم: سبكتر، وكفرديل، وهتشنون) بمشروع قانون إلى المجلس، يوم ٢١ مايو ١٩٩٧، بعنوان " الحرية من الإضطهاد الديني " *Freedom From Religious Persecution Act of ١٩٩٧* والذي يهدف إلى:

"استحداث مكتب لرصد الاضطهادات الدينية، والعمل على فرض العقوبات على الأقطار الضالعة في ممارسة الاضطهاد الديني وأغراض أخرى". وقد وافق على القانون الكونجرس الأمريكي بمجلسي الشيوخ والنواب وصدق عليه الرئيس الأمريكي كلينتون.

ثانياً: ويذكر القانون في الديباجة، أو القسم الأول أن "الحكومات عليها مسئولية أولى في الدعوة إلى تشجيع وحماية واحترام الحق الأساسي والمُعترف به دولياً وهو حرية الدين" أي الحرية الدينية لجميع الشعوب والأقليات في أي دولة.

ثم يرصد القانون في القسم الثاني نص مواد المواثيق والعهود الدولية في هذا الصدد، وأولها، المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن:

"لكل إنسان الحق في حرية الفكر والضمير والدين، ويتضمن هذا الحق حرية تغيير دينه أو معتقداته، وحرية منفرداً أو في جماعة تضم آخرين، في العموم أو الخصوص، أن يظهر دينه أو معتقداته، تعليماً وممارسة وعبادة ومراعاة".

وثانيها المادة ١٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن يكفل لكل إنسان الحق في حرية التفكير والضمير والدين...

ثالثاً: ثم تنص المادة الثالثة من القانون على أن هناك جماعات مسيحية معينة

(١) Freedom From Religious Persecution Act Of ١٩٩٧.

تتعرض للإضطهاد في بلاد معينة، " إن إضطهاد الروم الكاثوليك والانجيليين البروتستانت في أقطار شيوعية مثل كوبا، ولاوس، والصين الشعبية مستمرة، وفي بعض الحالات في إزداد ".
ثم يأتي في المادة الخامسة ما يخص الأقطار الإسلامية، حيث جاء فيها بالنص:

"إنه في العديد من البلدان الإسلامية، تقوم الحكومات باضطهاد غير المسلمين، والذين يغيرون دينهم من الإسلام إلى ديانات أخرى، مستخدمة في ذلك قوانين "إزدراء الدين" (Blasphemy) و"الردة" (Apostasy).
كما أن الحركات المتطرفة تسعى لإفساد العقيدة والثقافة الإسلامية السمحة بإضطهاد البهائيين والمسيحيين وغيرهم من الأقلية الدينية ".
رابعاً: وفي القسم الثالث من القانون يتم تعريف المصطلحات والتسميات الأساسية، وأهمها:

- تعريف " الاضطهاد الديني "، بأنه انتشار اضطهاد الاشخاص بسبب عضويتهم او انتمائهم لطائفة دينية، سواء كان معترفاً بها أو غير معترف بها رسمياً في البلد المعني، ويشمل هذا الاضطهاد القبض على أو الحبس أو الاستبعاد، أو القتل أو السجن، أو إعادة التوطين القسري، أو الاغتصاب، أو الصلب، أو أي شكل آخر من أشكال التعذيب.

وهناك نوعان من الاضطهاد الديني هما:

أ- "النوع الأول" من الاضطهاد الديني، بأنه ذلك الاضطهاد الذي يتم بواسطة مسئولى الحكومة مباشرة، أو بتأييد منهم، أو بواسطة عملاء الحكومة، كجزء من سياساتها الرسمية.

ب- "النوع الثاني" من الاضطهاد الديني، وهو ذلك الاضطهاد الذي لا يتم بواسطة مسئولى الحكومة، أو بتأييدهم، ولا من عملاء الحكومة، أو كجزء من سياسة معلنة لها، ولكن الحكومة تكون مقصرة في اتخاذ إجراءات حادة ومستمرة لاحتواء الاضطهاد الديني والقضاء عليه.

خامساً: ويقضي القانون في القسم الخامس بإنشاء "مكتب لرصد الاضطهاد الديني"، ويلحق بالمكتب التنفيذي للرئيسي الأمريكي مباشرة، ويعين مدير المكتب بموافقة الكونجرس، وتكون له المهام الست التالية:

(أ) تقييم وقائع وظروف إنتهاكات الحرية الدينية، التي ورد ذكرها في التقرير السنوي الذي تعدّه وزارة الخارجية (الأمريكية) عن حقوق الإنسان في مختلف دول العالم.

أ- تقييم وقائع وظروف انتهاكات الحرية الدينية الواردة في تقارير الجماعات المستقلة والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

ب- التشاور مع وزير الخارجية في صياغة توصيات بسياسات ترفع إلى الرئيس (الأمريكي) بشأن سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه الحكومات التي تقرر أنها تمارس الاضطهاد الديني.

ج- إعداد وتقديم تقرير سنوي، طبقاً لما هو منصوص عليه في القسم السادس، بما في ذلك تحديد ما إذا كان البلد المعني يمارس " النوع الأول " أو " النوع الثاني " من الاضطهاد الديني، وتحديد الكيانات والأطراف المسؤولة عن ذلك في هذا البلد، ونشر ذلك في السجل الفيدرالي (*Federal Register*).

د- الاحتفاظ بقوائم المعدات والأدوات والمنتجات والسلع والخدمات المسهّلة للاضطهاد، والكيانات المسؤولة في البلدان التي ثبت أنها تمارس الاضطهاد، وأن ينشر ذلك في السجل الفيدرالي.

هـ- التنسيق مع وزراء الخارجية والتجارة والخزانة ومع النائب العام، للتأكد من أن أحكام هذا القانون تنفذ كاملة.

سادساً: ويرصد القسم السابع، العقوبات التي يتم تطبيقها على الدول بأنواعها وتفاصيلها ودرجاتها والمستهدفين بها. فهي أشد وأشمل بالنسبة للاقطار في فئة الاضطهاد من النوع الأول، حيث يتم اعلام كل وزارات وأقسام الحكومة الأمريكية بوقف التعامل مع أو تصدير أي سلع أو منتجات أو خدمات يمكن أن تساعد البلدان الضالعة في الاضطهاد على الاستمرار في ممارساتها. وبالنسبة للبلدان التي يقرر مدير مكتب رصد الاضطهاد الديني أنها ضالعة في ممارسات النوع الثاني (أي أن الحكومة نفسها لا تمارس

الاضطهاد ولكنها لا تمنع آخرين على أرضها من ممارسة الاضطهاد الديني)، فإنه يسري عليها نفس حظر التعامل وحظر تصدير كل ما من شأنه المساعدة في ممارسة الاضطهاد الديني.

ويسري على الأطراف الحكومية وغير الحكومية، التي يثبت ممارستها للاضطهاد الديني كل ما يسري في القوانين الأمريكية الأخرى بشأن " الإلتجار مع الأعداء ". ويسري هذا النوع من العقوبات على الأطراف المستهدفة بها خلال ٩٠ يوماً من موافقة الكونجرس على تقرير مدير مكتب رصد الاضطهاد.

ولكن العقوبات الأشد والواردة في هذا القسم السابع من قانون الحرية من الاضطهاد الديني، فهي تلك الخاصة بقطع المساعد الأمريكية الثنائية عن حكومات الأقطار التي يثبت (بواسطة مكتب رصد الاضطهاد الديني) أنها ضالعة في الاضطهاد الديني لجماعات من مواطنيها أو رعايا يعيشون على أرضها، وذلك خلال ثلاثة شهور (٩٠ يوماً) إذا كان هذا البلد ضمن النوع الأول، أو خلال سنة إذا كان ضمن النوع الثاني، وذلك من تاريخ تقديم مدير مكتب الرصد لتقريره إلى الكونجرس وموافقة هذا الأخير عليه.

ولا يكتفي القانون بقطع المساعدات الأمريكية الثنائية وإنما ينص على أن يقوم رئيس الولايات المتحدة بإعطاء تعليمات صريحة لمندوبيها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والتجارية الأخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية (*World Trade Organization*) أن يصوتوا دائماً ضد منح أي من الأقطار التي وردت في التقرير السنوي لمكتب رصد الاضطهاد الديني، سواء في النوع الأول أو الثاني. أي أن العقوبات تشمل قطع المساعدات المتعددة الأطراف (*Multilateral Aid*).

سابعاً: وقد نص قانون الحرية من الاضطهاد الديني بأن يعطي لمن يقع عليهم اضطهاد ديني سواء كأفراد أو جماعات أولويات حق اللجوء السياسي لأمريكا تمكيناً لهم من التمتع بحرياتهم الدينية، وقد لجأ الكثير من

المسيحيين من جنوب السودان إلى أمريكا بناء على ذلك القانون، وفعلًا تم توقيع عقوبات على السودان بناء على ذلك القانون، تضمنت منع التعامل المالي مع حكومة السودان، ومنع استيراد أي مواد من السودان أو تصدير أي مواد أمريكية للسودان، وحظر استثمار أي أموال أمريكية بالسودان، وحظر خطوط الطيران الأمريكية من التعامل مع السودان وحظر السياحة للسودان وحظر بيع أي أسلحة أو التعامل مع القوات المسلحة السودانية وحظر التعامل مع أجهزة المخابرات السودانية.^(١)

^(١) سامح فوزي: مرجع سابق ص ٢٢.

الفصل الثالث

رأي المؤلف في قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي

ومدى انطباقه على مصر

أولاً: من حسن الطالع أنه لا يوجد في مصر اضطهاد ديني سواء من النوع الأول أو من النوع الثاني وأن ما يحدث في مصر في بعض الأوقات هو أن بعض المتطرفين غرضهم إثبات وجود وإحراج الحكومة المصرية بالإعتداء على المسلمين والأقباط، وحتى يكون صوتهم عالياً ومسموعاً في العالم يعتدون على السياح الأجانب وعلى المسلمين وعلى الأقباط وعلى رجال الشرطة ولكن الحكومة المصرية تقف لهم بالمرصاد وتقدمهم للمحاكمات العلنية ولم يحدث أن تفاعست الحكومة في أي واقعة لمحاولة ضبط الجناة المتطرفين والدليل على ذلك أن جميع الجناة الذي أثبتت المحاكمات إدانتهم بأحكام قضائية يقضون العقوبات بالسجون، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين.

إذن فإن الحكومة المصرية لا تمارس النوع الأول من الاضطهاد الديني بأن يكون خطها الأساسي الاضطهاد الديني ولا تمارس النوع الثاني بالتراخي والتقصير للقضاء على التطرف الديني ويشهد على ذلك بأن أجهزة الأمن المصرية استطاعت أن تخلع مخالف العناصر المتطرفة دينياً التي قتلت من المسلمين أضعاف من قتلتهم من الأقباط وقتلت الكثير من رجال الأمن ورئيس مجلس الشعب وتعرض الكثيرين من وزراء الداخلية لمحاولات الاغتيال وكذلك تعرض رئيس الوزراء المصري للاغتيال وتعرض الكثير من الصحفيين والوزراء للاغتيال فالقضية ليست تعرض الأقباط للاضطهاد بقتلهم ولكنها في حقيقتها هي عملية إحراج للحكومة أولاً وأخيراً وفي مصر ليس هناك اضطهاد ديني ولكنها مشاكل محددة للأقباط وكذلك مشاكل للمسلمين، والدولة أخذت في حل جميع المشاكل في حدود الامكانيات المتاحة وبما يسمح به المناخ العام وها هي أوقاف الأقباط تم حلها واعادتها وتسليمها إلى هيئة الأوقاف القبطية وتم حل ٨٠% من مشكلة الخط الهمايوني الشهير وبقية المشاكل في طريقها للحل بعد أن رفع نظام مبارك شعار الدين لله والوطن للجميع بمصادقية شديدة بعد أن كان في عهود ماضيه شعاراً يقال في الخطب الرنانة وفي

الميكروفونات ومحاولة استدعاء التاريخ في عهود سابقة قبل الثورة لإثبات وجود الوحدة الوطنية ومحاولة استدعاء التاريخ في فترات من بداية الحكم الإسلامي للخلفاء الراشدين لإثبات وجود الوحدة الوطنية والحفاظ على حقوق أهل الذمة ولكننا اليوم نتحدث عن واقع ملموس في الواقع الفعلي والعملي نتحدث عن الوحدة الوطنية التي كان من نتائجها أن خرج الأقباط من شرنقة السلبية والأنطوائية وأصبحوا يستثمرون المليارات من الجنيهات في شرايين الاقتصاد المصري نتيجة الاستقرار والأمان.

ثانياً: وها هي علاقة قداسة البابا شنودة الثالث والدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر والدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف خير مرآة وشاهد لما يحدث على أرض مصر من وحدة وطنية فقداسة البابا شنودة الثالث هو البابا ١١٧ في تاريخ البابوات الأقباط لم يحدث أن كانت علاقة أي بطريرك قبطي مع شيخ الأزهر ووزير الأوقاف يمثل هذا التعانق من الصداقة والمحبة والاخوة وعلاقتهم تعكس علاقة المسلمين والأقباط في عهد مبارك صحيح توجد مشاكل ولكنها في طريقها إلى الحل والذوال وخاصة أن مشاكل الأقباط كثيراً ما تفرض نفسها على الحياة السياسية والرأي العام المصري منذ زمن بعيد في فترات متعددة كل حقبة من الزمن. فكما سبق أن رأينا حينما عقد المؤتمر القبطي بتاريخ ٦ مارس ١٩١١ بمدينة أسيوط حيث اجتمع الأقباط برئاسة بشرى حنا وكان عدد الحاضرين حوالي ألف شخص قبطي وبحثوا مشاكل الأقباط إهدار حقوقهم وكانت ضمن مشاكلهم جعل يوم الأحد أجازة للأقباط وجعل معيار الكفاءة هو المعيار في الترشيح للوظائف العمومية وتمثيل جميع العناصر المصرية في المجالس النيابية^(١) وعقد المؤتمر أربع جلسات وكانت المناقشات تعبر

(١) من شأن إثارة هذه القضايا الشكلية في معظمها، أن يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية، فقد يثير المسلمون سؤالاً، هل تستجيب الدول الغربية لحل المشاكل المماثلة للأقلية المسلمة بها، بمعنى.. هل توافق على أن يكون يوم الجمعة أجازة رسمية وتمثيل المسلمون في البرلمانات الغربية. الأفضل هو أن يترك للجميع حرية الانتخاب وحرية الترشيح، والشعب يختار ممثليه، بغض النظر عن ديانتهم، ويكفي أن نقول أن شرط الديانة، ليس من الشروط اللازم توافرها للترشيح أو الانتخاب، وهذا هو المطبق بالفعل في القوانين المصرية.

عن نعره طائفية وكرد فعل طبيعي عقد المسلمون مؤتمراً اسلامياً برئاسة مصطفى رياض باشا رئيسي الوزراء الأسبق للرد على المؤتمر القبطي وبحث المسائل العمومية التي تشغل الرأي العام وإنهاء مطالب الأقباط وعقدت أول جلسة في ٢٩ أبريل ١٩١١م أي بعد مؤتمر الأقباط بأكثر من شهر واحد فهل كانت حالة البلاد تسمح بتقسيم المصالح بين أبناء مصر تبعاً للتوجيهات الدينية؟.

وكادت تحدث فتنة طائفية نتيجة هذين المؤتمرين في تقسيم الأمة المصرية لولا تدخل عقلاء القوم من المسلمين والأقباط.

ثالثاً: وفي ١٧/١/١٩٧٧ عقدت الكنيسة القبطية مؤتمراً بالإسكندرية بدعوة من مجلس كنائس الإسكندرية حضرته قيادات قبطية ودينية تعرض لإهدار حقوق الأقباط في مصر وكرد فعل عقد المسلمين مؤتمر في يوليو ١٩٧٧ برئاسة شيخ الأزهر السابق الإمام عبد الحليم محمود للرد على المؤتمر المسيحي وأنا أذكر هذه الوقائع لكي أبرهن أنه في حالة عدم الإستجابة لبعض حقوق غير المسلمين يهتز الأمن القومي ومؤتمرات المسيحيين والرد عليها بمؤتمرات المسلمين خير دليل على ذلك من إهتزاز الأمن القومي.

رابعاً: مما تقدم يتضح أن المشكلات الطائفية من الممكن أن تنفجر في كل وقت وخاصة أن السياسة الإسرائيلية الأمريكية المعلنة وضعت أنفها في الشئون الداخلية المصرية بسبب موقف مصر القومي مع الفلسطينيين وتستغل إسرائيل وأمريكا هذه المشكلات لتفجيرها داخل المجتمع المصري فلماذا لا نواجه تلك المشكلات صراحة لحلها لأن حقوق غير المسلمين لا تخصهم وحدهم بل تخص الوطن بأسره مسلمين وأقباطاً لأنها تمس تجانسه وتلاحمه ومستقبل وحدته وخاصة وأن حقوق غير المسلمين واردة في الكتاب والسنة.

خامساً: توجد قلة قليلة من أقباط المهجر تعودت على الشكوى لأعضاء الكونجرس الأمريكي فلا بد أن تتولد ثقافة الولاء للموطن الأم " مصر " لأن الشكوى للجهات الأجنبية فيه إستفزاز لبقية أقباط المهجر، وللاقباط في مصر، وللأغلبية من المسلمين. فعند حدوث أي شيء داخل مصر للمسيحيين، لا بد أن تكون الشكوى للمؤسسات الدستورية والقانونية داخل

مصر، لأن الشكوى للجهات الأجنبية فيه إستفزاز للجميع، ووضع غير مقبول داخلياً وخارجياً، فهل تقبل هذه القلة من أقباط المهجر إذا حدث أي شيء لأي طائفة مسلمة في مصر أن تستدعي هذه الطائفة النظام الإيراني أو السعودي مثلاً على النظام المصري بالشكوى إلى هذين النظامين، وأمامها المؤسسات الدستورية داخل مصر. وأن مثل هذا التصرف يهز صورة الإستقرار الداخلي لمصر، ولو إفترضنا جدلاً، أن النظام الأمريكي وقع أي عقوبات على الشعب المصري، ما هو موقف الأقباط داخل مصر لأن أي عقوبات سوف تنال من الشعب المصري بأكمله مسلمين وأقباط، وهذا يثير حفيظة المسلمين في الداخل ضد الأقباط في الداخل والخارج مما يؤثر سلباً في الوحدة الوطنية ويضر بالأمن القومي المصري، وعلى سبيل المثال إذا تم تخفيض أو قطع المعونة الأمريكية لمصر كأحد والعقوبات المنصوص عليها في القانون الأمريكي، هل سيتم الإجراء ضد المسلمين فقط دون الأقباط، إن مراعاة المصلحة العامة، ومراعاة واجب الولاء لمصر أهم من عنترية الظهور بالجري خلف أعضاء الكونجرس في دوائر أقباط المهجر للشكوى إليهم.

سادساً: وبالنسبة لقانون حرية الاضطهاد الديني الأمريكي الصادر من الكونجرس الأمريكي يرى المؤلف أن ذلك القانون يخالف كل المعاهدات الدولية والمواثيق الدولية التي تؤكد إقليمية القوانين أي أن القوانين تطبق داخل الحدود الجغرافية للدولة الصادرة من برلمانها فالقانون المصري يطبق داخل حدود مصر والقانون الانجليزي يطبق داخل حدود انجلترا أما أن يصدر قانون من البرلمان الأمريكي ويطبق في كل أنحاء العالم هذا يعد جبروت للقوة الأمريكية وهل تقبل أمريكا أن يتم تشكيل أي لجنة من أي دولة عربية أو إسلامية لمناقشة اضطهاد المسلمين في أمريكا.

المراجع العربية

- ١- أ. س. تـرتون: " أهل الذمة في الإسلام "، ترجمة حسن حبشي، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب عام ١٩٩٤م.
- ٢- د / ابراهيم أحمد العدوي: " فضائل مصر "، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة مصر ١٩٩٩م.
- ٣- ابراهيم العلي: " صحيح السيرة النبوية "، مراجعة همام سعيد، الناشر: دار السنقاتس - الأردن الطبعة السادسة عام ٢٠٠٢م.
- ٤- ابن الأثير، هو علي بن أحمد بن أبي الكرم بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المتوفي ١٣٠ هجرية: " الكامل في التاريخ "، الناشر: دار بيروت - لبنان عام ١٩٦٧م.
- ٥- ابن بركان: " المحرر في الفقه "، الناشر: مطبعة ليدن - القاهرة مصر ١٩١١م.
- ٦- ابن بطريق، هو يحيى بن سعيد الأنطاكي: " التاريخ المجموع "، تحقيق شيخو، الناشر: مطبعة بيروت - لبنان ١٩٠٩م.
- ٧- ابن سعد، هو محمد بن سعد المتوفي في ٢٣٠ هجرية: " الطبقات الكبرى "، الناشر: مطبعة دار بيروت - لبنان عام ١٩٥٧م.
- ٨- ابن عابدين، هو السيد محمد امين بن اليحمر بن اليحبر العزيز بن السيد أحمد عبد الرحيم بن السيد نجم الدين بن السيد محمد صلاح الدين الشهير بـ " ابن عابدين " المولود في ١١٩٨ هجرية المتوفي في ١٣٠٦ هجرية: " رد المختار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين "، الناشر: دار إحياء التراث

العربي - بيروت لبنان الطبعة الثانية
١٩٨٧م.

٩- ابن عبد الحكم، هو أبو محمد عبد الله المتوفي ٢١٤ هجرية: "سيرة عمر
بن عبد العزيز"، الناشر: مطبعة القاهرة
مصر عام ١٩٥٤م.

١٠- ابن عبد الحكيم، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكيم المتوفي ٢٥٧
هجرية: "فتوح مصر وأفريقية"،
الناشر: مطبعة ليدن - القاهرة عام
١٩٢٠م.

١١- ابن قدامة، هو أبو محمد بن عبد الله أحمد موفق الدين بن قدامة الحنبلي
المتوفي ٦١٠ هجرية: "المغني"،
الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت
لبنان عام ١٩٧٢

١٢- ابن كثير، هو أبو الفداء اسماعيل بن عمر المتوفي ٧٧٤ هجرية: "ال
بداية والنهاية"، الناشر: مكتبة
المعارف - بيروت لبنان ١٩٨١م.

١٣- ابن هشام، هو محمد عبد الملك بن هشام المغافري: "السيرة النبوية"،
الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة مصر
عام ١٩٥٥م.

١٤- ابي عبد الله الزنجاني: "تاريخ القرآن"، الناشر: مؤسسة الحلبي -
القاهرة مصر حققه طه عبد الرؤوف
سعد، بدون تاريخ.

١٥- ابي يوسف، هو يعقوب بن ابراهيم المتوفي ١٨٢ هجرية صاحب الإمام
أبي حنيفة: "الخراج"، الناشر: دار
المعرفة - بيروت لبنان اقترح كتابته
كبير ملوك الأرض في عصرها هارون
الرشيد أمير المؤمنين، بدون تاريخ.

١٦- أحمد حسين: "موسوعة تاريخ مصر"، دار الشعب - خمسة مجلدات.

- ١٧- الراهب انطونيوس الأنطواني: " وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها "،
الناشر: دار الطباعة القومية بالقجالة -
القاهرة مصر عام ١٩٩٥.
- ١٨- البلاذري، هو الإمام ابن الحسن احمد بن يحيى بن جابر البلاذري المتوفي
٢٧٩ هجرية: " فتوح البلدان " وضع
حواشيه عبد القادر محمد علي، الناشر:
دار الكتب العلمية - بيروت لبنان
٢٠٠٠م.
- ١٩- توماس أرنولد: " الدعوة للإسلام "، ترجمة د / حسن إبراهيم، د / عبد
المجيد عابدين، الناشر: دار النهضة
المصرية، الطبعة الثانية عام ١٩٥٧م.
- ٢٠- د / جمال بن مذكور وآخرين: " موسوعة الأديان في العالم - الجزء
الخاص بالمسيحية "، الناشر: دار كريس
انترسونال بدون تاريخ.
- ٢١- د / حسن أحمد محمود، د. منى حسن أحمد محمود: " مصر الإسلامية منذ
الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية
"، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة
مصر، عام ٢٠٠١م.
- ٢٢- حسن حبشي: " تاريخ العالم الإسلامي "، الجزء الأول، الناشر الهيئة
المصرية العامة للكتاب - القاهرة، مصر
عام ٢٠٠٢.
- ٢٣- د / حسن حنفي: " من العقيدة إلى الثورة المجلد الرابع النبوة - المعاد "،
الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة -
مصر عام ١٩٨٨.
- ٢٤- القمص روفائيل أبو اسحاق: " أحوال نصارى بغداد "، الناشر: مطبعة بغداد
العراق عام ١٩٥٥م.
- ٢٥- سامح فوزي: " هموم الأقباط "، الناشر: مركز بن خلدون للدراسات
الانتمائية - المقطم، مصر، عام ١٩٩٨.

- ٢٦- ساويرس بن المقفع اسقف الاشمونين: " سير الآباء البطارقة " تحقيق عبد المسيح سوريال، الناشر مطبعة مصر - القاهرة عام ١٩٤٣م.
- ٢٧- د / سيدة اسماعيل كاشف: " مصر الإسلامية وأهل الذمة "، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة مصر، عام ١٩٩٣م.
- ٢٨- د / سيدة اسماعيل كاشف: " مصر في عهد الأخشيديين "، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة مصر، عام ١٩٩١م.
- ٢٩- د / سيدة اسماعيل كاشف: " مصر في فجر الإسلام "، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة مصر، عام ١٩٨٩م.
- ٣٠- البابا شنودة الثالث: " طبيعة المسيح "، الناشر: الكلية الكليركية للأقباط الأرثوذكس بالعباسية - القاهرة مصر، ١٩٩١م.
- ٣١- البابا شنودة الثالث: " مرقس الرسول القديس والشهيد " الطبعة السابعة، الناشر: مطبعة الأنبا رويس بالعباسية - القاهرة مصر، عام ٢٠٠١م.
- ٣٢- صفى الرحمن المباركفوري: " الرحيق المختوم - بحث في السيرة النبوية "، الناشر: دار الوفاء بالمنصورة - مصر الطبعة الرابعة، ٢٠٠١م.
- ٣٣- الطبري، هو أبو جعفر محمد بن جرير، المتوفى عام ٣١٠ هجرية: " تاريخ الرسل والملوك "، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف - القاهرة مصر ١٩٦٥م.
- ٣٤- طه عبد الله العفيفي: " من وصايا الرسول "، الناشر: دار الإعتصام - القاهرة مصر، الجزء الثالث، بدون تاريخ.

- ٣٥- عبد السلام محمد هارون: " تهذيب سيرة ابن هشام "، مكتبة القرآن للنشر - القاهرة مصر، عام ١٩٩٦.
- ٣٦- د / عبد الكريم زيدان: " أحكام الذميين والمستأمنين "، الناشر: دار الوفاء - المنصورة مصر، عام ١٩٨٧م.
- ٣٧- عروة بن الزبير: " المغازي " حققه محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: دار الرياض للنشر بالرياض بالسعودية عام ١٩٨١.
- ٣٨- د / عصام محمد شبارد: " الدولة العربية الإسلامية الأولى "، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ١٩٩٥ م.
- ٣٩- د / علي إبراهيم حسن: " التاريخ الإسلامي العام "، الناشر: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة مصر، ١٩٧١.
- ٤٠- عمارة محمد عمارة: " غزوات الرسول ﷺ "، الناشر: دار التيقن السعودية - عام ٢٠٠٢م
- ٤١- كارين ارمسترونج: " سيرة النبي محمد " ترجمة د / فاطمة نصر، د / محمد عناني، الناشر: دار سطور - المعادي مصر، عام ١٩٩٨.
- ٤٢- الإمام الكاساني، هو علاء الدين ابو بكر مسعود الكاساني المتوفي ٥٨٧ هجرية: " بدائع الصنائع "، الناشر: مطبعة الإمام - القاهرة مصر، بدون تاريخ.
- ٤٣- الكندي، هو أبو عمر محمد بن يوسف المتوفي ٣٥٠ هجرية: " الولاة والقضاة "، الناشر مطبعة بيروت، لبنان عام ١٩٠٨م.
- ٤٤- الماوردي، هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المولود في سنة ٦٦٤ هجرية ٩٧٤ ميلادية المتوفي في سنة ٤٥٠ هجرية ١٠٥٨ ميلادية: " الأحكام

السلطانية والولايات الدينية"، الناشر:
دار ابن خلدون - الاسكندرية مصر،
بدون تاريخ.

٤٥- المستشار / محمد أحمد خضر: " محمد أعظم البشر السيرة النبوية في
ثوب جديد"، الناشر: المؤلف ذاته -
ميدان لبنان المهندسين، مصر، عام
٢٠٠٢م.

٤٦- د / محمد حميد الله الحيدر آبادي: " مجموعة الوثائق السياسية في العهد
النبوي والخلافة الراشدة"، الناشر: لجنة
التأليف والترجمة والنشر - القاهرة
مطبعة القاهرة - القاهرة، مصر عام
١٩٤١.

٤٧- الشيخ / محمد متولي الشعراوي: " محمد ﷺ"، الناشر: دار أخبار اليوم -
القاهرة، مصر، عام ١٩٩٩.

٤٨- د / نبيل لوقا بباوي: " مشاكل الأقباط في مصر وحلولها " - عام ٢٠٠١
٤٩- هـ. ج. ولز: " معالم تاريخ الإنسانية"، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد -
الهيئة العامة للكتاب - أربع مجلدات.

ثانياً: الأبحاث

- (١) المؤتمر الثامن للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان: الإسلام ومستقبل الحوار الحضاري من ٢٤ حتى ٢٧ يوليو ١٩٩٦ وتحت إشراف الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف.
- (٢) المؤتمر التاسع للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان: الإسلام والغرب الماضي والحاضر والمستقبل من ١٣ حتى ١٦ يوليو ١٩٩٧ وتحت إشراف الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف.
- (٣) المؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان: الإسلام والقرن الحادي والعشرون من ٢ حتى ٥ يوليو ١٩٩٨ تحت إشراف الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف.
- (٤) المؤتمر الحادي عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان: نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي من ٢٢ حتى ٢٥ يونيو ١٩٩٩، تحت إشراف الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف.
- (٥) المؤتمر الثاني عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان: الإسلام ومتغيرات العصر من ١١ حتى ١٤ يونيو ٢٠٠٠م، تحت إشراف الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف.
- (٦) المؤتمر الثالث عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان: التجديد في الفكر الإسلامي من ٣١ مايو حتى ٢ يونيو ٢٠٠١م، تحت إشراف الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف.
- (٧) المؤتمر الرابع عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان: حقيقة الإسلام في عالم متغير من ٢٠ حتى ٢٣ مايو ٢٠٠٢م، تحت إشراف الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف.

ثالثاً: التقارير

- (١) تقرير لجنة الشؤون العربية والأمن القومي بمجلس الشورى عن الإرهاب عام ١٩٦٩.
- (٢) تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عن الحالة الدينية في مصر عام ١٩٩٥.

رابعاً: المراجع الأجنبية

- ١- Meinardus F. A. " Monks an d Monasteries of The Egyptians Deserts". Cairo ١٩٦١
- ٢- Nley. Lane. Pool " A History of Egypt in The Middle Ages) London ١٩٧٥
- ٣- Butler (Ancient Coptic Churches) London. ١٩٨٠.

الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

مقدمة المؤلف ----- ٣

الباب الأول

- ٩ ----- حرية العقيدة للمسيحيين في الإسلام
- ١٠ ----- الفصل الأول: حرية العقيدة للمسيحيين في القرآن
- ١٥ ----- الفصل الثاني: حرية العقيدة للمسيحيين في السنة
- ٢٦ ----- الفصل الثالث: حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخلفاء الراشدين
- ٢٧ ----- المبحث الأول: حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخليفة أبو بكر الصديق
- ٢٩ ----- المبحث الثاني: حرية العقيدة للمسيحيين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب
- ٣٠ ----- المطلب الأول: حرية العقيدة والجزية في عهد عمر بن الخطاب
- ٣٤ ----- المطلب الثاني: فتح بيت المقدس في عهد عمر بن الخطاب وحرية العقيدة
- ٣٩ ----- المطلب الثالث: فتح مصر في عهد عمر بن الخطاب وحرية العقيدة
- ٣٩ ----- الفرع الأول: الاضطهاد الديني في مصر قبل الفتح الإسلامي
- ٤٣ ----- الفرع الثاني: الخلاف العقائدي بين الأرثوذكس والكاثوليك في مصر
- ٤٥ ----- الفرع الثالث: الفتح الإسلامي لمصر وحرية العقيدة
- الفرع الرابع: عمرو بن العاص والتبرع ببناء أول كنيسة بعد
- الفتح وإعادته لرأس مرقص الرسول ----- ٥١
- المطلب الرابع: فتح برقة وطرابلس في عهد عمر بن الخطاب وحرية العقيدة ----- ٥٤
- المبحث الثالث: حرية العقيدة في عهد عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ----- ٥٦

الباب الثاني

- ٥٧ ----- حرية بناء دور العبادة للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين
- ٥٨ ----- الفصل الأول: آراء الفقهاء في حرية إقامة دور العبادة للمسيحيين
- الفصل الثاني: عدم وجود سياسة ثابتة بالنسبة لإقامة دور العبادة
- لغير المسلمين ----- ٦٣
- ٦٣ ----- المبحث الأول: وضع الأقباط بعد الفتح الإسلامي
- المبحث الثاني: نماذج متفرقة لعدم وجود سياسة ثابتة لإقامة دور
- عبادة للمسيحيين بعد عهد الخلفاء الراشدين ----- ٦٦

الباب الثالث

- ٧٥ ----- الخط الهمايوني لبناء وترميم الكنائس
- ٧٦ ----- الفصل الأول: وضع الأقباط في مصر قبل صدور الخط الهمايوني

٨٥	الفصل الثاني: صدور الخط الهمايوني في عهد سعيد باشا
٨٦	المبحث الأول: ظروف وأسباب صدور الخط الهمايوني
٨٨	المبحث الثاني: النص الكامل للخط الهمايوني بعد تعريبه من اللغة التركية
٩٥	المبحث الثالث: تعليق المؤلف على الخط الهمايوني بعد تعريبه
٩٨	الفصل الثالث: الحالة السياسية بعد صدور الخط الهمايوني وموقف الأقباط
٩٨	المبحث الأول: الحالة السياسية منذ صدور الخط الهمايوني حتى إعلان الحماية وموقف الأقباط
	المبحث الثاني: الحالة السياسية منذ إعلان الحماية وحتى صدور قرار الشروط العشرة لبناء الكنائس وموقف الأقباط
١٠٤	١٠٤
١١١	الفصل الرابع: الشروط العشرة لبناء الكنائس بعد إنتهاء الخط الهمايوني
١١٣	الفصل الخامس: نقل إختصاص ترميم الكنائس للمحليات
١١٨	الفصل السادس: مدى تواجد الخط الهمايوني في النظام القانوني المصري
١٢٣	الفصل السابع: الحل الجذري للقضاء نهائياً على مشكلة بناء الكنائس وترميمها
١٢٣	المبحث الأول: إبعاد رئاسة الجمهورية عن المنازعات القضائية
١٢٥	المبحث الثاني: المراحل لحل مشكلة بناء الكنائس نهائياً

الباب الرابع

١٢٩	مشروع قانون تنظيم بناء وترميم دور العبادة الموحد لجميع دور العبادة
-----	--

الباب الخامس

١٣٥	قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي ومدى انطباقه على مصر
١٣٦	الفصل الأول: ضرورة صدور قانون بناء دور العبادة الموحد للمصلحة العامة
١٣٩	الفصل الثاني: مضمون قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي
	الفصل الثالث: رأي المؤلف في قانون الحرية من الاضطهاد الديني الأمريكي ومدى انطباقه على مصر
١٤٤	١٤٤
١٤٩	المراجع العربية
١٥٧	المراجع الأجنبية
١٥٩	الفهرس

رقم الإيداع : ٢٠٠٥ / ١٠٢٥٨

حكم تاريخى يجب الإشارة إليه

وفى موضوع بناء وترميم الكنائس صدرت العديد من الأحكام وخاصة من المحكمة الإدارية العليا سوف أذكر على سبيل المثال ذلك الحكم الذى صدر فى الطعن المقيد برقم ١٤١٦ لسنة ٧ قضائية المقدم رئيس الجمعية الخيرية القبطية الأرثوذكسية ببورسعيد فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ١٩٦١/٥/٩ فى الدعوى رقم ١٤٠٣ لسنة ١٠ قضائية المقامة من السيد زكى مكارى وقد صدر حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٦٤/١٠/٢٨ برئاسة المستشار عبد العزيز البيلاوى رئيس مجلس الدولة وعضوية المستشارين حسن السيد أيوب والدكتور ضياء الدين صالح وعبد المنعم مشهور ومحمد مختار العزبى. وقد جاءت المبادئ الآتية فى ذلك الحكم لتعلن حرية إقامة الكنائس مثل المساجد بعد استيفاء متطلبات القانون وهذه المبادئ هى:

أولاً: أن كل قيد على بناء الكنائس باطل لصريح معارضته للمساواة المقررة بين المواطنين بموجب القانون العام وبموجب إعلان حقوق الإنسان الذى وافقت عليه الحكومة المصرية.

ثانياً: أنه قد يكون أحد المواطنين اعترض على بنماء الكنيسة وبداهه أنه لا يجوز شرعاً ولا قانوناً تعليق حريات وحقوق فريق من المواطنين على مجرد مزاج غيرهم من أبناء وطنهم اللهم إذا كان المقصود هو تقسيم المواطنين إلى فريقين فريق من السادة وفريق آخر وذلك الأمر لا يقره الدستور أو القانون.

ثالثاً: إذا كان الترخيص بإنشاء الكنائس والمعابد هو إجراء موكل لوزارة الداخلية فيكون لها وحدها تقدير الملائمة للتصريح بإنشاء هذه الدور من عدمه لما يتطلبه إنشاؤها وإقامة الشعائر الدينية بها من تنظيم يرتبط باعتبارات خاصة بالأمن والسكينة وما إليها وبشرط أن يكون قرارها فى هذا الصدد غير مشوب بعيب التعسف فى استعمال السلطة.

رابعاً: أن الأوان أخيراً أن تكف الإدارة عن التمسك بأحكام الخط الهمايونى بعد أن تطورت العقلية والمفاهيم والروح الاجتماعية كثيراً عما كانت عليه يوم صدور الخط الهمايونى منذ نيف ومائة سنة وما كان أجدر على الإدارة من أن تلاحظ كيف تتجاوز فى هذا البلد الجوامع وكنائس الطوائف المسيحية الأخرى التى تضرب أجراسها كل نصف ساعة ومع ذلك لم يحدث أى إخلال بالأمن والجرس لا يضرب لدى الأقباط الأرثوذكس إلا نادراً جداً وفى

وقت لا يتفق لا مع الصلاة فى الجامع ولا مع الدراسة فى المدرسة ثم هو حين يضرب لا يمكن أن يؤذى احساس مواطنين أفاضل يعرفون أن لهم فى الوطن أخوة يعبدون الله على طريقتهم ويشاطرونهم السراء والضراء.

خامساً: من حيث أنه ما ساقته الوزارة تبريراً للقرار المطعون فيه من خشية الفتنة لاحتمال حدوث احتكاك بين المسلمين والأقباط قول غير سديد ذلك أنه ليس هناك أحياء خاصة بالأقباط وأخرى خاصة بالمسلمين بل انهم جميعاً يعيشون جنباً إلى جنب وتوجد كنائس فى أحياء غالبية سكانها العظمى من المسلمين كما وأن هذه الكنائس مقامه فى وسط أمكنة أهله بالسكان وبالقرب من المدارس والمؤسسات العامة والمنشآت الخاصة بل وبعضها مقام بجوار الجوامع ومع ذلك فلم تقع الفتنة أو حصل من جراء هذا أى اخلال بالنظام أو الأمن وهذا راجع إلى سماحة الدين الإسلامى والتفهم والوعى لحرية العقيدة التى حرصت الجمهورية العربية المتحدة على تقريرها وإعلانها فى كل مناسبة.

سادساً: من خلال ذلك الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا الذى بحق هو شهادة حق لسماحة الإسلام مع الآخر فى إقامة شعائره الدينية بحرية مطلقة وإقامة الشعائر لابد لها من اقامة أماكن تؤدى فيها الشعائر وما قررته المحكمة بأن كل قيد على بناء الكنائس باطل لصريح معارضته للمساواة المقررة بين المواطنين بموجب القانون العام وبموجب حقوق الانسان الذى وافقت عليه الحكومة المصرية لذلك قررت كتابة هذا الكتاب وهو مشكلة بناء وترميم الكنائس فى الإسلام والواقع المصرى والحل هو قانون العبادة الموحد مستغلاً مناخ الحرية الذى خلقه الرئيس محمد حسنى مبارك فى خلق مناخ الوحدة الوطنية فهو بحق مهندس الوحدة الوطنية فى مصر فقد رفع شعار الدين لله والوطن للجميع بصدق وشفافية شديدة وحتى أكون صادقاً مع نفسى اننى لم أكن أجرو على كتابة هذا الكتاب إلا فى عهد مبارك فقط لأننى عندى أولاد محتاجين رعايتى فالذى حفزنى لكتابة هذا الكتاب هو الرئيس مبارك بالمناخ الحلو الجميل الذى خلقه فى مصر بين المسلمين والمسيحيين وإزالة كل الحساسيات والتعقيدات فى بناء الكنائس والمساجد لكل المصريين مسلمين ومسيحيين.